المطول

التفتازاني، مسعود بن عمر

۲۳۷۲۶۰

اهدائی
مرتضی شاطر

هذا كتاب المطول للمحقق التفتازاني

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي ألهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان وخصّنا ببدائع الآثار وروائع الأذهان

أنزل القرآن بحكمته نظام العالم على وفق مقتضى الحال وأودع فيه فرائد الإلمام بطرق الإعجاز والإطناب

والصلاة على نبيه محمد الذي بهر من بلغ من فحول الكلم والبلغاء وأسر من نبغ من ذوي اللسن والفصاحة

الفصائح وعلى آله وأصحابه الذين بهم تمّ لنا الآخرة والدنيا وشرق وجه الدين والتحمت أرجاء الباطل

ولمع نور اليقين أما بعد فإن فاتحة العلوم وأسّ الفضائل التقديم ولسبقها في استيجاب التعظيم هو

التعلق بحقائق العلوم والمعارف والتصدّي للإحاطة بمآخذ الصنائع من الكتب والمطالف لأنها

علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن فاترك الشاهد عن جمائق الدنانير ومفتاح لدقائق الدراري بارق

تبيان للأدلة الإعجاز وسراج للسالكة إيضاح للعالم الإيجاز والمفاتيح لمغاليق المعاضل

من كلام الله تعالى ومفصّله تقريب للغوص على أسرار المجمل ومفصّله فواعده كافية

في وضوح المصباح إلى انقياد التأويل موارد شافية عن الهيام على الأكفاء للأسرار الكريمة

لباب تأنق أكده وصفي ومعدن عجائب أحاله وصفا شعر لا يبدي الواصف مطرحه

حصافته وإن تكرر بألفاظ كل وصف ثم ترقرق في أي جناغم شاء سراة النقليد

فطفقوا يتعاطون من غير روية شوق بديه يحمون في غير مقاصده حول الفيل والعال

ويقصدون من تقرير الطائفة على أي المقام والحال لا يخرج عن ربقة التقليد إلا قائم حتى

ليرى في ياض التحقيق أحدهم ولا يبرح عشاوة التعصب عن بصائرهم حتى تنطبع

دقائق التعقل في ضمائرهم كل بضاعتهم الطماح والعناد وجل صناعتهم الأخرس الصبح

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي ألهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان وخصّنا ببدائع الآثار وروائع الأذهان

أنزل القرآن بحكمته نظام العالم على وفق مقتضى الحال وأودع فيه فرائد الإلمام بطرق الإعجاز والإطناب

والصلاة على نبيه محمد الذي بهر من بلغ من فحول الكلم والبلغاء وأسر من نبغ من ذوي اللسن والفصاحة

الفصائح وعلى آله وأصحابه الذين بهم تمّ لنا الآخرة والدنيا وشرق وجه الدين والتحمت أرجاء الباطل

ولمع نور اليقين أما بعد فإن فاتحة العلوم وأسّ الفضائل التقديم ولسبقها في استيجاب التعظيم هو

التعلق بحقائق العلوم والمعارف والتصدّي للإحاطة بمآخذ الصنائع من الكتب والمطالف لأنها

علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن فاترك الشاهد عن جمائق الدنانير ومفتاح لدقائق الدراري بارق

تبيان للأدلة الإعجاز وسراج للسالكة إيضاح للعالم الإيجاز والمفاتيح لمغاليق المعاضل

من كلام الله تعالى ومفصّله تقريب للغوص على أسرار المجمل ومفصّله فواعده كافية

في وضوح المصباح إلى انقياد التأويل موارد شافية عن الهيام على الأكفاء للأسرار الكريمة

لباب تأنق أكده وصفي ومعدن عجائب أحاله وصفا شعر لا يبدي الواصف مطرحه

حصافته وإن تكرر بألفاظ كل وصف ثم ترقرق في أي جناغم شاء سراة النقليد

فطفقوا يتعاطون من غير روية شوق بديه يحمون في غير مقاصده حول الفيل والعال

ويقصدون من تقرير الطائفة على أي المقام والحال لا يخرج عن ربقة التقليد إلا قائم حتى

ليرى في ياض التحقيق أحدهم ولا يبرح عشاوة التعصب عن بصائرهم حتى تنطبع

دقائق التعقل في ضمائرهم كل بضاعتهم الطماح والعناد وجل صناعتهم الأخرس الصبح

الرشاد فهيهات لتنبه للنزعة الدقيقة الشان والتقطن للحصة الخفية المكان وقد بعدا

فضيت عن بعض الفنون وطرحي وجلت مستوطنات أعراره وراح نظري

صيدق الجهد في الارتقاء لمدارج الكمال وفرط الشغف بأخذ العلم من أفواه الرجال على

الرحيل إلى جانب خوارزم محط رجال الأماثل ومخيم أبطال الفضائل صوب الله تعم عهدها

من بوابق الزمان وحرسها عن طوارق الحدثان فشمرت عن ساق الجد لنيل المأمول واقتنائه

وتجردت للمتعارف وأفلاذ الأنام من عيون اللطائف وصوف سطر الزمان الأنضر عن فائق

علم البيان أرجح الشيوخ الذين جاذبوا أطناب السبق في مضماره وأبلغ الحذاق الذين غاصوا على

غرر الدقائق في مجاريه وكثيرا ما كان يجلو علي بالمدارسة شرح كتابه تلخيص المفتاح المنسوب إلى الإمام تعلا

عدة الإسلام قدوة الأنام أفضل المتأخرين أكمل المتبحرين جلال الملة والدين محمد بن عبد

الرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق أفاض الله عليه شآبيب المغفرة وأسكنه فراديس الجنان

فقد صحبته مختصا لنا مما يقرأ أصول بانا الفن وقواعده حاويا لكثير مسائله ومعوداته محويا

على جل فوائده المنتقاة من مطولي العلامة سعد الملة والدين مسعود بن عمر التفتازاني وما لا من غايه

الأطناب ونهاية الإيجاز لا يجاريه عجاب ضمائر الحذق ولا يباريه شعر خوض كل لفظة روض من

الله وفي كل نظرة منه عقد من الدر وكان يوجه من ذلك إلى في تضاعيف قراءة العلم فأجبته

مثابة ومعاهد وسألت مصادره وموارده وتملك ديباجه وتعرفه وعفت أطلاله

ومعالمه حتى أتممت شهور الفصل الأول وأنشأ في الأفاضل ذيا بالقبول يتلقون

من ذيل جلال العلوم والفضائل وبنانون من نعكاس حال الذكاء والأفاضل و

لهذا بعد فصل الزمان على العهود وبعض العلم فيه وقد يدرس الأثر لكن لما وليت توفر نفسي

على تعلم هذا الكتاب وتحصيله وأمدني إعانتهم نحو الأحاكم بجمله وتفاصيله وأكثرهم فيه ولوعا

توفيق الأهل الى الحاضر من مطولات التزموه والأسفار إذا لم يقع لشرح تكتفي عن مطولاته

الأسفار توخى بعض متعاطيه قد اكتفوا بما فيه من ظاهر المقال من غير أن يكون لهم اطلاع على

حقيقة المقال وبعضهم قد تصدى لحل ألفاظه طمعا من غير دليل فأصلوا أكبر وضلوا عن سواء

السبيل اخترت من شاء التحصيل فرصا مع ما التخرج من الزمان خصصا فطفقت أجمع مواده

التهمها فتصاقبت في الأفكار والتقطت فرائد المعاني من مطارح الأنظار وبذلك الجهد في تحرير

الفضائل الثلاث الهمام بالبنا ومدارسة الكتاب المصنفة في فنونها لا سيما دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة

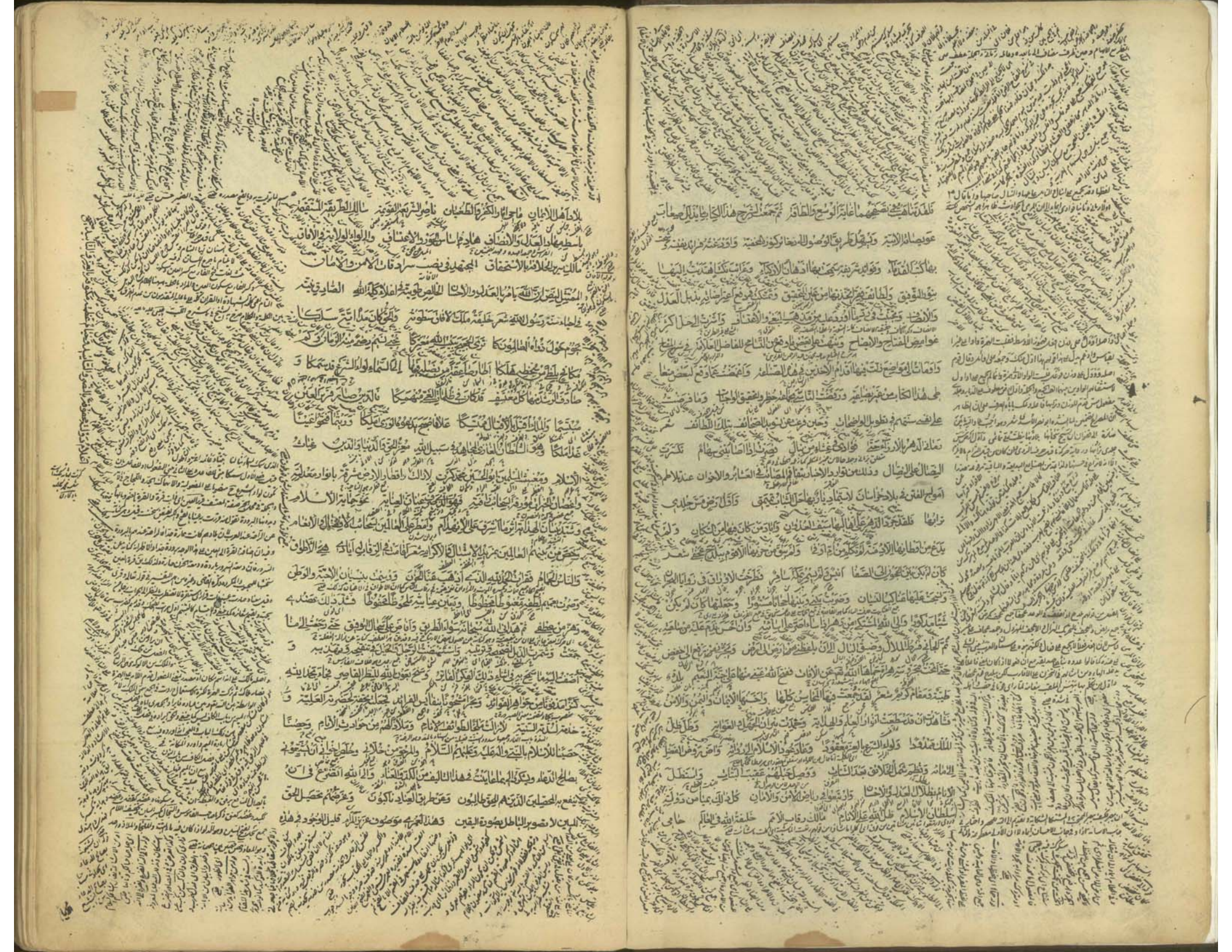

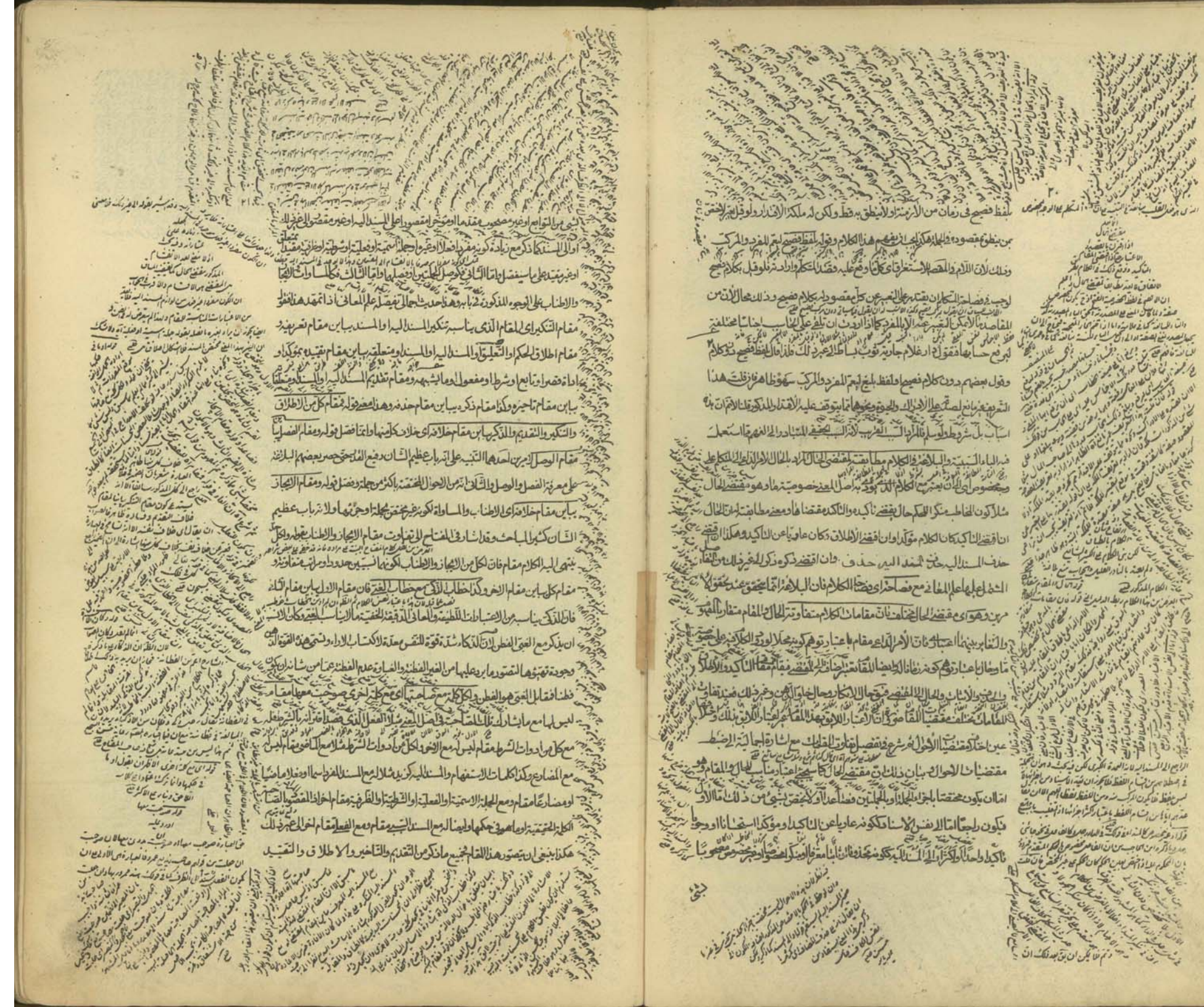

من ثم الى غير ذلك وتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والحذف والتكرار
والاظهار والاضمار فتصيب لكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي ثم ليس
هذه الامور المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير راجعة الى الالفاظ انفسها
من حيث هي هي ولكن تعرض لها بسبب المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام بحسب موقع بعضها
من بعض واستعمال بعضها مع بعض فربّ تنكير يطلبه المقام وهو في اللفظ عين التعريف في غاية
البعد بل هذه اللفظة منكرة في بيت آخر تجيء والى هذا اشار المصنف بقوله فالبلاغة صفة راجعة
الى اللفظ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى الذي هو الغرض المصوغ له الكلام
بالتركيب متعلق بافادته وذلك لما مر من انها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال
وظاهر ان الكلام من حيث افادة المعاني مفردة وكلم مجردة عن غير اعتبار افادته المعنى عند التركيب لا
يتصف بكونه مطابقا او غير مطابق وضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق المعاني والاحوال
التي يصاغ لها الكلام وكثيرا ما نصب على الظرفية لانه من صفة الاحيان وما التاكيد ومعنى الكثرة و
العامل فيه ما يليه على ما ذكر في الكشاف في قوله تعالى قليلا ما تذكرون والى في كثير من الاحيان يغني ذلك
الوصف المذكور فصاحة ايضا كما ينبئ عنه اللغة وفي هذه الاشارة الى دفع التناقض الموهم من كلام
الشيخ في دلائل الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والمتبادل عامة
باللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظ لا المعنى وحاصل التناقض في طريقة
الطريق بعرفها الاعجمي والعربي والقروي والبدوي والانسان انما تعتبر من صفات الفاظه فكون راجعة
للفظ دون المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به فحيث
اثبت انها من صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعاني عند التركيب وحيث
نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب وحيث لا تناقض
لتعارض على المتوسط الاثبات هذا ما اقتضاه كلام المصنف فكانه لم يتحصل دلائل الاعجاز حق التحصيل فاطلع
على ما هو مقتضى كلام الشيخ فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة تطلق على معنيين احدهما ما مر في
صدر المقدمة والنزاع في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني انها وصف في الكلام به يقع التفاضل وتثبت
الاعجاز وعليه تطلق البراعة والبلاغة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف
بها عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان منشا هذه الفضيلة
ومحلها هو اللفظ ام المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذي يدق فيه

وغير ذلك اعتبارات مناسبة واذ تفاوت شان الكلام في الحسن والقبول بمطابقته اي الكلام
للاعتبار المناسب بانحطاطه اي انحطاط شانه بعدمها اي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار
المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب المتعلقات او بحسب
تتبع خواص تراكيب البلغاء اذا عتبرت التي اذا نظرت اليه وراعيت حاله واعتبار
هذا الامر في الجنس او الوالد الذات وفي اللفظ ثانيا او بالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح
لكونه اشارة الى ما سبق او لان ارتفاع غير الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل في
البلاغة دون العرضي الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية او المعنوية لكنها خارجة
عن حد البلاغة فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتاكيد والاطلاق و
غيرهما مما عتد ناه وبه يصرح لفظ المقام وستسمع لهذا زيادة تحقيق ان شاء الله تعالى
والعامل في قوله فمقتضى الحال يدل على انه تفريع على ما تقدم وتتمة له وبيان لما لم يعلم مما
تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير الا ضافة المصححة لتقييد
الحصر كما يقال الصرف نهر في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة الكلام
لمقتضى الحال المحصل فيهما مقدمتان احديهما ان ليس ارتفاع الكلام الا بمطابقته للاعتبار المناسب
والثانية ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب مقتضى
الحال واحدا والا لبطل احد الحصرين او كلاهما وفيه نظر وبهذا يعلم نظر ما قيل ان مقتضى الحال هو الامر
الذي يقتضيه علم المعاني ويحمل الكلام عليه حتى يكون مطابقا له فان الشيخ عبد القاهر بالنظر حيث يقول النظم هو توخي معاني النحو في ان يبنى الكلم على الاعراض
التي تصاغ لها الكلام وذلك لانه قد كرر في مواضع من كتابه ان ليس النظم الا ان يضع كلامك
الموضع الذي يقتضيه علم النحو ويعمل على قوانينه واصوله مثل ان تنظر في الخبر مثلا الى الوجوه التي تراها اصل
زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو
منطلق والمنطلق هو زيد وكذا في الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت فان تخرج
فانا خارج الى غير ذلك وكذا في الحال نحو جاءني زيد مسرعا او يسرع او وهو مسرع او قد اسرع الى غير ذلك
فقصرها كل من ذلك على صورة تجيء بها على حيث ما ينبغي لها وتنظر في الحروف التي تشترك في معنى نحو
كل منها بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك في خاصة معناه نحو ان تاتيني فاتيك والحال جلس
في نحو الاستقبال دون ما يتوجه بين ان يكون وبين ان لا يكون وبادانها على انه كائن وتنظر في سر
الجمل التي تشتركت فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل في الوصل موضع الواو من الفاء والفاء
من ثم والى غير ذلك مما ذكره وهذا الذي ذكره الشيخ هو الذي يقتضيه علم المعاني ويحمل الكلام عليه
حتى يكون مطابقا له فان قيل ما انكرتم على من قال ان البلاغة صفة راجعة الى المعنى والمتبادل عامة
باللفظ دون المعنى نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظ لا المعنى وحاصل التناقض في طريقة
الطريق بعرفها الاعجمي والعربي والقروي والبدوي والانسان انما تعتبر من صفات الفاظه فكون راجعة
للفظ دون المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به فحيث
اثبت انها من صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعاني عند التركيب وحيث
نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب وحيث لا تناقض
لتعارض على المتوسط الاثبات هذا ما اقتضاه كلام المصنف فكانه لم يتحصل دلائل الاعجاز حق التحصيل فاطلع
على ما هو مقتضى كلام الشيخ فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة تطلق على معنيين احدهما ما مر في
صدر المقدمة والنزاع في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني انها وصف في الكلام به يقع التفاضل وتثبت
الاعجاز وعليه تطلق البراعة والبلاغة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف
بها عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان منشا هذه الفضيلة
ومحلها هو اللفظ ام المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذي يدق فيه

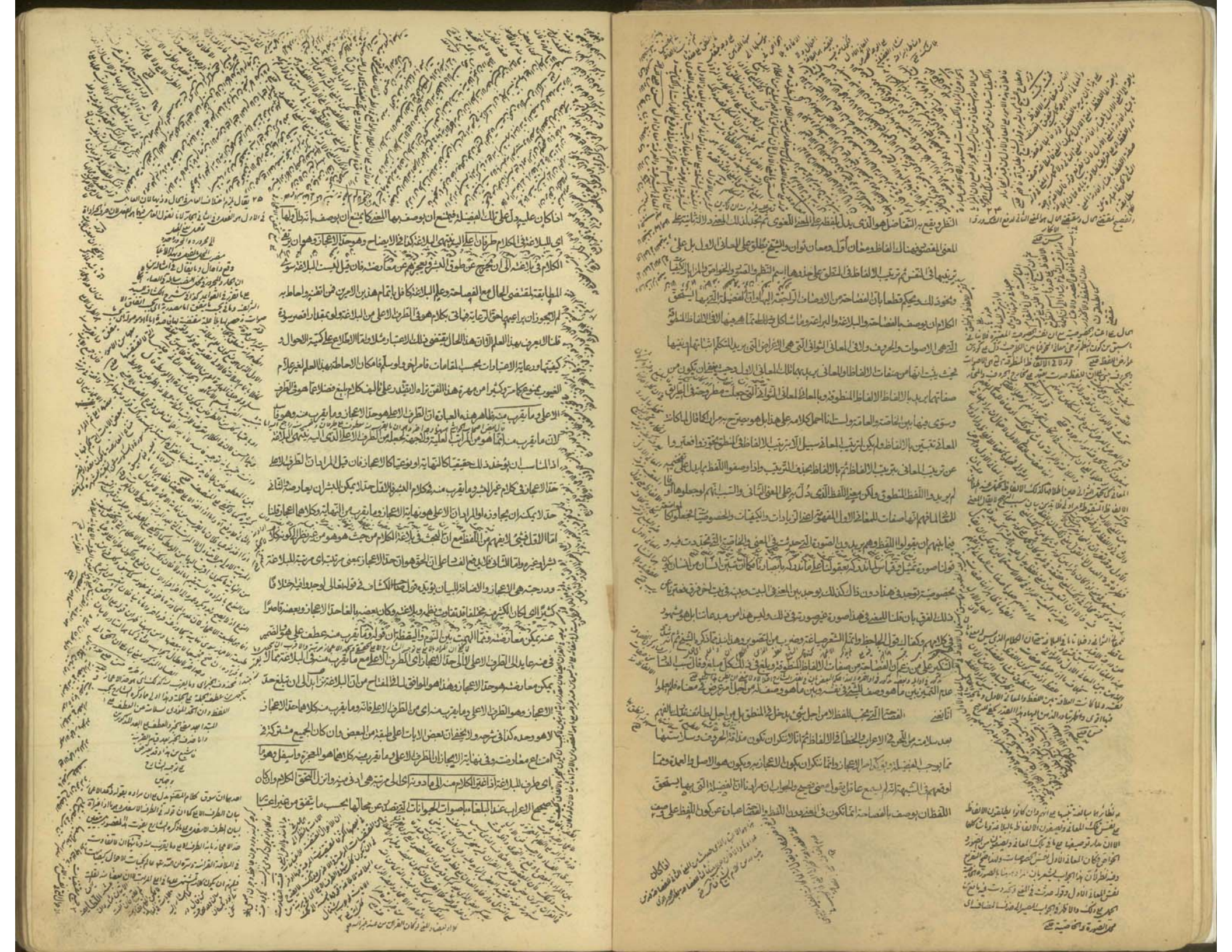

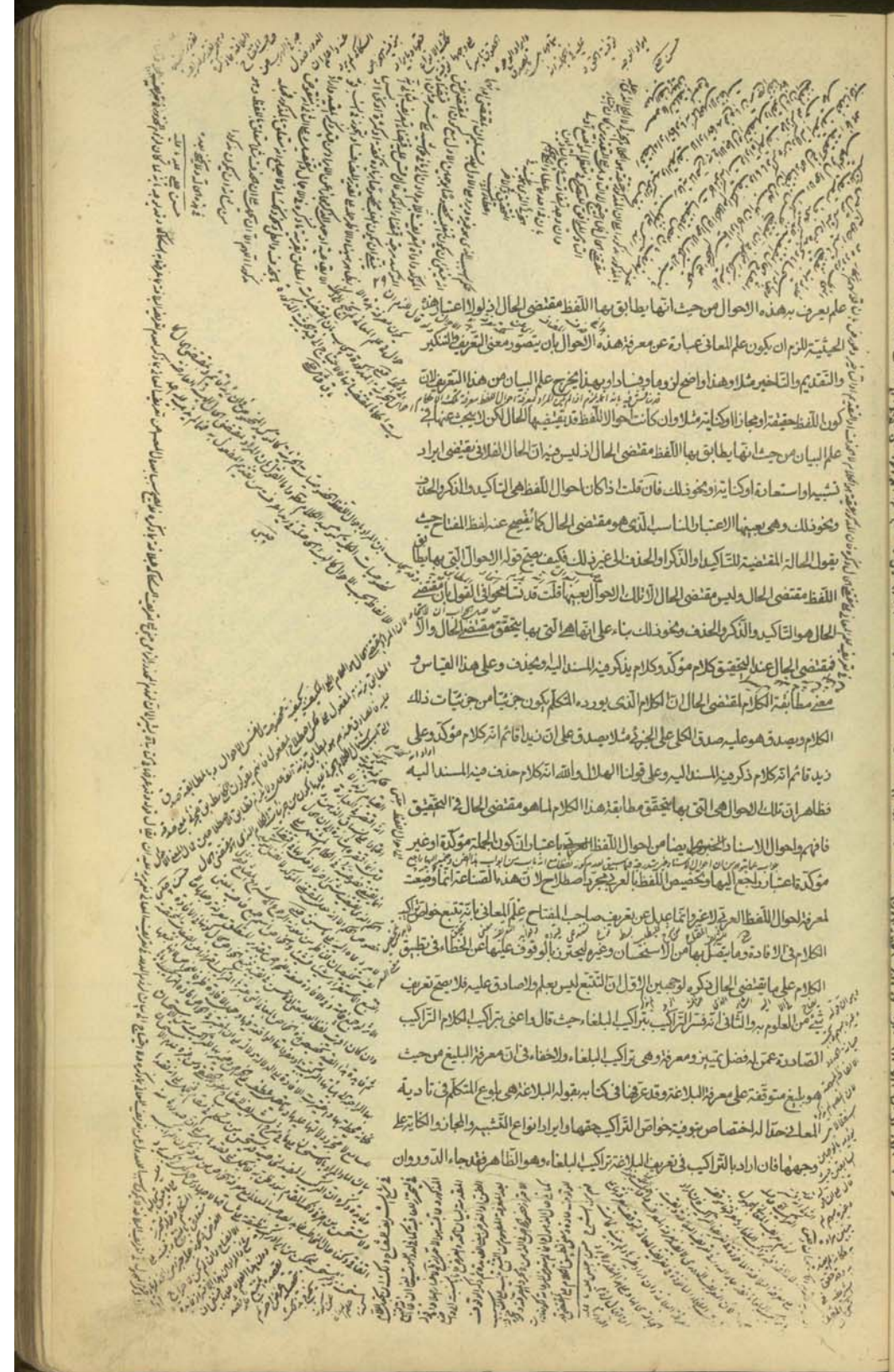

ارادة غيرها فلم يتبيّن وجب عن الاقل بانه اراد بالتتبع المعرفة كما صرّح به في كتابه اطلاق اللازم على الملزوم

على اللازم تنبيها على انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء حتى ان معرفة العربي السليقي

لا يسعى على المعاني وتعريفات الادباء مشحونة بالمجاز وعن السالفي بعد تسليم دلالة السكاكي على انه

فسر التراكيب بتراكيب البلغاء بيان المراد بها تراكيب الموصوفين بالبلاغة ومعرفتهم لا تتوقف على

معرفة البلاغة بالمعنى المذكور فيجوز ان يعرف بحسب عرف الناس اذا مر به القياس مثلا بالتتبع

خواص تراكيب من غير ان يتصور المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل احد من العوام ان يعرف فهما

البلد فيتبع اقوالهم من غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام الشرعية الفرعية مكتسب من ادلتها

التفصيلية وهو ظاهر وأقول لا يفهم من قوله توفية خواص التراكيب حقها الا ان يكون ذلك الكلام

بحيث يورد كل تركيب له في المورد الذي يليق به والمقام الذي يناسبه بان يستعمل مثلا ان في

قائم فيما اذا كان المخاطب شاكا او منكرا او والله انه لقائم فيما اذا كان مصرا او زيدا ضربت فيما اذا

كان المخاطب جاهلا حكما من شؤون اجزاء الجملة خاصة ان زيدا قائم ان يكون نفي شك او

انكار او خاصة زيدا ضربت ان يكون لحصر او تخصيص الى غير ذلك فوفيها حقها ان لو

التركيب في مورده وفيما هو لها وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال فمعنى توفيه

خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب في تعريف

البلاغة تراكيب ذلك الكلام كما يصرح عن ذلك قوله في غاية المعاني وكذا قوله وايراد انواع

التشبيه والمجاز والكناية على وجهها اذ المعنى انه لا ان يكون ذلك الكلام بحيث يورد كل تشبيه و

مجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو حقه وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على

وجهها وهذا في غاية الحسن فمنه اللطافة والعجب من المصنف وغيره كيف يخفى عليهم هذا

المعنى مع وضوحه وكيف ظنوا بالسكاكي انه احتاج في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء فعرّف

الشيء بنفسه ومفاسد قلة التأمل مما يضيق نطاق البيان ثم الاوضح في تعريف علم المعاني

انه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال ويختص المقصود من علم المعاني

في ثمانية ابواب الخ فحاصل الكل في اجزائه كالكلي في جزئياته والا لصدق علم المعاني

على كل باب وظاهر هذا الكلام يشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد على ما مر تعريف العلم

وبيان الاختصار والتنبيه الاتي خارجة عن المقصود الاتم احوال الاسناد الخبري الثاني احوال

المسند اليه الثالث احوال المسند الرابع احوال متعلقات الفعل الخامس القصر السادس الانشاء

التابع الفصل والوصل الثامن الايجاز والاطناب والمساواة واتمام الخصر فيها الان الكلام اما

خبر او انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها

بوقوع النسبة ولا وقوعها او ايقاع النسبة وانتزاعها لحظات في هذا المقام لانه لا يشمل النسبة

الانشائية ولا يصح التقسيم بل النسبة هي ما هو متعلق احد جزئي الكلام بالاخر بحيث يصح ان يكون

عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما اتما في الانشائيات فالكلام ان كان لنسبته خارج في العلم

الاذعنية الثلثة اي تكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقها او تخالفها

النسبة ذلك الخارج بان يكون ثبوتيين او سلبيين او الاول بان يكون احديهما ثبوتيا والاخر

سلبيا لخبري فالكلام خبر والا فان لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء وسيزداد هذا

وضوحا في قول المتن والخبر لا يخلو من مسند ومسند اليه واسناد والمسند فقد يكون له

متعلقات اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك وهذا

لجهة التخصيص بالخبر لان الانشاء ايضا لا يخلو اتما ذكره وقد يكون لمسنده ايضا متعلقات وكل

من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة

والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة او لخلوه عن التطويل على ما يجيء او لا حاجة الى القيد

فتقييد الكلام بالبليغ لان لا فائدة فيه لانه يكون مقتضى الحال فالزائد لفائدة لا يكون بليغا او

على فائدة هذا كله ظاهر لكن الاطناب تحته لا جميع ما ذكر من القصر والوصل والفصل والايجاز

ومقابليه اتما هي من احوال الجملة والمسند اليه والمسند فالذي يهمنا اي يهتم بان سبب اخر لذهنه

الاحوال تعاسق وحصل كل واحد منها بابا برأسه والا فقولوا كل من المسند اليه والمسند مقدم

او مؤخر معرف ومنكر الى غير ذلك من الاحوال فلم يحصل كل من هذه الاحوال بابا على حدة ومن

ثم تقرر هنا بالتزديد بين الشقين والاثبات فقد الكلام اكثر اطنابا فالاقرب ان يقال للفظا اما

جملة او مفرد فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اما عمدة او فضلة والعمدة اما مسند اليه او

مسند فجعل احوال هذه الثلثة ابوابا ثلثة يميز بين الفضلة والعمدة المسند اليه والمسند ثم لما كان

من هذه الاحوال ما له مزيد غموض وكثرة مباحث وتعدد طرق وهو القصر افرد بابا خاصا

وكذا من احوال الجملة ما له مزيد شرف ولهم بمزيد اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا

سادسا والا فهو من احوال الجملة ولذا لم يقل احوال القصر واحوال الفصل والوصل وما

كان من الاحوال ما لا يختص مفردا ولا جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة

الشيوع اما بالنظر الى قسيمه كالباب السابق او لكثرة الكلام فيما بعده ويعلم من الترتيب السابق الذكر بعضه وفي الجملة وقع

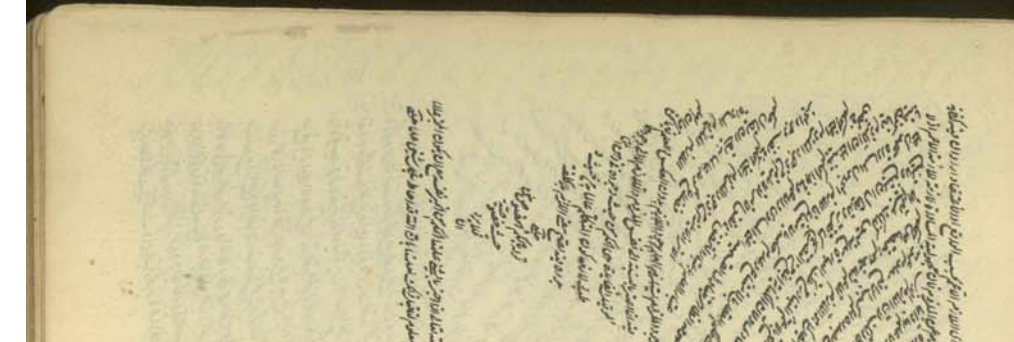

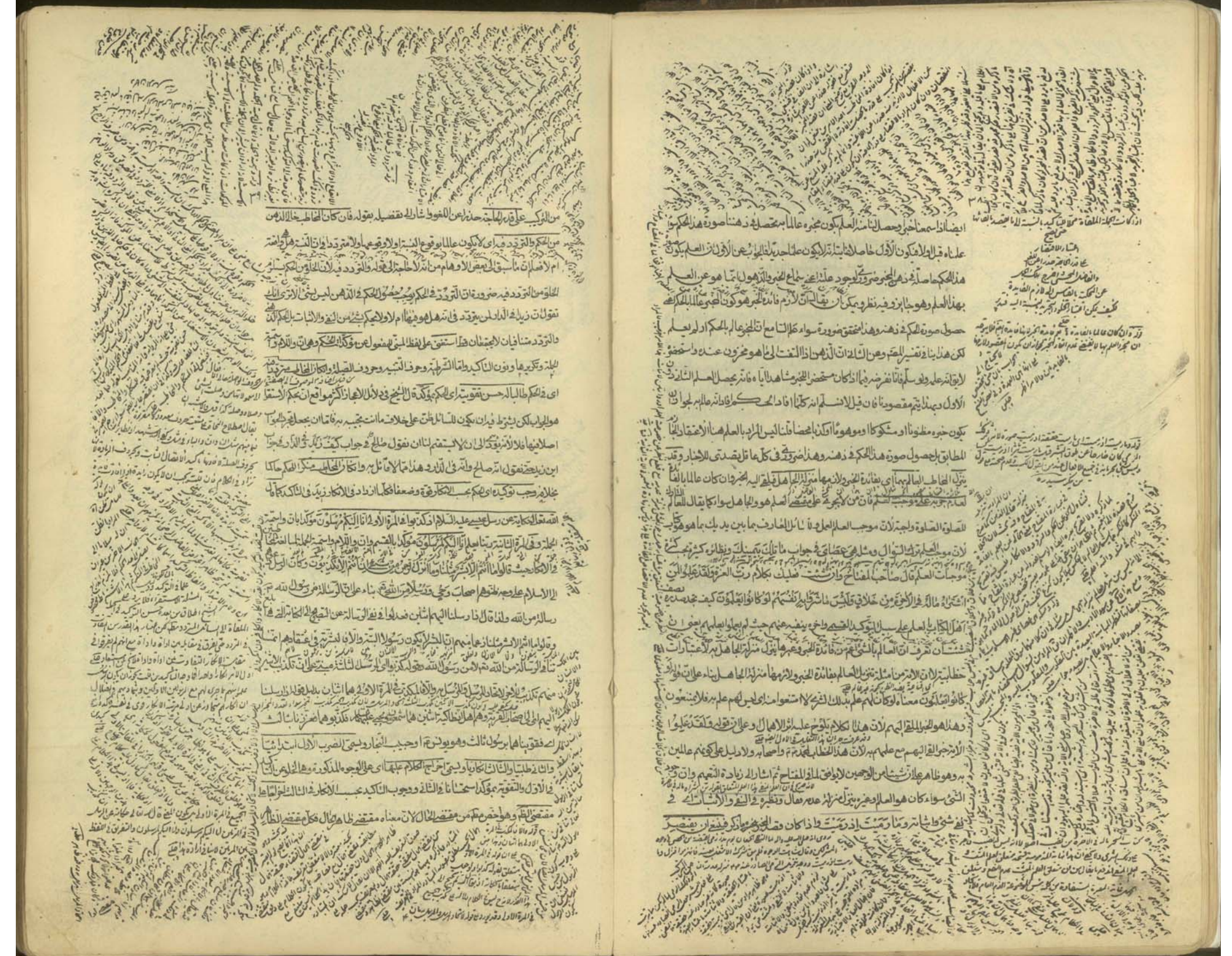

اعتبرت فيه الاعتبارات اللائقة بذلك المقام لان هذا المقتضى مما يلزم ايراد الكلام على الوجه المذكور
وينقل عنه اليه مثلا اذا قولك لمنكر الاسلام الاسلام حق مجرد عن التاكيد كناية عن انك جعلت
انكاره كلا انكار وتنزله منزلة خالي الذهن قويا على ما يزيل الانكار لان سوق الكلام مع المنكر
مساقه مع خالي الذهن مما ينقل عند هذا المعنى ونظير ذلك ما ذكره صاحب المدارك شرح
قوله في الهداية يتطوق عن سعادة قعوده ان قوله ان الخاتمة ساطع البرهان ان قوله ان الخاتمة ساطع البرهان
جملة مستانفة جوابا عن سؤال كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه رضيع في المهد فقيل
هذه الجملة اخرج الكلام على ما يقتضيه مقتضى الظاهر لعدم السؤال تحقيقا وذلك كناية عن ان هذا الغرابة
وندوره مما لا يلوح صدقه للسامع في بادي الرأي ويحوجه الى السؤال عن بيان كيفيته وبيان
صدقه فيوقع الكلام معه في السامع المستشرف لكيفية بيانه المشرئب الى ساطع
برهانه وقس على هذا البواقي ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل
الاثبات سوى قوله للريب فيما شارة الى التعميم دفعا لتوهم التخصيص بمثال وهكذا اعتبار
النفي من التجريد عن المؤكدات والاتيان في وقوعه بمؤكد استحسانا في الطلبي ووجوب التاكيد
يجب الانكار في الانكاري والامثلة ظاهرة وكذا يخرج الكلام فيها على خلاف مقتضى الظاهر
كما ذكر فيما تقدم وههنا شيء لا بد من التنبيه له وهو انه لا يخفى ان الاتيان بالمؤكد في
احد الانكار والايجاب في كل كلام معولان يكون المخبر به مما يكاد يحقق او مما يقدر كذا
الجزم عن التاكيد قال الشيخ عبد القاهر قد تدخل كلمة ان الا لمزيد الطرق ان الظن كان من المتكلم
في انه كان انه لا يكون كقولك للشيء وهو بمرأى ومسمع من المخاطب انه كان من الامر ما ترى
واحسن الله ملك انه فعل جزاك ما ترجو عليه وتحقيقها انتهى وتدخل ان الا لمزيد الطرق ان الظن كان من المتكلم
خصائصها ان لصفير اللسان معها حسا ليس بدونها بل لا يصح بدونها نحو انه من يتق ويصبر
الآية وانه من يعمل سوءا وانه لا يفلح الكافرون ومنها تهيئة النكرة لان تفعل مبتدا كقولك ان سؤ
ونقرة وجب البازل للامون تبين لذة العيش للفتى الدهر يوفون وان كانت النكرة
موصوفة تراهم ان احسن كقولك ان درهما يليق بمثلي ليسعدني زمان بهم بالاحسان ومنها
التنبيه على ان ما الاوان ولا اوان زيدا وان عمرا فاعلم ان لم يحسن هذا والخبر
اولم يجز انتهى كلامه وقد يترك ان الحكم المذكور ان نفس المتكلم كما تساعد على تاكيده لكونه معتقده
له اولانه لا يدرج منه ولا يتقبل على الفظ التاكيد ويؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج قال
صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن

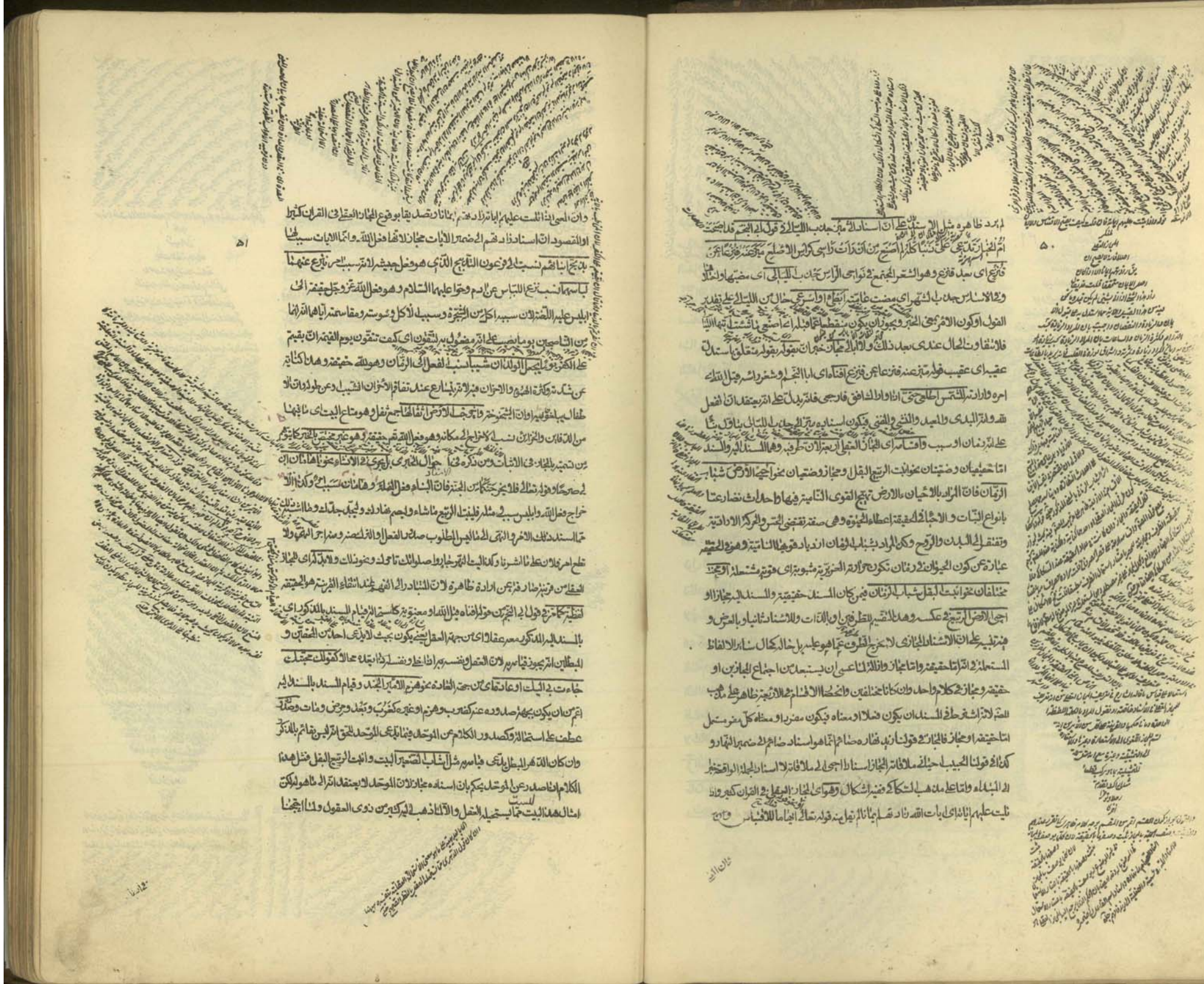

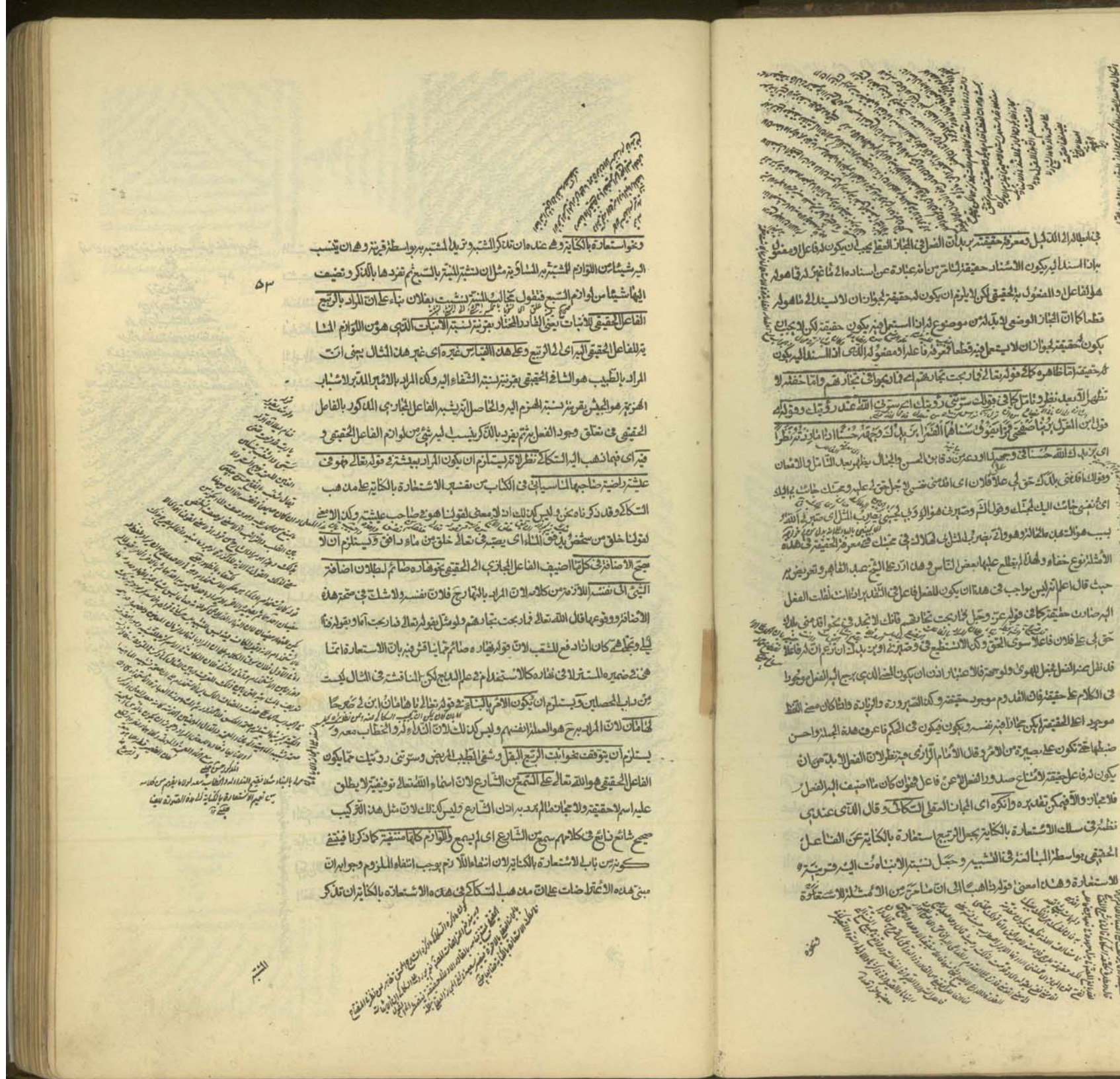

الشبه وتريد الشبه بين حقيقة وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا خالط المنية
تشبث بفلان التشبث حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء التشبث له وحمل لفظ المنية مرادفا
للفظ التشبث ادعاء كيف وقد قال السكاكي في تحقيقها انها تدعى كون اسم المنية اسما للتشبث مرادفا
له بادعاء تاويل وهو ان المنية داخل في جنس السباع لاجل الشبه الغير في التشبيه وقال ايضا
المراد بالمنية التشبث بادعاء التشبث لها وانكار ان تكون شيئا غير تشبث درج يكون المراد
بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالدهار الصائم بادعاء الصائمية له لا بالحقيقة حتى
يفسد المعنى ويبطل الاضافة وايضا يكون الاخوان البناء لهما ان كان المنادى لكن ادعاء
بان وجملة من جنس العلة لفرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعم حقيقة حتى
يتوقف على التعمل بتاويل بعيد حقيقة هو الربيع لكن بادعاء انه قادر عنادا من اجل البالغة في
التشبيه وهذا اظاهر نعم يرد على مذهبه في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي نذكره
في علم البيان ان شاء الله تعالى والاقرا على مذهبي ينقض بنحو نفاره صائم وليله
وما الشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل المحقق لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو ناشئ عن
حمل الكلام على الاستعارة كما مر حتى بنى كلامه وقال ان تخويلات بفلان اسد وفيقتي منه
اسد وما اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه ان الاستدلال ان ذكر الطرفين مطلقا يأبى
الاستعارة بل انما كان على وجه يأبى عن التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد او لا
يعني فهذا الماء بدليل انه جعل نحو قولك زيد اسد قرينة على القصر من تبديل الاستعارة مع ان
على ذكر الطرفين على ان المشبه به ههنا هو شخص صائم بطل والضمير لفلان نعم من غير
اعتبار كونه صائما او فهم صائم ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية
فاجاب عن الاولين بان الاستعارة انما هي في ضمير داضنة والمعنى فهو في عيشة راضية
حسنة مثل عيشة الراضي صاحبها بها والمراد بالنهار الصائم مطلق فيكون من اضافة العام الى
الخاص ولو سلم فمن اثبات اللازم للاسم فانظر الى ما اركب من التعملات المستبعدة وحمل الكلام
الذي هو من البلاغة بمكان على الوجه المستزل وعن الثالث بان الاخر بالبناء لهما ان
مجاز او لغيره حقيقة وخفي عليه انه اذا كان المراد بلفظ هما ان هو البناء حقيقة كما فهم
لم يكن الاخر لما حقيقة ولا يجاب الاخرى انك اذا قلت ارم يا اسد لا يكون الامر للحيوان
المفترس قطعا وعن الرابع بان التوقيف انما هو مدلول هذه البعض والسكاكي ممن يجوز اطلاق

الاثبات

الاسم على الله تعالى من غير توقيف ولذا احتج بان الربيع استعارة بالكناية عنه ولم يعرف انه
لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف نحو محمد مثل هذا التركيب على السمع و
ليس كذلك لانه شائع ذائع في كلام الجميع من غير توقيف والله اعلم بحقائق الاشياء

الباب الثالث احوال المسند اليه

اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه
نحو ذكره وتنكيره وتعريفه وتقديمه وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه اما لانه لا بواسطة ذكر
او المسند مثلا كونه مسندا اليه لحكم تركك او مترلة التاكيد وكونه مسندا اليه مسند
الامر معروف او منكر ونحو ذلك وسياتي بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم اذا حالفه قرائن
على سائر الاحوال لا عبارة عن عدم الاتيان به وهو مقدم على الاتيان لما تحرر وجود
الحادث عن عدم والحذف يفتقر الى احد امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا
به لوجود القرائن والثاني الداعي الموجب لايجاب الحذف على الذكر ولما كان الاول مفهوما
مقررا في علم النحو ايضا دون الثاني فصد الى تفصيل الثاني مع اشارة ما ضمنية الى الاول
فقال فلا اخلال عن العبث اذا القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن الاتيان على الحقيقة وفي
نفس الامر بل بناء على الظاهر والا فهو في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره
عبثا وقيل معناه انه بنظر باعث الظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض
مثل التبرك والاستلذاذ او التنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك او تخييل العدول الى
اقوى الدليلين من العقل واللفظ يعني ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ بخلاف ان الاعتماد
عند الحذف على دلالة العقل من حيث الظاهر وهو اقوى الاستظهار
بالالف بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فان احذف فقد خيلت انك عدلت من الاضعف
الاقوى الدليلين الى الاقوى واما قال تخييل لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول
عليه بالقرائن والاعتماد انما هو على دلالة العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ
ولا عند الحذف على العقل كقوله قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم
وحزن طويل يقال ناعليل الاعتماد والمتخيل المذكورين او اختبار تنبيه السامع عند القرائن
هل ينتبه ام لا واختبار مقدار تنبههم هل يخبر بالقرائن الحقيقة ام لا او ايهما صونا لكلامه
عن لسانك تعظيما له ام لغباوة او عكسه اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا لرواياته او
تاه الانكار وتبتره للحاجة نحو فلسفة فاجراي زيد ليبتر ان تقول ما اراد تبرا غيره

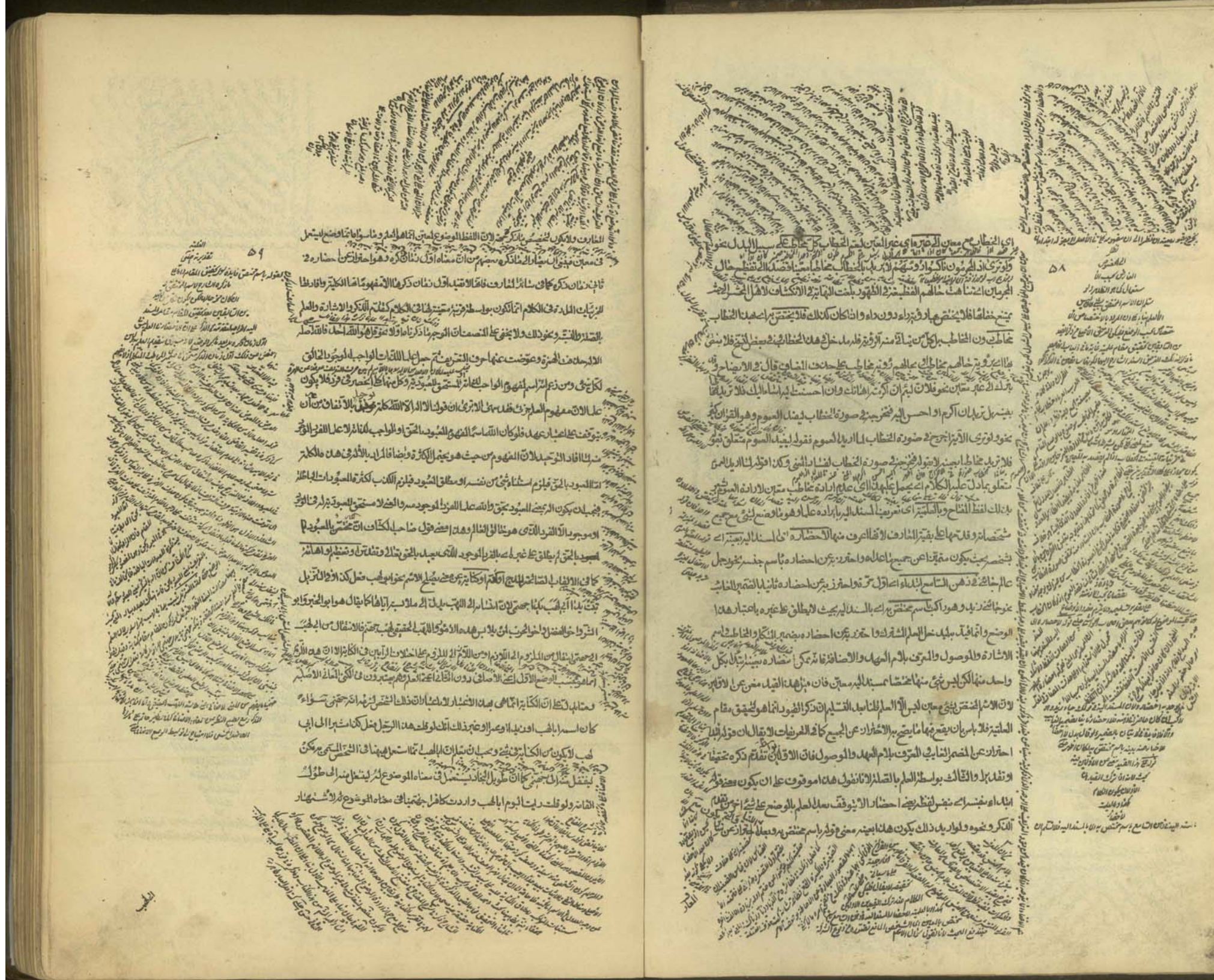

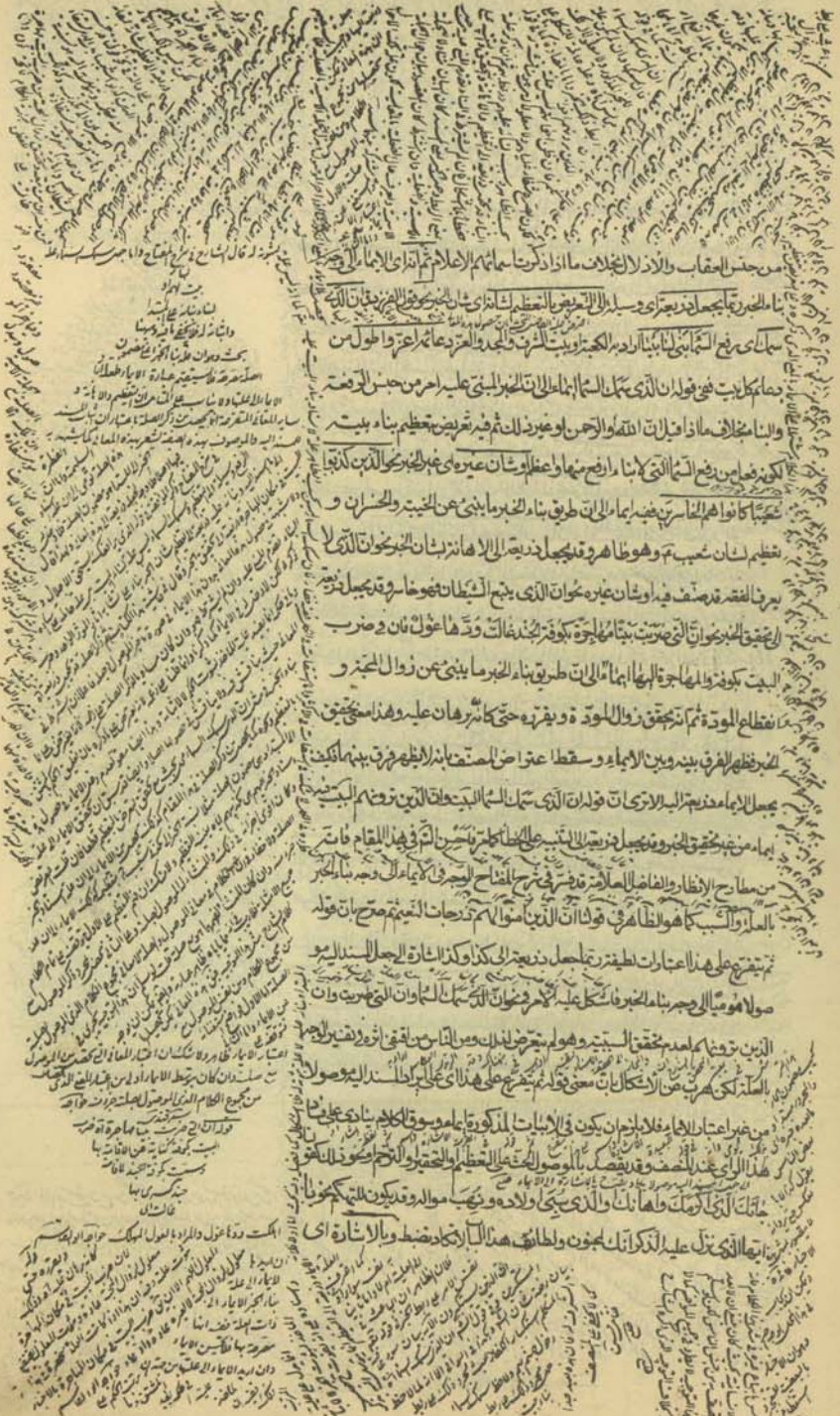

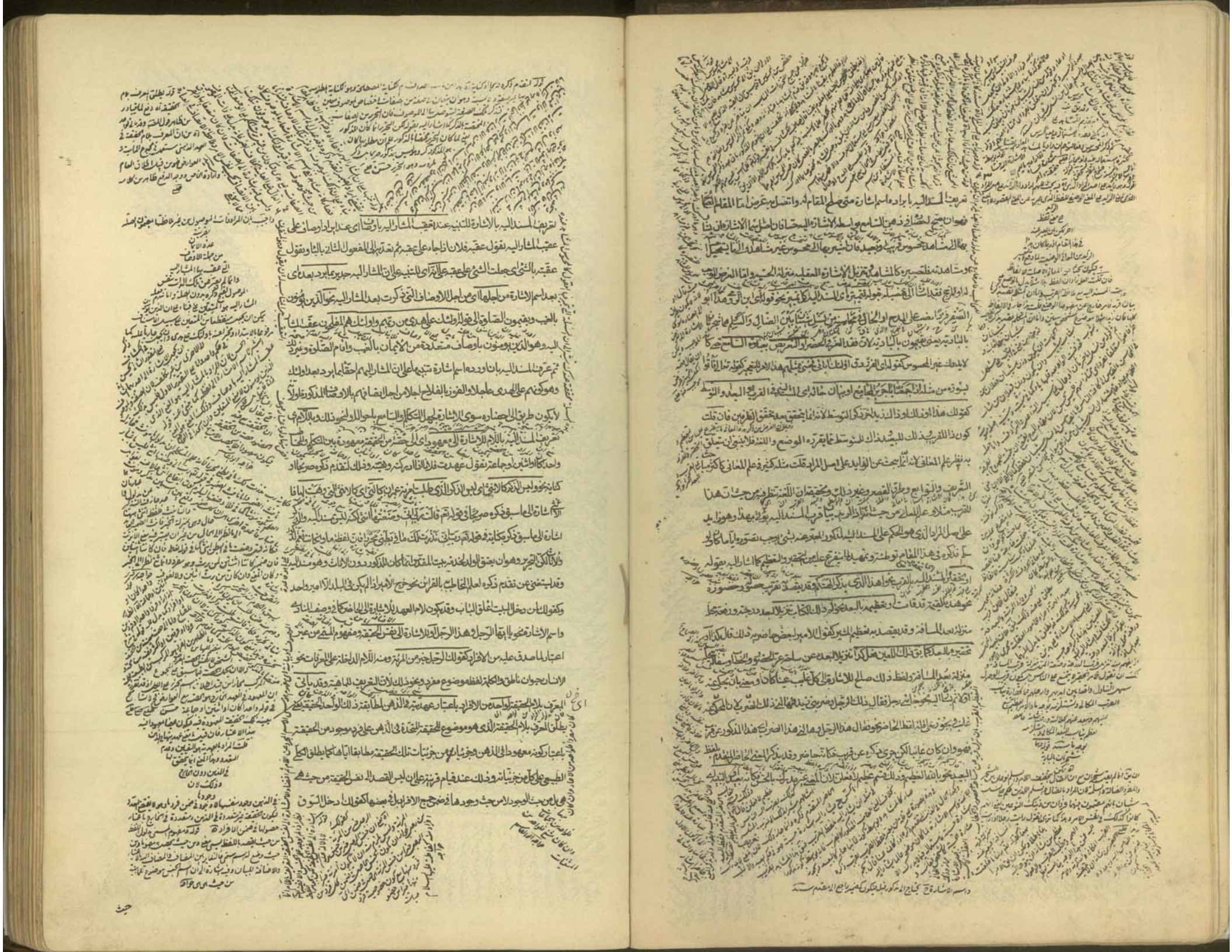

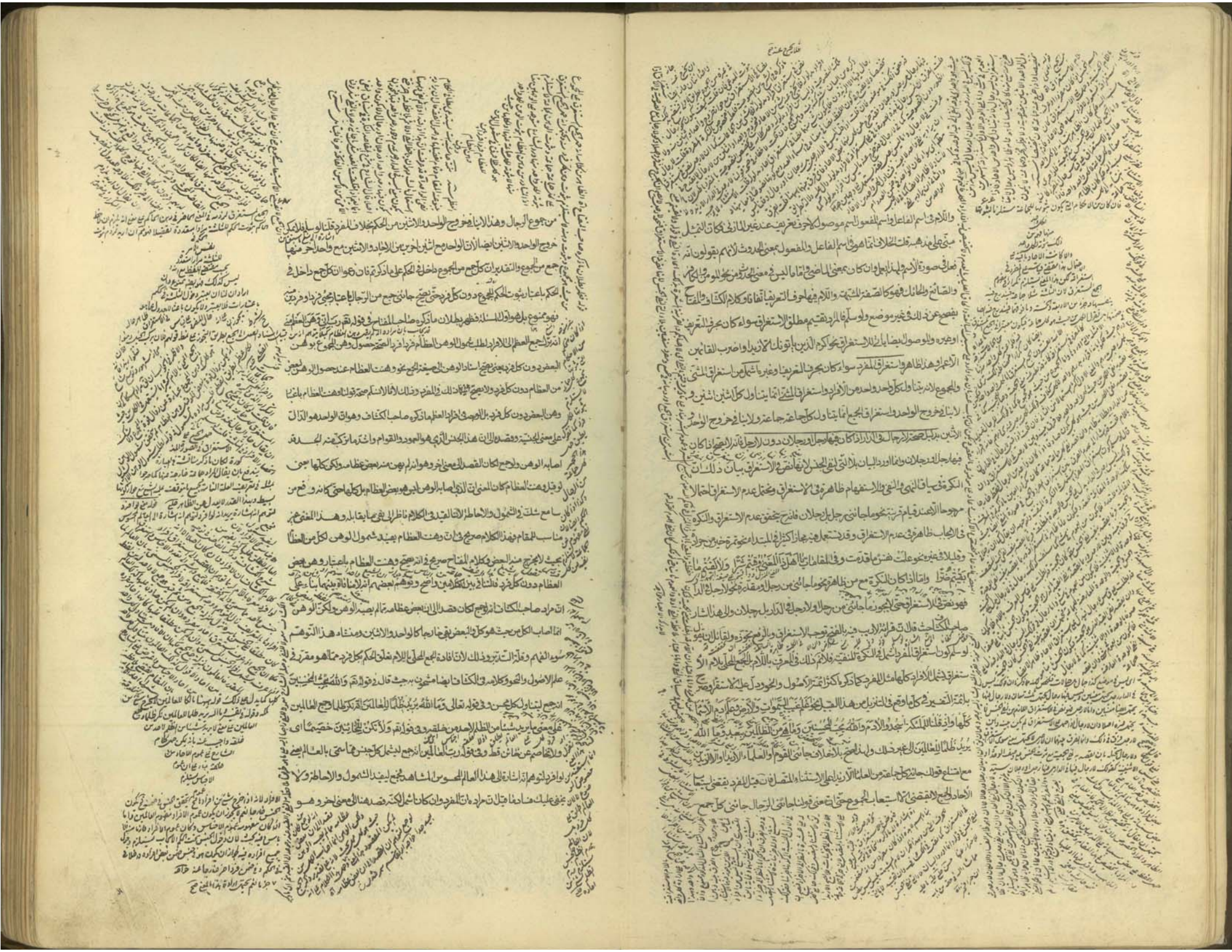

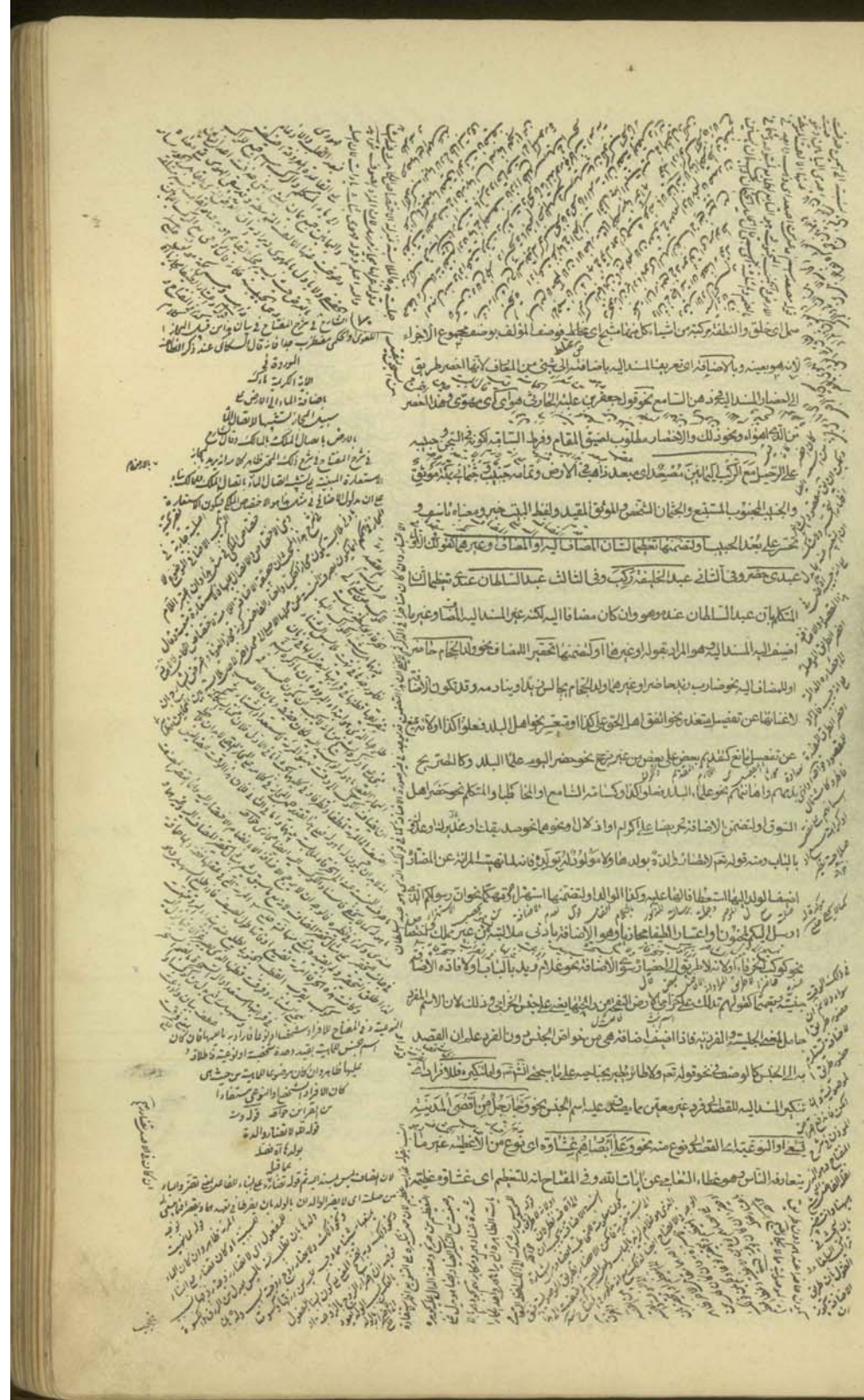

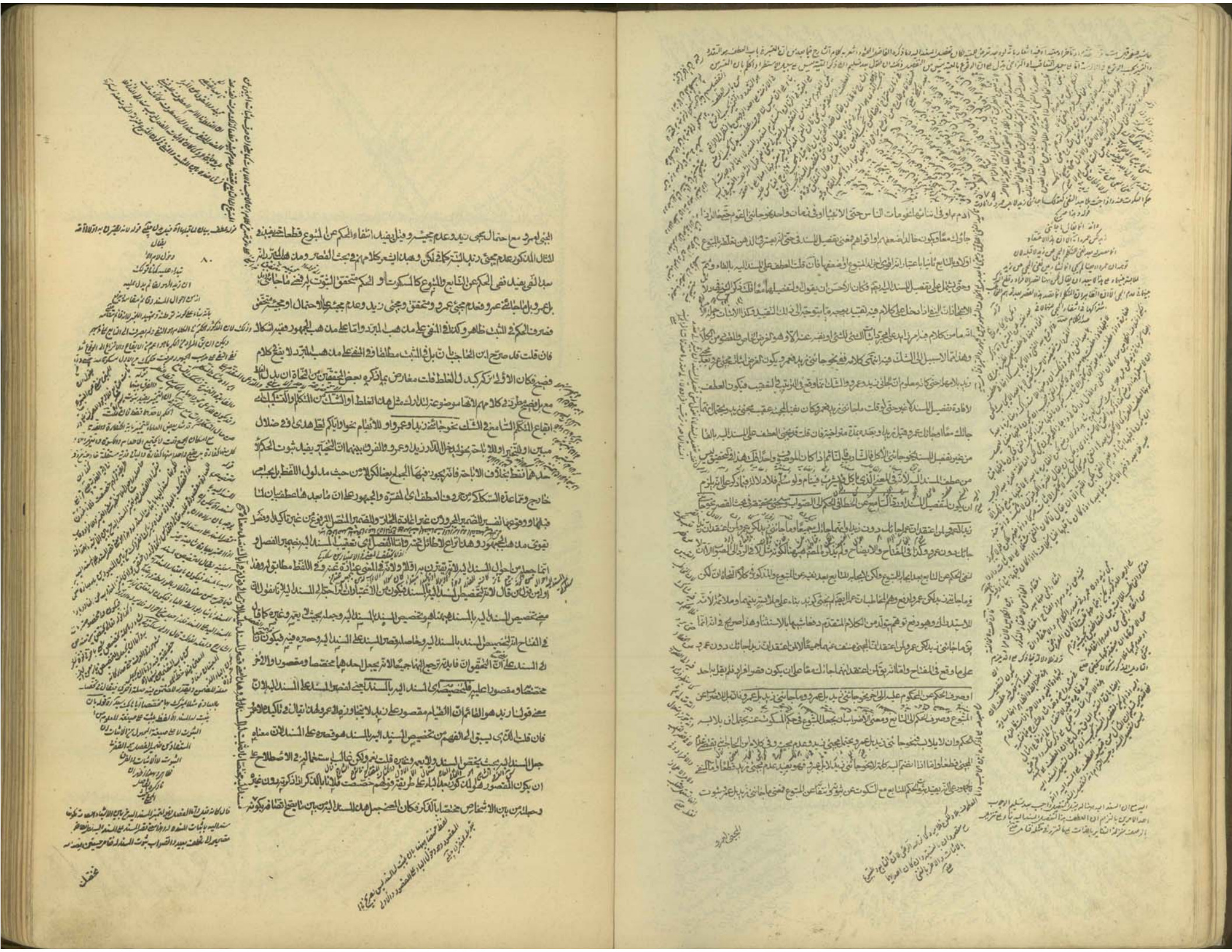

تختص بالعبادة لا يفيد غيرك ومن الناس من زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند اليه على
كما يدل عليه صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث قال ان معنى التركيب في
المفلحون الذين اختصوا بالفلاح دون غيرهم الذين ان حصلت لهم صفة المفلحين وتحققوا بها لم يفصلوهم
بالصفة وهذا غير متحقق انتهى كلامه فيرد عليه ان معنى لا يعبدون تلك الصفة المقيدة
مفصولون عن صفة الفلاح لا يتهما وزيادة الصفة اخرى وهذا غلط مشاه عدم التدبر في هذا
الفن وغلة التدبر لكلام القوم اما الافلاك هذا الشارح لما مضى بالخبر المعرف باللام اورد الشيخ
في دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان الخبر المعرف باللام متى خبر بانه هو الفعل وقولك
العالم الا زيدا فانه البطل المعهود والاصل جعل البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تقول انما
هل سمعت بالبطل الخامي وهل حصلت على هذا الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق
ان يقال ذلك له وهيهات فان كنت تتصور حتى تتصوره فعليك بصاحب لغتنا فانه لا تتصيد
لوراء ذلك وطريقة طريقة قولك هل سمعت بالاسد وما تعرف حقيقة الخبر بانه هو بشر هو
هذا كلامه واما ثانيا فلان صاحب الكشاف انما جعل هذا من باب التشريف وغاية الامر ان الفصل
بل مرجع هذه الآية بان غاية الفصل الذي لا مزيد عليه ان الواحد بعده خبر لا صفة والتوكيد
اجابة ان فائدة السند اثبات المسند اليه دون غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص
اي قصر المسند اليه على المسند نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو بطل وهو الاشد وكما في الكشاف
وقوله تعالى انما يعلموا ان الله يقبل التوبة عن عباده للتخصيص والتاكيد وقد يكون لمجرد التاكيد اذا
كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون مدلول الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله
هو الرزاق اي لا يرزق الا هو وقصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والمسبب المال
اي الاكرم الا التقوى والمسبب المال وقال ابو الطيب اذا كان الشباب والكرم والشيخ فالجنة
هي النار لان الاخوة الا شام والمقابلة بين تقديم المسند اليه على المسند فان قلت كيف يطلق
التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بانه انما يقال مقدم او متوخر للمزال لا للفائدة
مكانه قلت المقدم ضربان تقديم على نية التاخير كتقديم الخبر على المبتدا والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما
كتقديمهم المبتدا على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تعمد لاسم فتقدمه تارة على الفعل الجاري
مثال ذلك زيد قام وتوخره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتقديمهم المسند اليه من القسم الثاني

وهذا صاحب الكشاف تبرهن هو الغالب بالاول وكلامه ايضا شحون بالطعن القديم على
الضرب الثاني فلكون ذكره المسند اليه اهم ذكر التنبيه في دلائل الاعجاز انما لهذا اعتمادا
والتقديم شانه يجري مجرى الاصل في غير العناية والاهتمام لكون الشيء ان يبتدا وجبر العناية
بشيء ويعرف فيهم معنى وقد ذكر غيره من الناس انه ربما ينبغي ان يقال قدم العناية من غير ان
يذكر من اين تلك العناية ويم كان اهم كان هذا كلامه ولاجل هذا الشارح المحقق تفصيل
وجمع كونهم اقوى فقال اما الاول فتقديم المسند اليه الاصل الاثر المحكوم عليه ولا بد من تحققه
قبل الحكم فمتى وجد ما في اللفظ ما يدل ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ولا مقتضى للعدول عنه يعني
ان كون المقدم هو الاصل انما يكون سببا لتقديمه في الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضي العدول وان
ذلك الاصل كائن في الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل يقتضي العدول عن تقديم المسند
اليه لان رتبة العامل قبل رتبة المعمول وكذا كل ما كان معه شيء مما يقتضي تقديم المسند عليه
يجيء تفصيله واما الثاني فلان في ذهن السامع لان في المبتدا شوقا اليه ومن هذا كان
الكلام طويلا لمسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء بعد الشوق اليه واوقع في النفس كقول ابي
قول ابي العلا المعري من قصيدة يرثي فيها حفيدا والدنى خادن الدهر ومنه وان مستحدثي من
جاد بعضي فتهت الدهر في المداد الجسما فالمقصود الذي ليس يضاف وهو ان ابدان الانوثات
كيف تجيء من الرقات كذا في ضرام السقط وقيل بان ام الاولاد اخلاف الناس فلاجل الاخلاق وهذا
يحتمل ان يقول بالعناد ويحتمل ان لا يقول به ويحتمل ان يتاتى ان هذا المراد بالجنان المستحدث من
الجماد عليه السلام ولا قائل بالفصل ولا قائل بالفصل وشبان موسى عليه السلام والافضل على ما وقع
في بعض الشروح لانه لا يناسب السياق واما تخييل المشترى والمشاة للتفاؤل او التطير نحو
سعدك دارك والتفاح في ذا صديقك واما الاهتمام اذا لم يكن احد الخاطرين اهم من الآخر نحو
تعود ذلك مثل الظهار تعظيم مخبر جرا فاخذ في الدار وعلى قوله تعالى واجارك منهم عنده وتقديره نحو
رجل جاهل في الدار ومثل الذكر اعلى الطرب انما هو لمضاف المسند اليه بالمسند على الاشتراك
لا عبرة الاخبار بصدوره عنهم كقولك الزاهد يشرب ويطرب دلالة على ان الترصد والقصد عنه
خلاف ما عليه اهل الدهر بخلاف قولك شرب الزاهد وطرب فانه يدل على حصول صدوره
عنه على الحال او الاستقبال وهذا معنى قولهم صاحبك ينطلق اولا فكرة منصفا بالخبر يكون
هو اهم الافضل الخبر اذا كان بالخبر الاول المبتدا والاهم بالنظر الى الاعتبار والاهم من الثاني

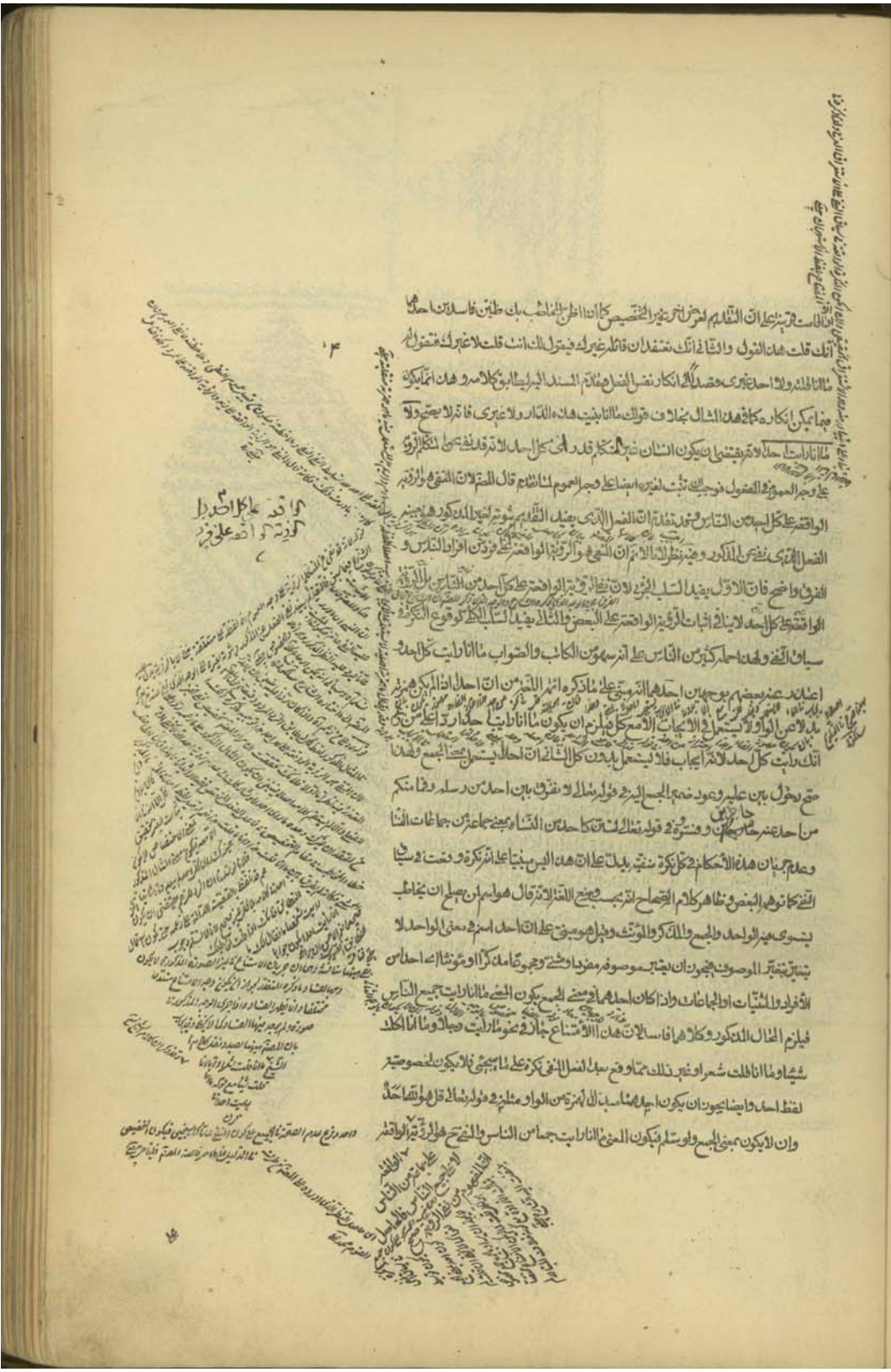

بالوصف عنده يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا طويل جاءني مسناه لا قصيرين غير تقدير كونه
الاصل موتوا بدل على هذا انه قال بالتخصيص المصري في نحو قولنا ما ضربت الا اخوتك وهو
معنى ما ضربت حالك الا كرم وهو راي ضعيف لان الكاف واخويه لما كانت لمجرد الخطاب
كالتاكيد والبدل سواء في امتناع التقديم مما بقيا على حالهما اصلا لم الفاعل فاعلا والتابع تابعا
امتناع تقديم التابع وان كان الاصل يقتضي على حالهما فاذا امتناع تقدمه هما واذا كان كذلك
دون الفصل فحكم لا يحتمل الفاعلية الا يحتمل التقديم بوجه والتابع يحتمله على سبيل الفضلة
جائز كما في جر خطيئته وانا خلاف في قياس قوله والمؤمن الخ اذ ذات الظهر لا نافول لان ذلك بالاتباع
يمتنع تقديمهم ما دام فاعلا واما اذا جعل مبتدا واخبر عنه بفعل ظاهر فلا يمتنع الفصل والتابع وذلك لان
تحكم والاستدلال الواقع فاسد لان هذا الاعتبار يجعل ما ذكرنا تعسفا وتحريفا فيطيفه فلا يتم حكم
قام فان قلت تقديم التابع على الكونه تابعا بل هو لانه كالتاكيد قلت قوله بثبت بها جاء اللحاق بالبدل
كان تحاشيا كلمة ذلك لانه ان كلمة تاكيد لان لك لتهر والمعطوف عليه لا يا نخذ من ذات تعرق يعلك
ورحم الله التلاع على وجه وبيت الحماسة لو كان يكفي الا الاشارة لكان الاشارة حقا من شرط
الكاف ثم اشتكيت الاشكاف وشاكر فيه بسيطا وقد ضبط فهل فان قوله وشاكر عطف على قام فحسن
انا دانف وهو في قولنا انا فاقت وانت هنت وهو قام عند وقصد التخصيص ليس بمبتدا عند
التاكيد بل هو اصطلاحي مقدم والجملة فعلية وكان ارجل جاءني بدل اصطلاحي قلت متناع
تقديم التابع حالكونه تابعا بالاجماع عند النحاة ولان اجعلوا الظهر في قوله والمؤمن الخ انما ظهر عطف
بين اللعامات لان الموصوفة وانعطفوا على امتناع ما جاءني الا اخوك احمله بالرفع على الابدال لامتناع
تقديم البدل مع هذا احمض وكابرة ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو الباسم البدلة فانه يجعل
بينة اتفاقية وكان حالها كذلك لان الظهر وبعد ثبوت كون البيت تحايستشهد به يحتمل الامرين
كلمة تاكيدا للضمير المستتر كان لما لا ثم قوله قبل الخلق على الظهر وكان قوله ذلك الظهر بدلا
وتضمير الواو لوسلم فيكون شاذا وانا محمولا على الضرورة فلا بدل على جواز ذلك في السعة ولو سلم فيه
تقديم على المتبوع والعامل جميعا فانا لا نقول باحكام الاستقلال التخصيص في صورة المكرر فلا يضر نحو
رجل جاءني لو لا تقديم لحصول التخصيص بدونه لكن بتقدير التقديم كما ذكرنا لكان فيه
اهر ذناب من الظهور او غيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من التكرير نحو
وان لم يصح بان لا يسلم التخصيص بدونه لكن نستلزم كلامه ذلك حيث قال انما يترك ذلك

الرجل بعد عند المكرر فوات شرط البناء لا يقال المكرر انما يدل على التوكيد بالتحويل وغيره في المصر
انما يستفاد من تقديم لانا نقول قد ذكرنا ان ما تخصص بالوصف ينبغي تقدم
الثاني منه تعجب وقوعه صلة او كالعرف وانه يجب ان يكون المحصر مستفادا من المحصور والا فلا
توجه لكلام سيبويه الا بما ذكرنا يتبين ان التقديم والتاخير في صورة المكرر لا يقصد به التخصيص الذي
الذهني يمكن ان يستفاد من الوصف لما فاد من التكرير كما في قولنا رجل جاءني رجل آخر لا اعرفه ولا رجلان
ثم لا نسلم امتناع ان يراد الظهر شرا خيرا ولا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر قد تترد
لان المخاطب الذي هو من جنس المتكلم فهو شك التكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد
قائم فالمعنى المتقدم اصح قائم المتقدم مثل قام فبكر الاستاد ويقوى لهم قال انما قلت ما قلت بقرينة
ان اقول نظيره لان قائم لم يفاوت في الحكاية والمخاطب الغبي هذا قائم وانت قائم وهو قائم شبه
الخالي عن التقدير وهذا معنى قوله وشبههم في شبه التكاكي قائم مع انه متضمن لاضمة بر الخالي عن
من جهة علم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو
غلام وقد بحثت قوله وشبههم حقق فا ونبين انه اسم منصوب على انه مفعول معه لمتضمن الضمير مع
شبهه لك شاهد للخالي عن الضمير بعينه اذ قوله ويقرب يشتمل على احترزين احدهما الشارة في
المعنى الثاني عدم كمال المعنى فقوله لمتضمن الضمير عائد على الاول وقوله شبههم عائد على الثاني ولا
يخفى ما فيه من التعسف ومن راد هذا المعنى فليقرء وشبههم بالجر عطفا على تضمن ليكون اوضح فقوله
اي وشبههم بالخالي عن الضمير يحكم بانهم مع الضمير بحلة واما في صلة الموصول فانما حكم بذلك
لكونها فعلا على الاصل في صورة الاشكال اذ دخول با هو في صورة لام التعريف على صريح الفعل
ولا عمل قائم مع الضمير مقامها لما الخالي فانه لما لم يعمل في الظاهر حملا على المضمر في نحو رجل قائم وجلا قائما
رجل قائم والحاصل انه لما كان متضمنا للضمير وشابه الخالي في عدم تغيره مع الضمير شابه ايضا الخالي عنه وعدم تغيره
الجهتان اما الاولى فبات جعل قريبا من هو قائم في المعنى واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا
عومل معاملتها في البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاخر اب قائم من نحو زيد قائم بناء على شبهه
الخالي عنه لوجب ان لا يحكم بالافراد والاخر اب فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل
اذ الفعل يوجب لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر قلنا جعل ابا بالسند الى الضمير يتعارف فاسند
الى الظاهر بحكم بابة معزز مثله وقال المعنى معناه يتبع غارف عرف في الافراد اذا اسند الى الظاهر
مفردا كان الظاهر او مثنى ومجموعا واعلم انه يلزم لاحاصل لهذا الكلام وتمامه في تقديم

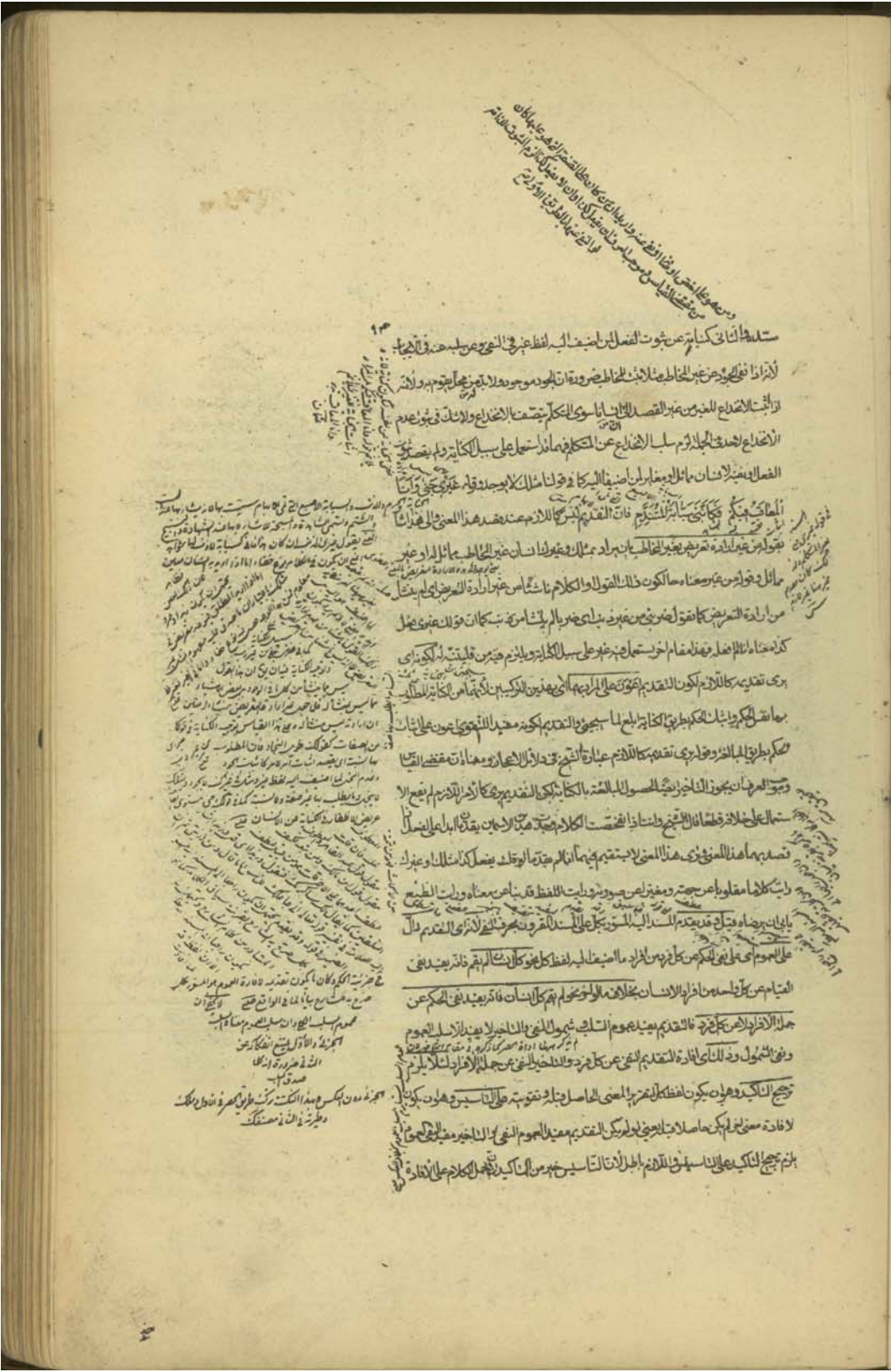

خبر مبتدأ محذوف أي هو ما ذكر أو مبتدأ خبره ما ذكر والأول أولى لأن
قلنا ممنوع ولو سلم فلم يجاوز ما ذكرنا الا دعوى لأن وضع الكلام على الافادة وكان هذا
الفاعل يمتنع في أصل الدعوى بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة
والا فلا يثبت اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة ما في صورة التقديم فانا نقول الانسان لم يعم
موجبة ومحمولها هما المفهومان فبيان كيفية افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حروف السالبة في حكم
كلمة واحدة والسالبة المعدولة المحمول موجبة فيجعل
من المحمول لا ينفصل عنه ولا يمكن تقدير الرابطة بعده ثم اثبت الموضوع هذا المحمول
المركب من الايجاب والسلب وهذا اجعلت موجبة معدولة المحمول لا فرق بينهما
عندهم وجود الموضوع كما في هذه المادة وهذا صحيح جعلها في قوة السالبة المحصلة والا فالسالبة
بمعنى الصدق فهما عند انتقاله الموضوع فاذا كان قولنا الانسان لم يقم موجبة معدولة المحمول
يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لان كل فرد لان الموجبة المعدولة المحمول في قوة
السالبة الجزئية عند وجود الموضوع فلم يقم بعض الانسان بمعنى انها مثلازمتان في الصدق لا غير
فالحكم في المعدولة نفي القيام عما صدق عليه الانسان ثم من يكون جميع الافراد او بعضها وايا ما كان
يصح نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه خاصة فكلما صدق
فكلما صدق انسان لم يقم صدق لم يقم انسان وبالعكس اذ التقدير وجود الموضوع فهي في قوة
السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن البعض لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بان
يكون الحكم منفيا عن كل فرد من الافراد او بان يكون منتفيا عن بعض من الافراد ثابتا لبعض آخر وعلى
كل تقدير يلزم من انتفاء الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد جواز ان يكون منتفيا عن البعض ثابتا
للبعض الآخر والثابت ثابتا لانسان لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد
فلو كان بعد دخول كل معناه ايضا كل كان تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
تحقيق ان يكون معنى كل الانسان لم يقم نفي الحكم عن كل لا تاسيسا ومعنى قولنا التاكيد المعنى الاول
واما في صورة التاخير فلان قولنا لم يقم الانسان سالبة معدولة الاسود فيها والسالبة المعدولة
في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد فرد من الاشياء من الانسان بقائم وانما قال الاول
المستلزمة وجهها المقتضية لان السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل فرد فرد مختلف تقدير عن بعض وفي
بعض وعلى كل تقدير تستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا لخلو السالبة
الكلية عنها المقتضي بصريحها انتفاء الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية

وتقدم

وتحكم بها بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار اليه بقوله لوجوده موضوعها اي وقد عرفت في بحث التعريف ان هذا اعتبار الذكر وذا لا تأثير له في بحث منطقي
ضوع المهملة ذكره وغيره مصدقة بلفظ كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك عند العموم النفي وقد تقدم
منا غير مصدقة بلفظ كل الا ان ما يفيد العموم في النفي فانما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات
والما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدقة بلفظ كل هند ورود هذا في سياق النفي فانما تفيد
نفي العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي ليس بموجب واذا كان هذه السالبة المهملة في قوة السالبة
الكلية يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فرد فاذا ادخلنا عليه لفظ كل وقلنا لم يقم
كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي القيام عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس ثم
يجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد ليكون بعده لعموم السلب ليكون لفظ كل
للتاسيس لا للتاكيد والتاسيس بالعكس وذلك لان لفظ كل لا يفاد من لفظ كل الا عن افادة احد هذين
المعنيين فصل انتفاء احدهما يثبت الآخر ضرورة وفيه نظر لانه يتقدير ان يكون معنى
لم يقم لافادة النفي عن الجملة ولم يقسم كل انسان لا افادة النفي عن كل فرد لانسلم انتفي
يكون كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى
يحتمل الموجبة المهملة المعدولة المحمول نحو انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني
السالبة المهملة لم يقم انسان ايضا لا افادة الاسناد فيها اضيف اليه كل وهو لفظ الانسان
وفائدة ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها اي الى كل الانسان انسانا صار مضافا الى
فلم يبق مسندا اليه فتكون اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل يتم مفيدا المعنى الحاصل
من الاسناد الى انسان يكون كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد
تقوية ما يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل انسان
لم يقسم وعن كل فرد فرد في لم يقم كل انسان مما افاده ح نفس الاسناد الى كل لا شيء آخر ليكون
كل لتقوية ولما كان لقائل ان يدفع هذا المنع بان ما ذكرت من معنى لتاكيد هو التاكيد
الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد ههنا ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه وح لا
يتوجه هذا المنع فاشار الى منع آخر على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا فقال ولان الصورة
الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة
فاذا حملت كل على التاكيد اي على الافادة النفي عن جملة الافراد وحتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام
عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا على ما مر من التقدير لان هذا المعنى كان

حاصلة

عبد الفاهر في نظم بيان كلما كل نارة تكون للشمول النفي ولحوى لنفي الشمول ان كانت كلما كل
داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداة النفي سواء كانت معمولة للاداة النفي او سواء كان الخبر فعلا متعديا
الى المطيب ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو ما كل متمنى
المرء حاصلا او حاصل على الذي يحاذر منه او معمولة للفعل المنفي اما ان يكون عطفا على داخلة
في حيز ثانيا ان يكون متقدما عليه فعلا عطفا على الجزء والجزاء وجملته معمولة كلا هما البس بسديد
لان كلا من الدخول في حيز النفي والتاخير عن اداة النفي شامل الوقوعه معمولا للفعل المنفي فلا
يحسن عطفه عليه وأما الاول فظاهر واما الثاني فلان التاخير عن اداة النفي مما يجب ان يقع بينهما فصل
نحو ما زيد بكل القوم وما جاءني كل القوم وغيره لذلك من انواع الفصل المذكورة او لا يقع نحو ما كل متمنى
المرء حاصلا فان خصصت التاخير بالتقدم على النفي بان يخرج منه المعمول المقدم على الفعل المنفي وان
جعلته اعم من اللفظ والتقدير بحيث يدخل فيه القسم واياما ما كان فالكلام لا يخرج عن نصف وانما
وقع فيه لتنبيهه عبارة التخريج وهو قولك اذا دخلت كلا في حيز النفي بان تقدم النفي عليه لفظا او
تقديرا يعني كما اذا قدمته على الفعل المنفي العامل فيه فانه موجب تقدير الآية حينئذ المعمول التاخير
عن العامل ايان الاقرب ان يجعل عطفا على الجزء بتقدير الفصل ويكون المراد بقولنا الجزء عن اداة النفي
النفي الفارغ الدال على الفعل العامل فيها او جعلته معمولا للفعل المنفي اما فاعلا لفظيا او
تاكيدا لضمير الفاعل المستتر في الفعل المنفي كلهم وما جاءني كل القوم وقع التاكيد لان كلا اصله فيه او مفعولا
به كذلك من الجزء الجزء كل الدراهم اخذ كل الدراهم كلها او معتمدا نحو كل الدراهم لم اخذ
بين اذ الدراهم كلها لم اخذ وترك مثال التاكيد اعتمادا على ما سبق في جعل الفعل منفيا ان النفي
بما لم يتقدم معمولة عليه فظاهر لان لم والاولى على ما بان في النحو وكذا اذا وقعت مجرورا او ظرفا نحو
ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام ويضرب لذلك نحو جميع من الصور التي يتوجه النفي الى
الجزء الشمولي خاصة لا الى اصل الفعل فاعلا ان الكلام يثبوت الفعل لا الوصف لجزء من اضيف اليه
كان كانت كل في المحل فاعلا للفعل او الوصف الذي حملت عليها او اعمل فيها كقولنا ما كل ما
القوم كتب وما كتب كل القوم وفي الوصف ما كل القوم كاتبا وما كاتب كل القوم فيفيد
بثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال بثبوت الحكم ليشمل ما اذا كان الخبر جملة نحو ما كل سود
تمرة لكان احسن او يعلق ما يتعلق الفعل او الوصف به آي بعض كانت كل في المعنى

حاصلا بدونه فاذا لم تكن ثابتا فلو جعلناه النفي عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب
مثل لم يقم انسان لا يلزم ترجح التاكيد على الناسبين فلا ناسبين هيهنا اصلا بل الفعل يلزم ترجح
احد التاكيدين على الاخر والحاصل انه لم يقم انسان لما كان معنيه النفي عن كل فرد ويلزم النفي
عن الجملة ايضا فكلا احتمالين حاصلين قبل كل منهما احتمال كون تاكيدا للناسبين فلا يترجح فيه
المستدل ترجيحا بجعل النفي عن الجملة لا يلزم ترجيح التاكيد على الناسبين لانه قد يقال لم
لم يقم انسان على النفي عن جملة الافراد لم يلزم قيل لانه لزم لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا
يكون تاكيدا لانا نقول لما ان ثبت ترطبق التاكيد لفظا ان ثبت ترطبق المعنى ولا يثبت ترطبق المعنى لم يقم كل انسان
كما في قولنا لم يقم كل انسان تاكيد اسواء جعل النفي على الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون نحو
في قولنا كل انسان لم يقم عنده جعل النفي عن جملة الافراد تاكيدا لان لا تدل الا على ان لم يقم على النفي عن
الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر ربما يدل ما ذكرنا من الجواب انا نفي الحكم عن الجملة اما بان يكون منتفيا عن
كل فرد او بان يكون منتفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الآخر او بان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد
من لم يقم انسان هو القسم الاول فقط فلا يحمل عليه تاكيدا على ناسبين ولو جعلنا لم يقم كل انسان
النفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على الناسبين فانا اذا جعلناه النفي عن جملة الافراد يحمل الا يقع
فيكون ناسبا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبل فلنا مامل ولان النكرة المنفية اذا عمت كان
قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا يحمل كما ذكره هذا القائل انتهى وبيانه ان الحكم ساري عن
كل واحد من افراد الموضوع لا بمعنى تمامها يحمل بل بمعنى ادناها اللزومي الذي هو المعنى الدال على الكثرة اذا الموضوع
لا اقل المطلوب في كتب القوم ان الحمل هي التي يكون موضوعها كليا وقد اتفقوا هيهنا بيان كثير افراد
الموضوع اي لم يبين فيها ان الايجاب والسالبة في كل افراد الموضوع او بعضها والكلية هي التي تبين فيها
ان الحكم على كل افراد الموضوع وظاهر ان الصادق على نحو قولنا لم يقم انسان انما هو تعريف الكلية دون
الحمل وانما انتر لا حوز فيها تخريج اذا التقدير لم يقم قد باين فيها ان الحكم ساري عن كل فرد فلا بد
لهذا البيان من شيء يحمل عليه ضرورة ولا معنى للسور الا هذا واما القوم وان جعلوا سور السالبة الكلي
لا شمولي لا حد فلم يقصدوا بالانحصار فيها بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية كقولنا طار الجيز
ونحو ذلك يقع على كثير في الاشارات فهم ما يجوز ان يكون هيئة الغفتيا او كون الموضوع نكرة منفية
او ادخال التنوين عليه سور الكلية كما انه في الجزء سور الجزئية وسيجيء على ما قال في الاشارات ان كان
ادخال الالف واللام او التنوين بوجب تخصيصا فلا عموم له في لغة العرب وقال

قوله والقارئ بقوله اذ مضافا اليه وجيء بان اه ذكر محمول ما ذكر كما تقدم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الاسم

فخاتمتها السرى كان مع

طائفة الرحمن والرحيم يتلو كل

كان ثابتة في الجملة ثم ذكر بعض من ذهب الى انها فعل ماض

معناها وكل صنع ومنع الحبيب وذكر ان الحكم الذي ذكره

جار في جميع ما ذكر من الاسماء وفيه نظر لان الكلام في

مسئول المنع كما يدل عليه سياق كلامه وقد تقدم

لم يكن محمولا

على ان يكون جملة

لجواز ان يكون جملة

معلقة مستول المنع والعدول الى

الرفع لقلة مدة وقوعه على الظرف

الاول

قوله ان ما ذكر محمول اه ذكر الشارح المحقق

ان ما ذكر محمول على ان المراد انه كان

في الاصل

كذا في بعض النسخ

قوله ان كان اه ان كان ثابتة في الجملة

قوله ان كان اه ان كان ثابتة في الجملة

قوله ان كان اه ان كان ثابتة في الجملة

يكون الذم هو ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب لان الكاف للخطاب الثالث في
حالة باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم يتضح ان فيه ثلاث التفاتات على ما نبه عليه المحقق
ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال انما يكون من شيء حاصل واقع عليه سلوب الكلام
وبعد الانتقال من الخطاب ليلتفت الغيبة في بائك قد امتحل الخطاب وصار الاسلوب سلوب الغيبة
فلا يكون الانتقال الى التكلم فيجابة الامر الغيبة وحدها وعن الثاني انا لا نسلم ان الكاف في
ذلك خطاب فنحن حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما قوله
ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم قولنا من بعد ذلك حيث لم يقل لكم مثل الالتفات
من التكلم الى الخطاب وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون مكان ارجع فان قلت
ترجعون ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله وما لي لا
اعبد الخاطبون والمعنى وما لكم لا تعبدون الذي فطركم كما يجيء فالمعبر عنه في الجميع هو
الخاطبون فان قلت سيكون قوله ترجعون وارد اعلى مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون
من خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر نعم لكن ان الغير السلوب
الكلام بالجري الاتي على ان السابق وهذا الخطاب مثل الكلام في قوله من ثنايا وقد طلع
المسمات بانه وارد على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات عند السكاكي لا يجب ان يخالف مقتضى
الظاهر وهذا لشعر بالتحقيق فيه عند غير السكاكي وفيه نظر لان مثل ترجعون وما لي في الآية
والبيت التفات عند السكاكي وغيره فلو كان وارد اعلى مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات في
خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضا فلا يتحقق لخلاف بينه وبين غيره ثم المتوانين
خلاف مقتضى الظاهر ان مثل ترجعون وما لي من خلاف مقتضى علما حققناه والله اعلم

اعلم انا الكوفر مصير لربك مكان لنا وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تنظيما له لعدد
المنظم كما لها عاقد ولم يجئ ذلك للتفاخر في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين كقوله

باني وابي واجي الاراضي ابوجن صالكم وانتم ملوك ما المقصد كم نحو تعظيما للمخاطب وقوا صنعا من
التكلم وحده الخطاب الى التكلم قول عائشة بن عبدة طحل بانك ذهب بك قلب الحسان منطق
يقول لكم دبت قال المرزوقي محط طرب في الحسان له طرب في خطاب الحسان والخاطر فراد بها
بعيد الشقي اي جعين ولي الشباب وكاد ينعدم عصر صباي اي ضمان المتوالي بالله على
العموم يكفيني ليلة الغيبة الالتفات من الخطاب ظاهرا الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وعلى يكلفني بسبب

غير الغائب وليل مفعول الثاني والمعنى يكلفني ذلك الطلب ليلى وبطالبني بوصلها وقوله
بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اي شدائده فراقها وعلى انه خطاب للخليط
فضمير الغائبة راجع من الغيبة الى الخطاب وقوله ظل بانك اخر عند السكاكي لا عائد للعهود وقد
شذ اي بعد وليها اي قربها وعادت عوادي بيننا وخطوب قال المرزوقي عادت عوادي
فاعلت من المعاداة كانت الصوارف والخطوب صفات تعادي ويجوز ان يحمل من عاد يعود اي
عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل والى البيت حتى انا كنا في الغلك
مجرين بالهم مكان بكر ومن الغيبة الى التكلم الفتك سل الرياح فثير سحابا فقضاه مكانا قفرا
والى الخطاب ما للمهوم الذين بالا بعيد مكانه اراد بعيد وذكر لصدر الاضافة على ضمير الغائبة
من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحدا كقوله تعالى اياك نعبد فان ما قبل
هذا الكلام وان لم يخاطب به الله من حيث الظاهر فهو بمنزلة المخاطب به لان ذلك يجري من
العبد مع الله تعالى لا مع غيره بخلاف قولهم عز من قنع بالله ايس به شريك ومن عبد الحقيقة
بالقناعة لقيني بابذاله ابه وابى يسيب منك تلذذ وتزيتاح فانه ليس من الالتفات في شيء لان
المخاطب بالبيتين الاولين هو المخاطب بالبيت الثالث هو الخليفة فهذا الخبر من ضمير المعهود
قول ابي العلاء هل بزجرنكم رسالة مرسل ام ليس يبغة في اولاك الوصل فيه الالتفات عند
المعهود من الخطاب في بزجرنكم الى الغيبة في اولاك بمعنى اولئك وهو الذي اعرض عن
خطاب بني كنانة الى الاخبار عنهم وان كان يرى من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب بهل
بزجرنكم بوكنانة ومقوله اولاك انت وقد حلق الالتفات على بعض اخوين احدهما عقيب
الكلام بجملة تحتمله مثلا تنزيله في المعنى على طريق المثل او الدعاء ونحوها كقوله تعالى ويل
ان الباطل كان زهوقا وقوله تعالى قتل الانسان ما اكفره فان قلت وزهق الباطل كلام
من قبل الظهور وفي قوله تعالى قتل الانسان ما اكفره قلت الفعل الماضي والفعل
مخصل بما بعدهما فرع بناء منفي على الشام والثاني فان قلت ومعنى قتوهم ان السامع لم يعلم
قتلف الكلام بزيل الخلاف ترجع الى المقصود كقول ابن ميادة فلا تعدمونا تبذلوا وتودوا
اليكم واعتصروا فلا وسلة بصفوا نافكاسه كانا قال فلا عدمتموه تبذلوا وتودوا وما تضح
فاجاب بقوله وفي اليأس راحة وجهاد اي جبر حسن الالتفات على الالتفات الكلام الا
نقل من اسلوب الى اسلوب اخر كان احسن نظيره اي مجددا واحدا من طريق الثوب

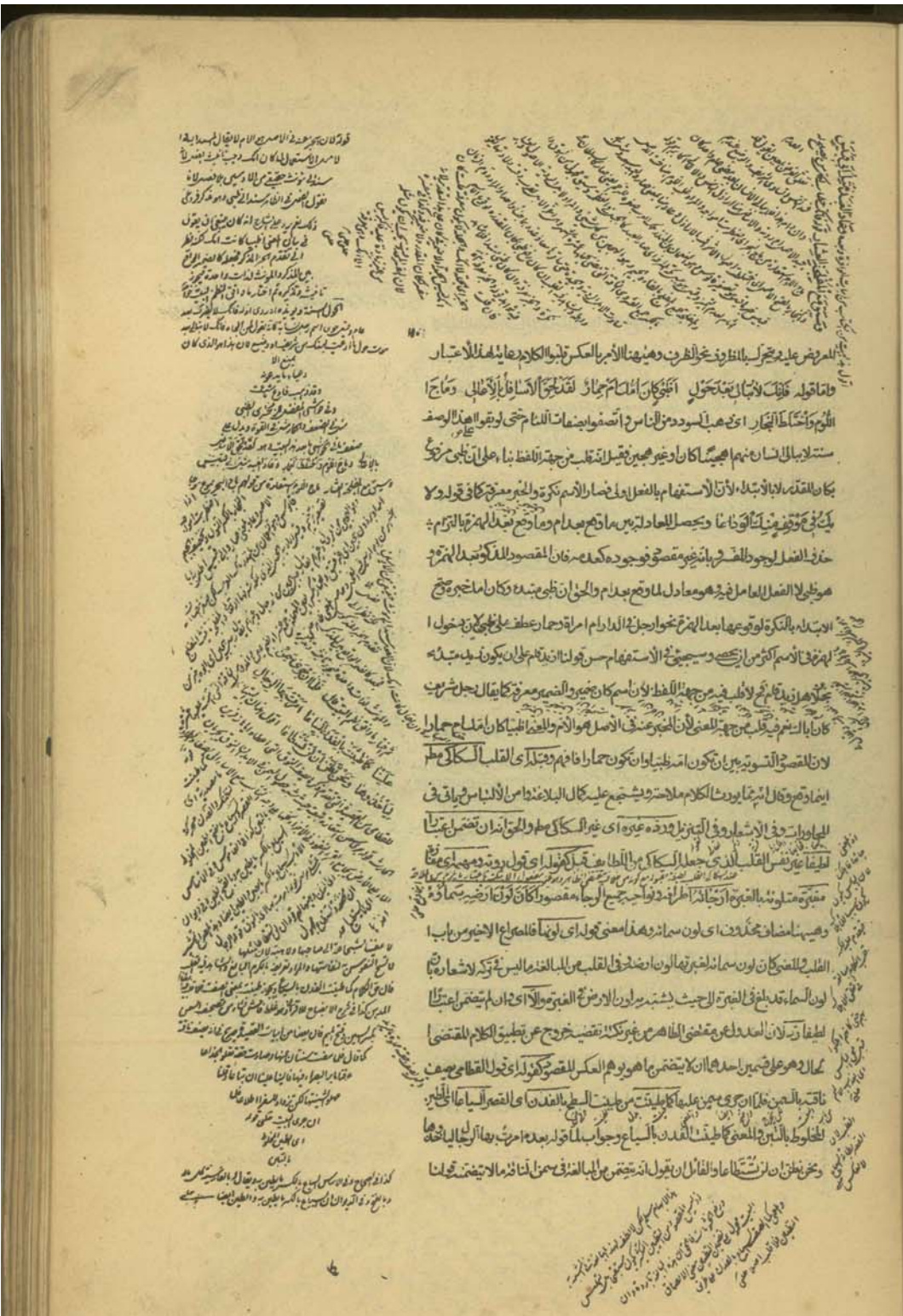

مطلق الوجود واذا اريد فعل خاص مثل قائم او قاعد ادرك فلابد من الذكر نعم قد يدل الفعل
على هيئة مخصوصة فقد يجيء كما في المثال المذكور فان خروج يدل على ان المعنى جاء راكبا
او نحو ذلك والفاء في فاذا فيل هي السببية التي يراد بها الزوم ما بعدها لما قبلها اي متى جاء
زيد لازمه الخروج وقيل للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجأت وقت وجود زيد بابا
لباب فالعامل فيه اذا هو ففاجأت لكن يكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل فيها هو
الجملة المحذوفة بعد اذا لا كون مضافا الى الجملة وقال المرادي اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون هو خبرا
لمبتدأ اي فبالمكان زيد والتزم تقديم المشابهة اذا الشرطية لكونه لا يظرف في نحو خرجت فاذا
زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فبالمكان زيد بالباب وقوله اي تحول الا عشى ان محلا وان مرتحلا
وان في السفر ما مضوا مهلا الى سفر جمع سافر كصحب في صاحب ومهلا اي بعدا وطولا اي ان لنا
في الدنيا محلا وان لنا عنها الى الاخرة ارتحالا وان السفر الى الفراق قد توغلوا في المضي لا رجوع لهم
ونحن على اثرهم عن قريب نلحقهم فاطرح عنك يا نفس ما سبق لقصد الا بقرب اجلهم
حضار والعدل الى قوله الجليل اعني الفضل مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في نحو ان
مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا وقد وضع سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا
قال عبد القاهر لو اسقطت ان لم يحسن الحذف اولم يجز لان الحاجة لم تدع والمتكلم لم يشأ انه
لم ترجمه عنده وفيما بعد ضيق للمقام اعني الحافظ على الشعر والمصنف بعد ما مثل الا
خصاء بزيد دون الضيق بقوله ان زيدا وان عمرا فان وعليه قوله ان محلا يعني على هذا الاسلوب
الذي هو حذف خبر ان المكررة ظرفا ولم يقصد انه بزيد دون ضيق المقام فافهم وقوله قل لوا
انتم تملكون حوائجهم في تقديره لو تملكون تملكون لحذف تملكون الاول وابدل من ضميره
المتصل عنى انوا وضمير منفصل وهو انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف
هيهنا فاعل وفيما تقدم اسم وجملة الغرض منه الاحتراز عن العبث اذ المقصود من الاتيان
بهذا الظاهر تغيير المقدر فلو اظهر تمام بمجيء اليد وانما صار اليد لان لو انما تدخل على الفعل دون
الاسم فانتم فاعل الفعل المحذوف لا مبتدأ ولا تأكيد انما على ان يكون التقدير لو تملكون انتم
تملكون لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة ولانه لا يعهد حذف المؤكد والعامل
مع بقاء المؤكد قال صاحب الكشاف هذا ما يقتضيه علم الاعراب واما ما يقتضيه علم
البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الرسوم المخصوصة بالشعراء

لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر ورد الكلام في صورة المبتدأ والخبر يعني كما ان قولنا انا سعيت في
حاجتك وهو مبتدأ وخبر يفيد الاختصاص فكذا انتم تملكون لكونه مثله في الصورة فالعجب ممن
استدل بهذا الكلام على ان قولنا انا عرفت عند الاختصاص حملة ضمنية وانا البر يمتد بل
فاكيد مقدم وهذا الكلام جميع في مناقضة فصيحة عليه لا يدرى قوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين
حذف المسند اي فصبر جميل اجمل وحذف المسند اليه اي فامري صبر جميل فيحتمل التكثير
الفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما والصبر
الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى الخلق ورجح حذف المسند اليه بانه اكثر فكان محلا على ان
سوق الكلام للمدح بحصول الصبر وبالاختيار وبالصبر الجميل اجمل ايدل على حصوله وبانه اقصر
من الصادر والمنصوبة اي صبرت صبرا جميلا وحمل على حذف المبتدأ موافقة دون حذف الخبر وبانه
قيام الصبور بقرينة حالية على حذف المبتدأ وليس على خصوص حذف المخبر اعني اجمل وبنية
لفظية واحالية وفي هذا نظر لان وجود القرينة شرط الحذف فحيث لا يجوز الحذف اصلا والقرينة
هيهنا هو انه اذا اصاب الانسان مكروه فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام مما
يفهم منه هذا المعنى بها ولا يرجح حذف المبتدأ ايضا بقرائن موجودة هيهنا منها ان صبرا جميلا اعني
فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدأ التعريف فحمل الكلام على حذف المبتدأ
معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل انتم اجمل من صبر
جميل فليس المعنى على هذا بل على انتم اجمل من الجزوع وبث الشكوى وتما يحتمل الامرين قولنا
ولا تقولوا ثلثة اي لا تقولوا ان الوجود الحق ثلثة او ثلثة الهة فحذف الخبر ثم المبتدأ
او الهيمز او لا تقولوا الله والمسيح وامه ثلثة اي مستورون في استحقاق العبادة والربوبية كالذي
او بدلا مما تشير بواحد صفة وتقديرهم ثلثة فحذف المبتدأ قال صاحب المفتاح وقد يكون
المسند بناء على ان ذكره يخرج الكلام مما ليس يراد كقولنا زيد عندنا لما عمرو فانك لو قلت ام
عمرو او ام عمرو عندك لخرج ام عن الاتصال الى الانقطاع وذلك لان اذا وليت ام والهمزة جملتا
مشتركتا في احد الجزئين اعني المسند اليه او المسند وتقدد على بقاء مفرد بعد ام نحو اقام
ليس زيد ام قام عمرو وان يقدر ان زيدا قام ام هو قاعد وان زيد عندك ام عمرو عندك او عند اخيه منطقة
لا متصلة لانك تقدر على الاتيان بالمفرد بعد ام وهو اقرب الى الاتصال لكون ما قبلها وما

نحو عرفت وخوف التاكيد نحو ان زيدا لقائم ونحو ان لم يقل العلوي الحكم في الاصطلاح
هو تاكيد بالطريق المخصوص نحو زيد قائم وان لم يقل مع عدم قصد المتكلم كما يدل عليه لفظ المفتاح
ليشمل صورة التخصيص نحو انا سمعت في جوابي من قال انا قلت هذا فانه لم يقصد به
العلوي لكنه يفيد ضرورة ذكر الاسناد وعدمه افاده العلوي ايضا من عدم قصد العلوي في
لصاحب المفتاح بان نحو سمعت عند قصد التخصيص جملة فعلية وانما تاكيد مقدم لاسند
والمسند مفرد لا جملة كما في سمعت انا وقد عرفت ما فيه ووقع قول غيره سبقني وقوع الفعلي
عبارة المفتاح عدل اليها لان صاحب المفتاح قد فسر الفعلي بما يكون مفهوم محكوما به با
البوت للمسند اليه وبالانتفاء عنه فيعم المضارع فيشمل السببي ايضا لان كلا منهما محكوم به بالثبوت
للمسند اليه وبالانتفاء عنه فخرج ان الاسناد حكم بثبوت الشيء او بنفيه عنه والمقال ان
يقول الاسناد صدق هذا التفسير على المسند السببي لانا سنبين ان المسند السببي فيه تجدد
مطلق زيد انطلق ابوه هو مطلق انطلق ابوه بالنسبة الى زيد لا الجملة التي في ضمنه خبر المبتدا وظاهر
انه لم يحكم بثبوت مطلق انطلق ابوه لزيد لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر مبتدا قد اسند
اليه خبرها وقد فسر الاسناد الخبري في كتابه بانه الحكم بمفهوم المفهوم وهو اما بثبوت شيء لاخر او با
نتفائه عنه ضرورة فلا بد من الحكم بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد بمعنى انه ثبت له هذا الوصف
وهو كونه مطلق الاب غايته ما في الباب انه وصف عنواني فلو اراد هنا بالثبوت بالفعل
حقيقة لانخرط بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية ولو كان الجميع مسندا فعليا فقد بطل
كون المسند فعليا مع عدم قصد المتكلم بقضية افراده ومما ذكره الفاضل في شرح المفتاح
ههنا ان المسند في زيد مطلق ابوه فعلي بخلاف زيد ابوه مطلق ثم استدل على ان المسند فيه
مطلق ابوه هو مطلق بدليل ان ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم به في زيد مطلق ابوه
هو المفرد بخلاف زيد ابوه مطلق وهذا خلط ظاهر لان اللازم مما ذكر ان لا يكون مطلق مع ابوه
جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند هو مطلق وحده والظاهر ان مراد الكل ان المسند في زيد مطلق
ابوه ليس بفعلي كما انه ليس بسببي لان الكلام المناسب ان يورد في الفعلي مثالا من هذا القبيل لانه يخالفه
اولى بان يمثل به وايضا القول بان مفهوم مطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه تحكم محض
ثم المذكور في قسم المفتاح ان نحو جاءني الذي كرمته وصف فعلي ونحو جاءني الذي كريم اباؤه وصف سببي
على هذا كان القياس ان يجعل نحو زيد مطلق ابوه مسندا سببيا لكنه يفيد بحسب الجملة المسماة

الجنس اى الحقيقة لا الاستغراقى وان كان تعريف الجنس يطلق عليها وجنس الحسنة وقوعه
كالواجب لكثرته والشاعة لتحققه فى كل نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكفى كثرته
جنسا ولهذا يجيء ان دون اذا فيها قصد بالنوع كقوله تعالى وان نصيبهم حسنة وان تصبهم سيئة
فضل من الله وههنا بحث وهو ان عدم التكثير وعدم القطع بالحصول انما هو فى نوع
معين او فرد معين واما فى نوع من الانواع وفرد من الافراد كما يدل عليه التنكير فلا الا
القطع بحصول الجنس وجب القطع بحصول نوع ما او فرد ما ضرورة انه لا يحصل الا فى ضمنه
فلا فرق بين نحو ادخل الجنة وان تصبهم حسنة غير واضح اللهم الا ان يقصد بنوع
وعوض
مخصوص من المستفتح قد قطع بكون تعريف الحسنة تعريف الجنس رذا على صاحب المفتاح
حيث جوز ان يكون تعريف عهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك لا يتران اراد به العهد على
مذهب الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ليكون اللام اشارة
اليها ولو سلم فيجب ان يكون المقصد الى حصة معينة من الجنس وليقد ان المراد الحسنة المطلقة
المقطوع بها كثيرة وقوعا وانما قلما وبهذا ظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه دالا على
فضل الله تعالى وغنائه حيث جعل الحسنة المعهودة اقوى جمعا ان يثاب فى وقوعها كثيرة الوقوع
وقطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول وان اراد العهد على مذهبه
بناء على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر فى الذهن حتى كانها تنيب عنهم لفرط
الاحتياج اليها وكثرة دورها فيما بينهم ويكون اقضى لحق البلاغة فيه من الاشارة الى هذا
يعنى بهذا يعين تعريف الجنس على مذهبه وبهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة من ان
تعريف العهد اقضى لحق البلاغة اما معنى فلكونه دالا على سوء معاملتهم لان الحسنة وهى الخصب
والرخاء قد صارت لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر ففى تعريف العهد دلالة على
ان هؤلاء الذين يدعون انهم احقاء باختصاص هذه النعائم من الحسنات لا يشكرون الله
عليها فهم اقبح الناس اعتقادا واسوئهم معاملة ولا يلزم ذلك فى تعريف الجنس اذ ليس
دعوى استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير لانه قد تسلم الاولى دون الثانية ولا يترك
الشكر على القليل كتركه على الكثير فانه قد يعد الاول دون الثانى واما الفاء فلانه اذا قصد
بها العهد تكون الحسنة واقعة موجودة فتوافق المعطى اذ وجد بخلاف الجنس فانه لا يلزم
وقوعها من حيث هو جنس على انا نقول انهم اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة

الحسنة فقد دخل فيها المعهود دخولا اوليا ولزم من ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود وغيره
فيكون اسوء وايضا وقوع جنس الحسنة ليس الا باعتبار وقوع افرادها واما من حيث هى فمع
فاذا حمل اذا عليها يكون ممتنعا لامر جعها واذا جعلت الحسنة هى الواحدة الموجودة لم يكن المراد
مطلق الحسنة كما هو المقدر وح يظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ابعد من الانكار
وادخل فى الالزام لكونها اشارة الى الحاضر معهودا لا يمكنهم انكاره والحاصل ان القول بكون المراد
بالحسنة الحسنة المعهودة مبنى فى القول بكون المراد بها الحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان معنى كونها
معهودة انها عبارة عن حصة معينة من الحسنة وهى الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة
ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين بعض وبهذا يظهر متحد ما ذكر فى كونه مقتضى
لحق البلاغة والسيئة نادرة بالنسبة اليها اى حقق جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان الاولى
نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولهذا نكرت لبدل تنكيرها على قلتها فافهم
فليحمل استعمال الماضى مع اذا فى الكلام منكرا فى قوله فاذا مس الناس ضر دعانا ومع فاذا فى قوله
واذا مسه الشر فدود دعاء عريض فما وجه تلك ما الاول فللتنبيه على ان الفظ المس المنبئ عن معنى
القلة والتنكير مفيد للقليل والى الانسان للمشعر بان يكفر كافر ولبعده عن الحق وارتكاب
الضلالات فنبه بالفظ اذا والماضى على ان مساس قدر يسير من الضر مثل هذا حقه ان يكون حكم
المقطوع به واما الثانى فلان الضمير فيه مستعمل للانسان المعرض المنكر المدلول عليه بقوله ثم اذا
اعنى على الانسان اعراض وتباعد فنبه بلفظ اذا والماضى على ان ابتلاء مثل هذا الانسان
بالشر يجب ان يكون مقطوعا به وقد يستعمل ان فى مقام الجزم بوقوع الشرط تنبيها على ان الافضل للعالم
كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو فى الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبر فيجاهل
خوفا من السيد وكما اذا استطلب ليسلك فقول ان يطلع الصبح وبنفس الليل لعدم كراهة المجاهل لو
وتعتبر او فى على هذا او لعدم جزم المخاطب بكذب لسان صدقت فما ذا الفعل مع علمه بانه
صادق او لشدة بلد اى لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لخالفة مقتضى العلم لكونه
لمن يؤدى اباه ان كان ابالة فلا تؤذه مع علمه بانه ابوه ولكن مقتضى العلم ان لا يؤذيه او التوبيخ اى
لتنبيه المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام لا يشك فى الرضى بما يفعله الشرط عن اصله لا يصلح الا لغرضه
اى غرض الشرط كما يعرض الجاد المعرض بفعله على عرضه للتسبب والالزام والمراد بالغرض ما يعم الغاية
عكم الذكر اى يعلمكم فتعرضوا عن الغرائب وما فيه من الامر والنهى الوعد او عدة فحمل اعلى ما يعم

نقد

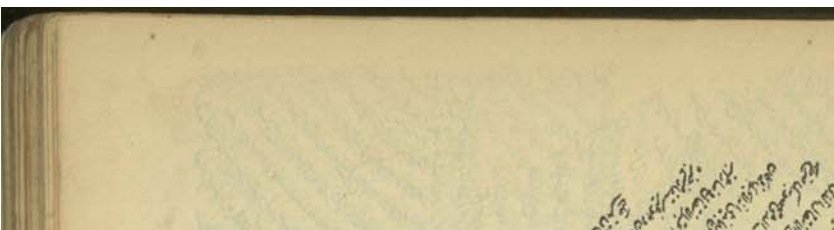

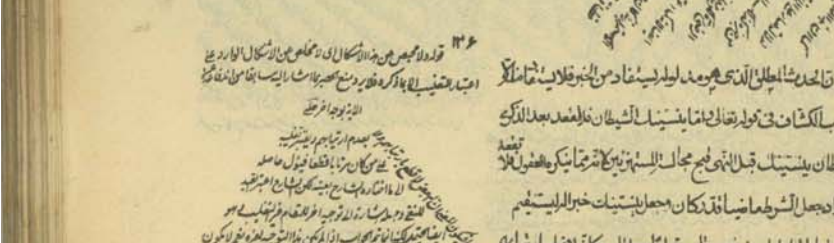

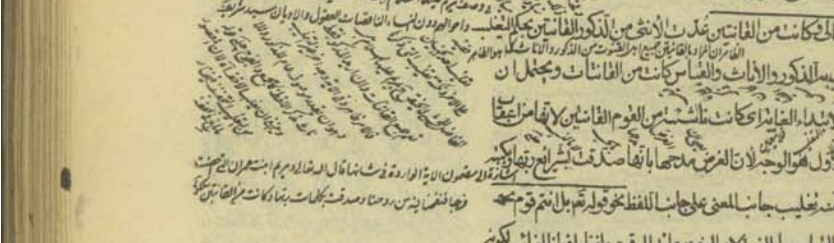

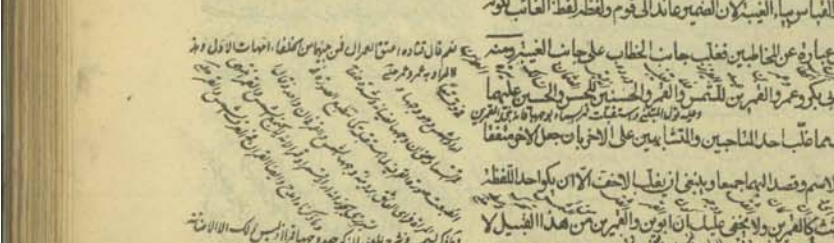

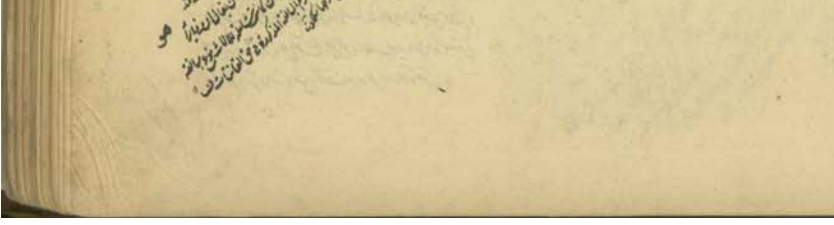

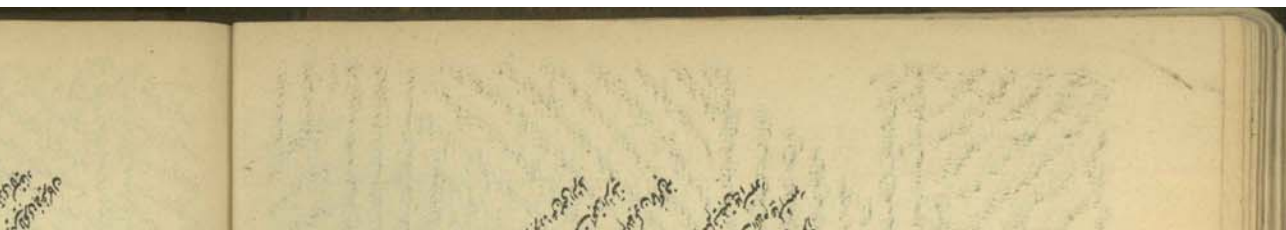

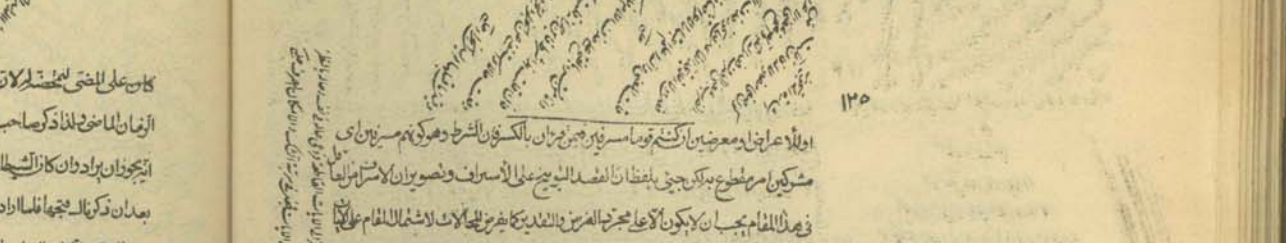

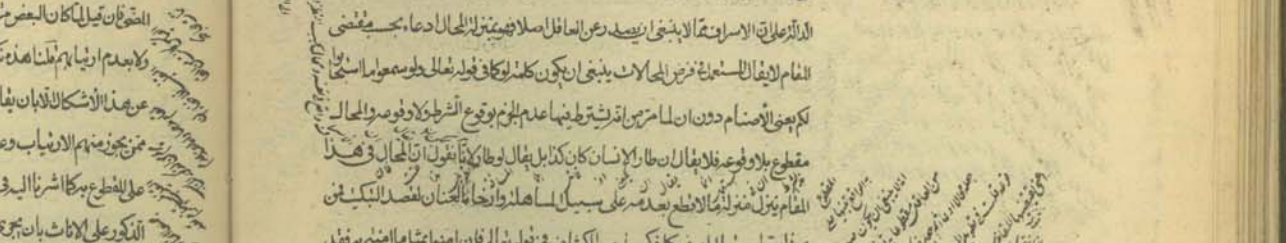

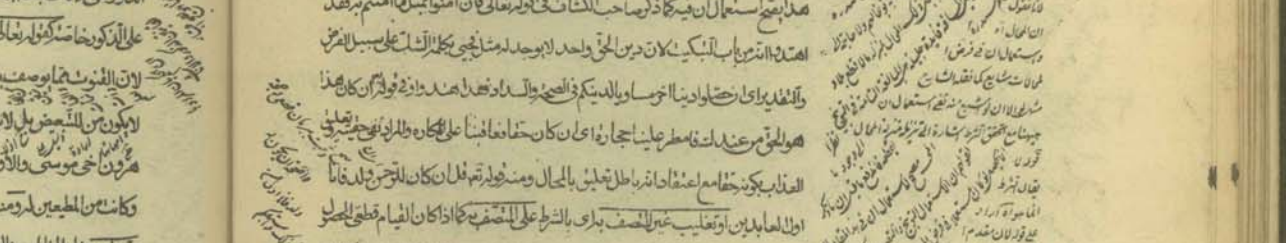

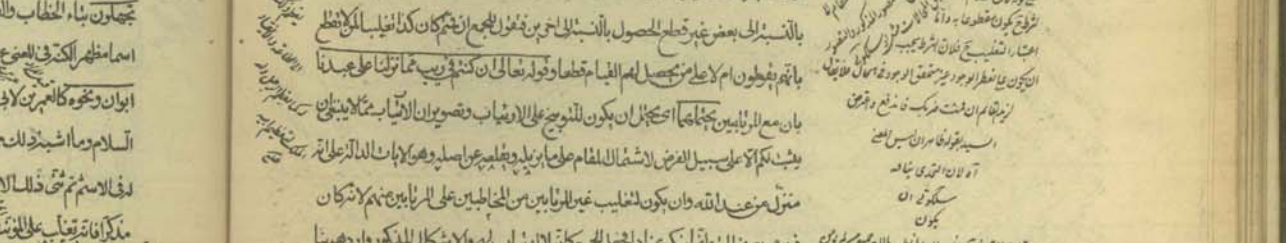

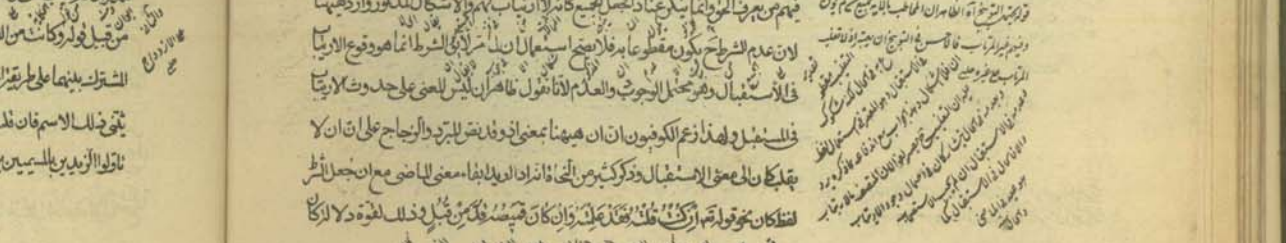

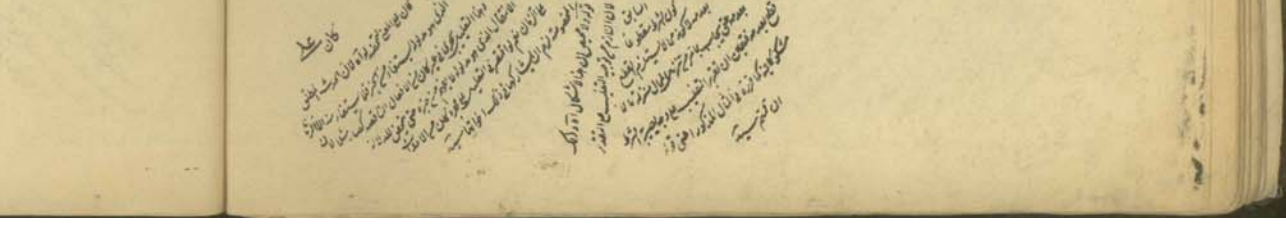

هو مخالف فيه قال الازهري يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان فهم يعبرون في الشيئ الواحد بالجمع الانفراد في اللفظ دون المعنى ولو سلم عليه كان تجاز او جميع باب التغليب من المجاز لان قام اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا ترى ان الفاظ الذين موضوع للمذكور والموصوفين بهذا الوصف فالحاقه على المذكور والاناث الحاقا على غير ما وضع له وقس على هذا جميع الامثلة الى الفقر والآية ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس معهود فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم فسجدوا الا ابليس على ابليس من الملائكة لكونه جنيا واحدا بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل من جنس ان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر كقوله تعالى حكاية لقول شعيب يا شعيب الذين اصنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا اذ دخل شعيب بحكم التغليب العود الحاصل منهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعودوا اليها وانما كان في ملتهم من امن به ومنه تغليب المتكلم على المخاطب والغائب نحو انا وانت فعلنا وانتم فعلتم وانا وزيد فعلنا ومنه تغليب المخاطب على الغائب نحو انت وزيد فعلتما وانت والقوم فعلتم قال الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرء بالتاء الخطاب والمعنى تعالت يا محمد وجميع من سواك من المكلفين وغيرهم ولا يجوز ان يعتبر خطاب من سواه صلى الله عليه وسلم اذ لا معنى لقولنا يا ايها الناس اعبدوا ربكم الا ان يجعل الجميع كالواقع بالابدى لان الاكثر من غير عطف او تثنية او جمع فانهم قال الله تعالى فمن تبع هداي فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون وقال يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فالخطاب في الكل عام لجميع المكلفين وانما خص الذين من قبلكم بالذكر لان الخطاب اولا والذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة لاجل لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء على غيرهم بالحاقهم بالعقلاء في الجمع بالواو والنون نحو خلق الله الناس والانعام ورزقهم فان لفظ هم مختص بالعقلاء وقد يجتمع في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي يخلقكم اياها الناس من انفسكم اي من جنسكم ذكورا واناثا ومن الانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا يذرؤكم ويكثركم ايها الناس والانعام في هذا التدبير وقد غلب لما فيهن من المذكر من الكواذ والناس فهو كالمنع بالمثل والكثير بقوله يذرؤكم خطابا للناس المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة فغلب تغليب المخاطب على الغائب والانعام على العقلاء

جميع اعني الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غلب تغليب العقلاء على غيرهم والا لما صح خطاب الجميع بلفظكم المختصة بالعقلاء فخلقكم تغليبا ولولا التغليب لكان القياس ان يقال بدئكم وانما اكدنا في الكشاف والمفتاح وغيرهما واطنبنا ان يقول جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار العدد وبيان الالطاف في حق الناس فالخطاب مختص بهم وان كثر كم ايتها الناس من هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيأ لكم من مصالحكم ما يقتضيه الجري في ترتيب المعاش وتدبير التوالد والانعام خلقها لكم بهادف ومنافع ومنها ما تكون وحشيا اوازواجا بحيث هي لكم ولدوام بدوامكم وعلى هذا يكون التدبير وجعل لكم من الانعام ازواجا وهذا اسلب بنظم الكلام مما قدروه وهو جعل للانعام من انفسها ازواجا ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض الشيء وبعضه مترتب الوجود فيجعل الجميع كانه وجد كقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا الآية نزلت والمراد المتزل كلهن وان لم ينزل الا بعضهن ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى في تلك بما قدمت ايديكم ذكر الايدي لان اكثر الاعمال تزاول بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي تغليبا ولكونها تعليلا لغيرها كان كل ما لزم ليثبت الحكم من اقل امر معللا فيكون لزمه في النفس استقرارا لا يكون لما يذكر تعليلا بعد اي ولكون ان واذا للتعليق امر حصول مضمون الجزاء بغيره بحيث حصول مضمون الشرط في الاستقبال متعلق بغيره على معنى جعل حصول الجزاء مرتبا على حصول الشرط في الاستقبال كما يجوز ان يتعلق بتعليق امر الان التعليق انما هو في زمان التكلم لا في زمان الاستقبال الا ترى انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر بعد علقت الحرية على دخول الدار في الزمان المستقبل كان كل من جملتي كل من ان واذا بعني الشرط والجزاء تعليقا استقباليا ما الشرط ظاهر لانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته وصيرورته واقعا والجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال ويمنع تعليق حصول الحاصل على احصوله ما يجعل في المستقبل ويجب ان يتبين ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه فضل استبالي الى الدلالة على الجد وشدة في المستقبل فيجوز ان يترتب على امر مخالف الشرط فاقم معروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا فافهم ولا يخالف ذلك لفظ الانكار بطريقه الحاقا بالمعنى و ونعادها بعض بحالة الفرد مقتضى الظاهر من يتوان يقتضيها شيئ وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين وان جعلت كلاما واحدا بهما اسميتا او فعليتا ليتزاوجا ضويرة فالمعنى على الاستقبال لحق نحو انا

ان اكرمني الان فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الان قاعدا باكرامي اياك امس وقوله تعالى شانه يكذبونك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن بتكذيبهم اياك فقد كذبت رسل من قبلك في قوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه نصره نصره من قبل ذلك وقد يرد لهذا فقد ما يناسب المقام ونحو ويل للمطففين الطلبي بالخبر وقد لا يراد بالماضي معناه بل هو مترتب عليه هذا والكثير قد يستعمل ان في غير الاستقبال فاما اذا كان الشرط لفظ كان نحو ان كنت في ريب مما نزلنا وان كنتم جنبا فاطهروا فكما مر وكذا اذا جيء بها مقارنة لما التأكيد معها والحاق الجزاء بالوصل والربط ولا يذكر جزاء نحو ذينك كثيرا مما ورد ان علمها ليسير وفي غير ذلك قليلا كما في قول بعض العلماء فما وطؤن ان فاتني بك سابقي من الارض فليسر بك البال وقوله ايضا وان ذهلت عنا احن صدورها فذلك العيب وحدا نفوس بنو الظلم ان المعنى على المضي دون الاستقبال وقد يستعمل اذا اللما ضي كقوله تعالى واذا لمع فيهم حتى اذا ساوى بين الصدفين نحتى اجعلها نارا والاستمرار كقوله تعالى واذا الذين من قبلهم اتوا التنا كابوا نضر الحاصل في صورة الحاصل القوة الاسباب الماضية في حصول نحو ان اشرفنا كان كذا الحاصل انتفاء ابينا الاشراف او كون عطف على قوة الاسباب لاجل ان نضر الحاصل في معرض الحاصل ما عطف بعد باء ولان ها كلها علة الا واو نضر الحاصل في معرض الحاصل اي كون ما هو للوقوع كالواقع كقولك ان مت كان كذا كما سنوضحه ان شاء الله تعالى عن المستقبل بلفظ الماضي لما هو محقق الوقوع او الذي كالمحقق واما اظهار الرغبة في وقوع الشرط نحو ان نظرت بحسن العاقبة فهو المراد بما يصلح لذلك واظهار الرغبة ثم انك الى بيان ان اظهار الرغبة يقتضي ان يراد نضر الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان القائل اذا عظم شخص حصول امر يكثر تصوره اياه اي تصور الطالب لذلك الامر توقعا يجعل ذلك الامر اي الحاصل في ذلك الطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي عليه اي على اظهار الرغبة في الوقوع وقد يجاب بان قوله تعالى ولا تكونوا هم الذين قالوا امنا بافواههم ولم تؤمن قلوبهم ولما يدخل الايمان في قلوبكم فقد اخبر عنهم بالايمان في الماضي مع ان الاخبار عنهم بالايمان في الحال والاستقبال اكد في ذمهم لان الاخبار عن الحال والاستقبال يحتمل ان يكون لعارض ان يكون لعدم الايمان في الماضي وان اذا تعين التخصص وان قيل تعليق النهي عن الاكراه باراده تعين التخصص يقتضي جواز الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه الاول ان الشرط انما يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه وهو لا يستدل بان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء لا عما يوجب الوجود بالفعل كما مر في الوضوء والثاني ان الشرط لا يقتضي انتفاء الجزاء عند انتفائه الا اذا كان علة له او جزء علة او شرطا له او جزء شرطه وليس كذلك ههنا لجواز ان يكون الاكراه علة لوجوب الكفر او جزء علة او شرطا له او جزء شرطه فلا يلزم من انتفائه انتفاء الوجوب والثالث ان الشرط انما يقتضي انتفاء المشروط عند انتفائه اذا لم يكن له شرط اخر وههنا شرط اخر وهو الاكراه فان الاكراه شرط لوجوب الكفر كما سيجيء والشرط لا يوجب الوجوب الا اذا وجد الشرط الاخر ايضا والرابع

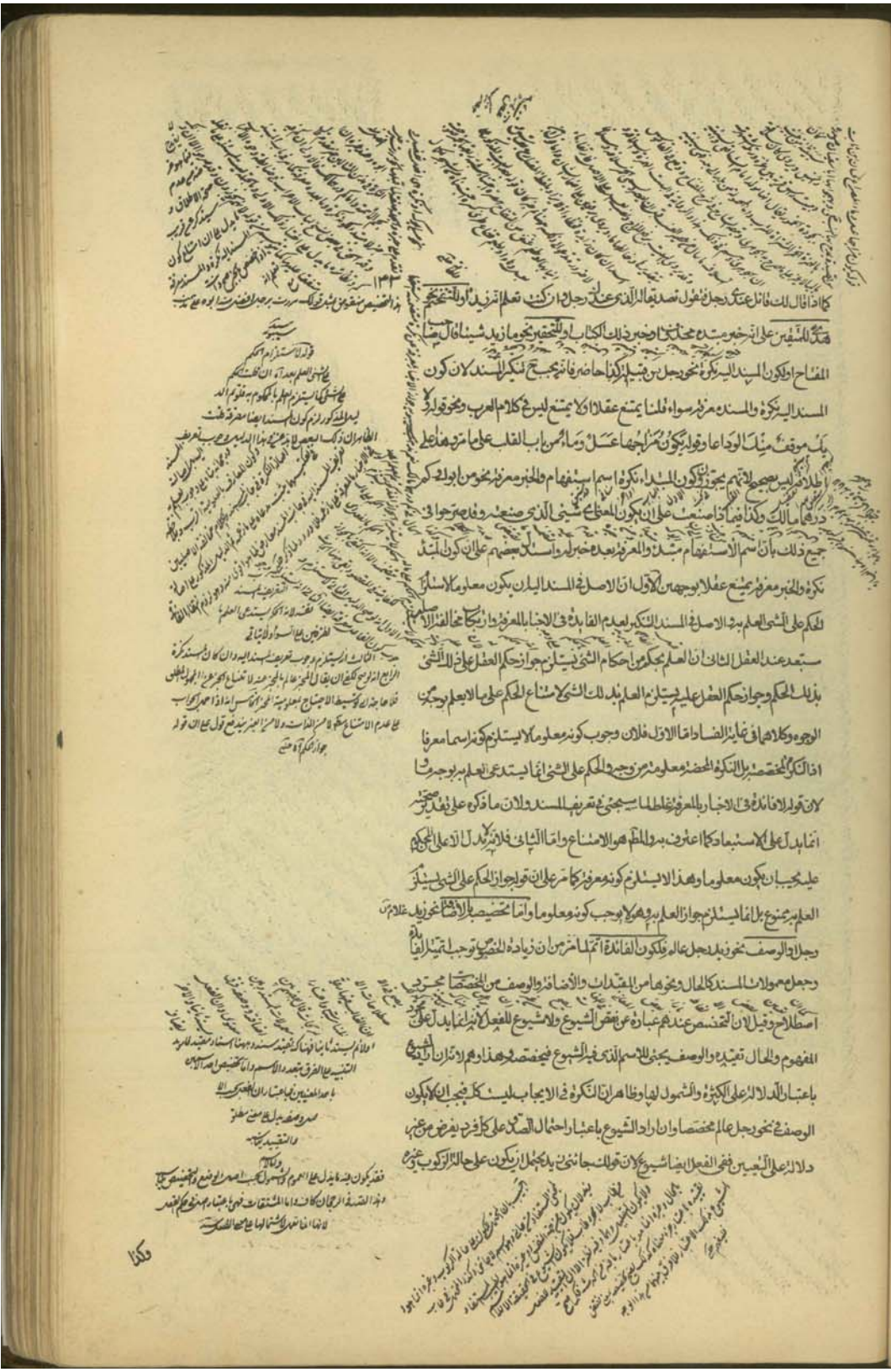

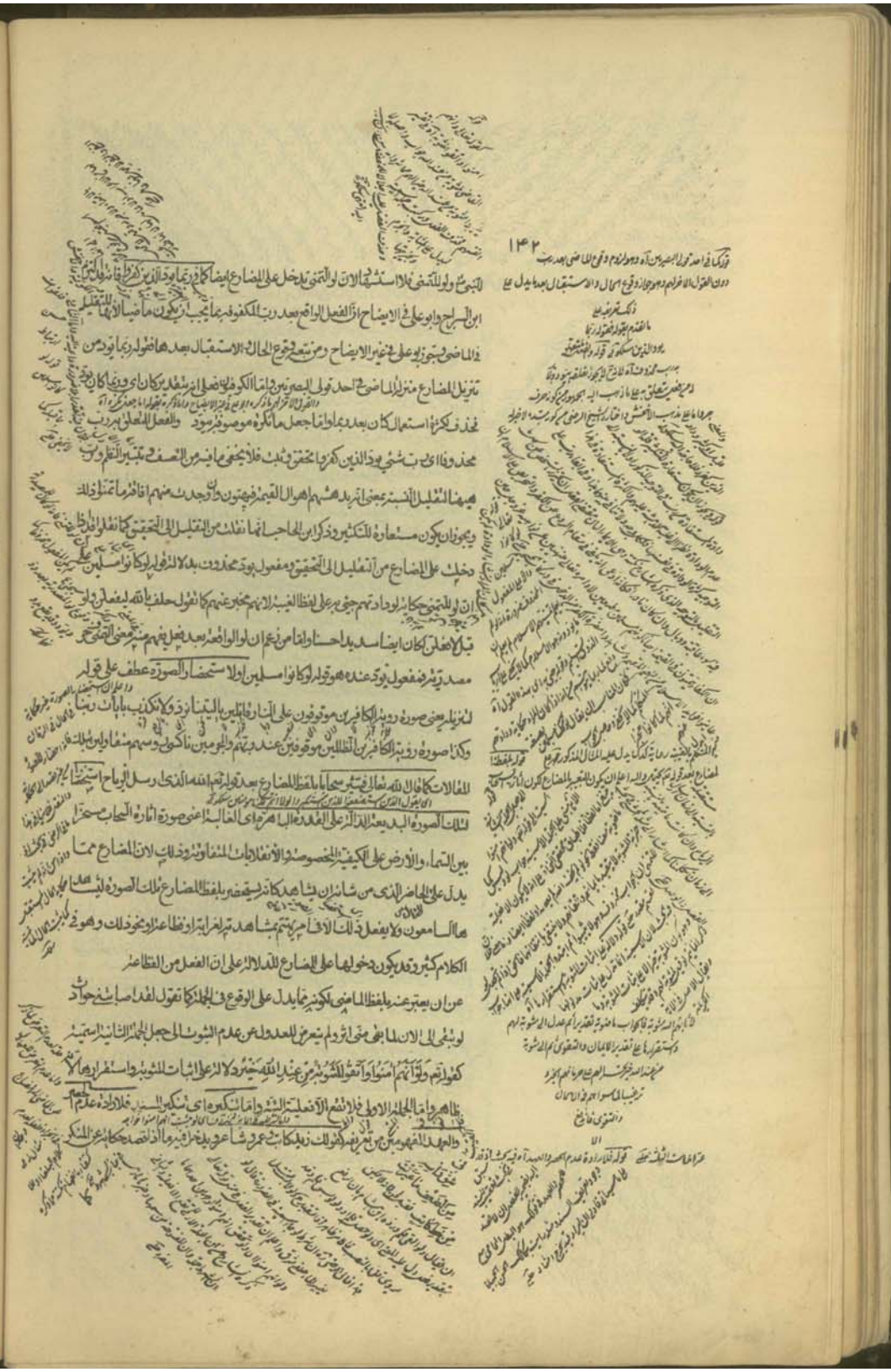

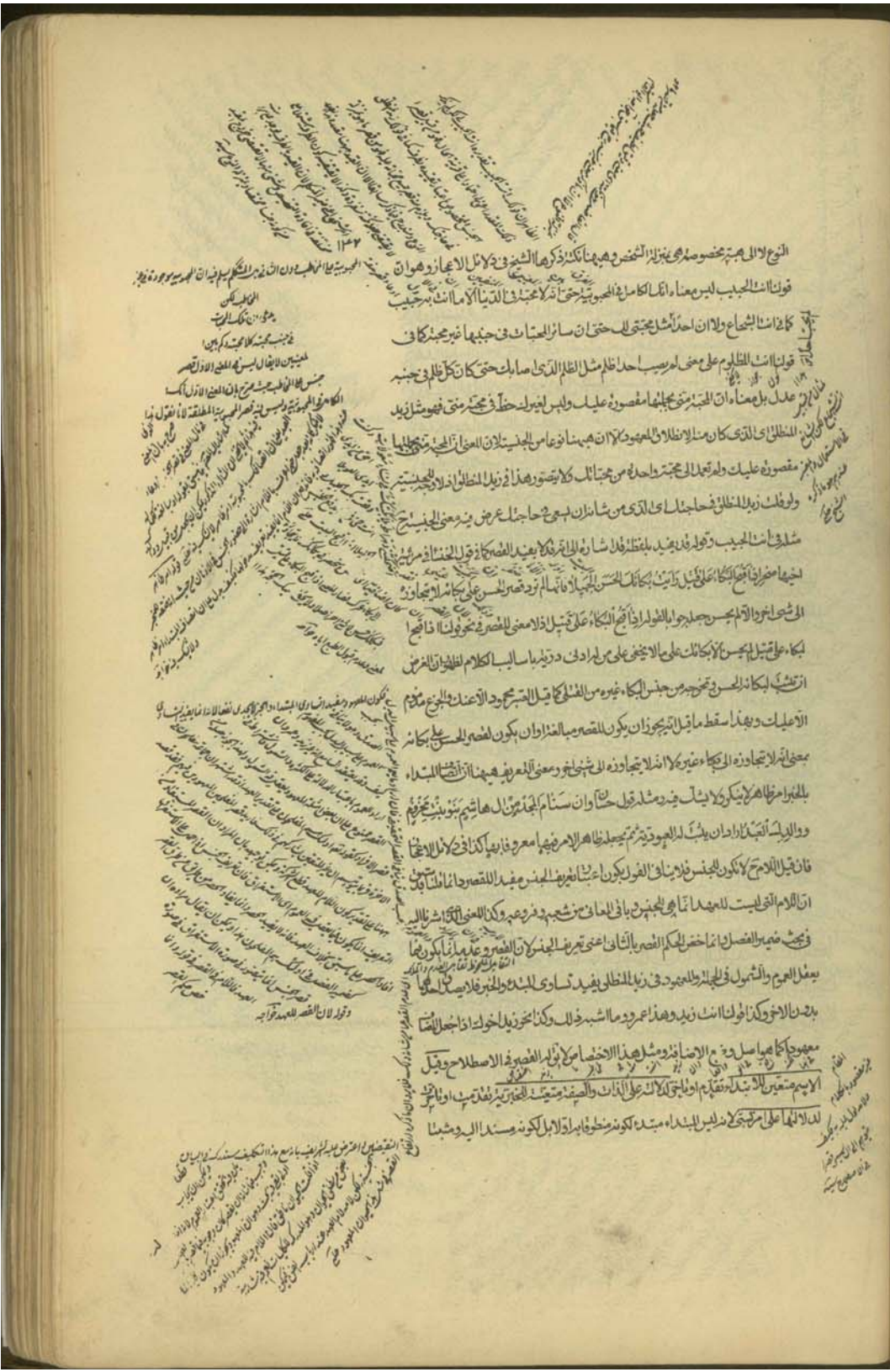

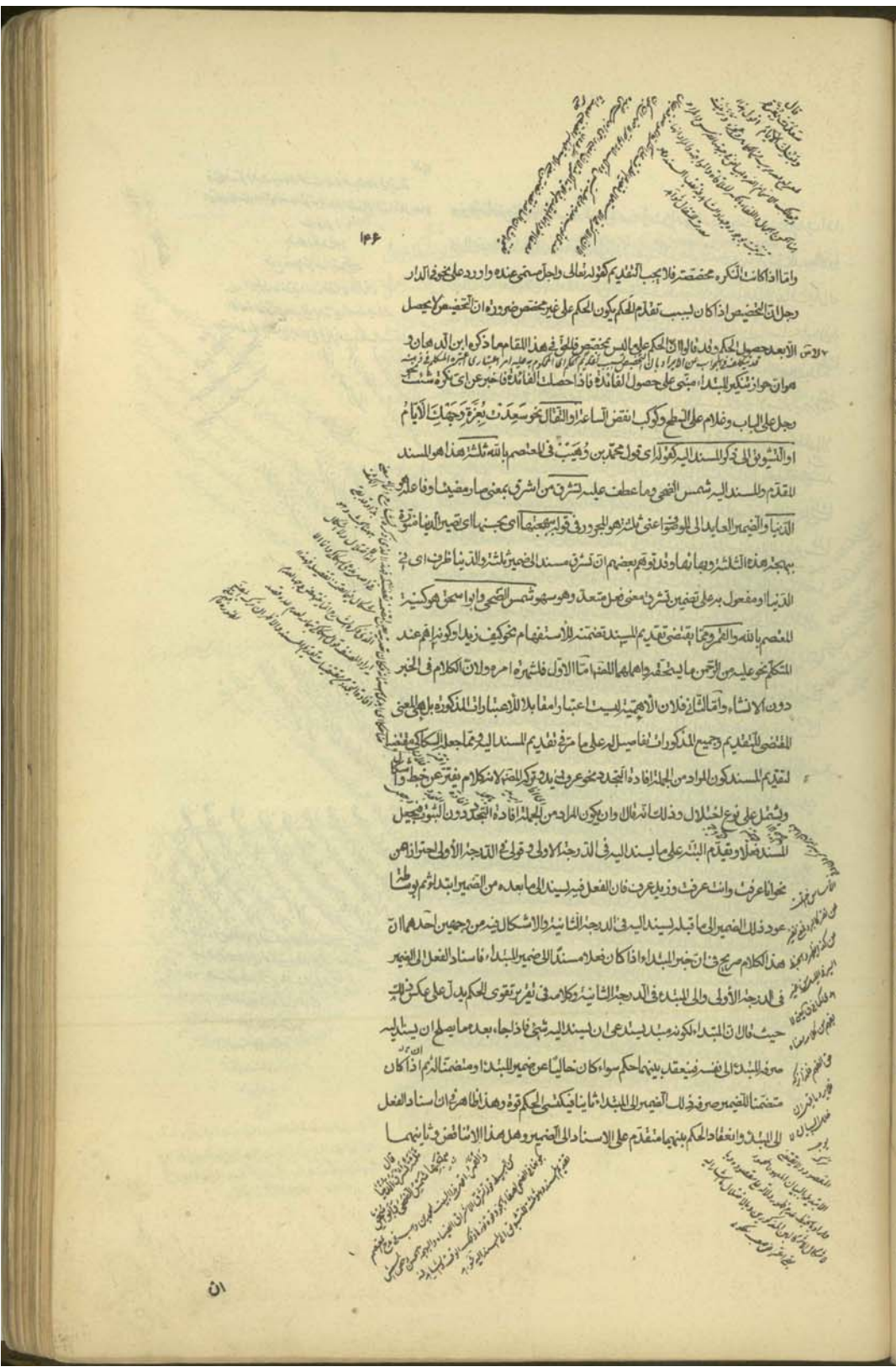

قوله ركيكون كلاما مع صحة ثبوته له كذا في حواشي العضدي وزوده لكنه لان كونه
يعطي انه تخصيص لو تقتضي فلا بان يكون المخاطب معتقد الثبوت

الفصل الخامس
في الفاعل والمفعول
الاول المرفوع والثاني المنصوب
اما المرفوع فهو المسند اليه مع تسليم
اصل الفعل وذكر المرفوع في ثلثة
الفصل عشر الفاعل ومواضع يكون واجبا
للفعل المتعلق بغير ذلك الفعل وقد يكون اصل الفعل مسلم
الثبوت فاذا قيل ضرب زيد فقد عرف كون اصل الضرب مسلما
الاعطاء ولا يدري المتعلق لكان اولى سكوتي

مطلقا اي ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم منه وقوع
وعلى من وقع اذ لو كان الغرض ذلك لكان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل العبارة حينئذ ان يقال وقع
الضرب او وجد او ثبت ونحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل الا ترى انه اذا اريد تبليغ
بمن وقع منه فقط ترك المفعول ولم يذكر معه واذا اريد تبليغ من وقع عليه فقط قيل ترك الفاعل وبنى
الفعل للمفعول واسند اليه واذا لم يذكر المفعول به معه اي مع الفعل المتعدي المسند الى فاعلم
فالغرض ان كان اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اي نفي الفعل عن فاعلم مطلقا
اي من غير اعتبار عموم في المفعول بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار
تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم ولم يقدر
له مفعول لان المقدر بواسطة دلالة القرينة كالمذكور في ان السامع يتوهم منها ان الغرض لا
خبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فينقض غرض المتكلم الا ترى انك
اذا قلت هو يعطي الدنانير كان الغرض بيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا بيان حال كونه
معطيا ويكون كلاما مع من ثبت له الاعطاء غير الذي يكلم من ينكر اصل ان يوجد منه اعطاء وهو الذي
هذا الغرض الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل المفعل حالكونه مطلقا اي من غير اعتبار
عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عن ذلك الفعل حالكونه متعلقا
بمفعول مخصوص دل عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثاني كقولهم فلان يعطي ويمنع فلان يستوي الذين يعلمون
والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم في افراده ولا خصوص
ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام وخاص والمعنى لا يستوي من وجد حقيقة العلم ومن لا يوجد
ومع هذا لم يجعل طلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص يدل عليه القرينة وانما قدم الثاني
لانه باعتبار كثرة وقوعه استدعى ما يحل الذكر الكناية بحيث افادة اللام الاستغراقي اذا كان
المقام خطابيا لان استدلالنا لكونه للاستغراق في نحو الحمد لله بتعريفه باللام مفردا
كان وجمعا على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى مفرد دون الجموع مع تحقق الحقيقة فيها ترجيح
لاحد المتساويين على الاخر ثم ذكر في بحث تعيين المفعول انه قد يكون للقصد الى نفس الفعل بتنزيل
المتعلق منزلة اللازم نحو فلان يعطي ان في معنى يفعل الاعطاء ويبعد هذه الحقيقة انه يلزم اليا
بالطريق المذكور في افادة اللام الاستغراق فجعل المصنف هذا بالطريق المذكور اشارة الى قولهم اذا كان
المقام خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق بقوله ثم اي بعد كون الغرض من اصل الفعل

وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان المقام خطابيا بان يقع في مجرد الظن لاستدلالنا
ويتعذر بطلب غير اليقين البرهاني فاد اي المقام الخطابي والفعل المذكور ذلك اي كون الغرض منه علم
او يقيد عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل جعلا للحكم اللازم من حمله على فرد دون فرد اخر
تحقيقا ان معنى يعطي حينئذ يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة فضلا عن هذا الفعل معرفا باللام الحقيقة
فيصير ان محل الكلام المقام الخطابي استغراق الاعطاء وشمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين
على الاخر لا يقال ان افادة التعميم في افراد الفعل بناء على كون الغرض ثبوته او نفيه عن جميع ما يطلق
عليه الاخر لان ذلك لا يطلق ان لا يغير عموم افراد الفعل وخصوصها او تعلقه بمن وقع عليه بل يحتمل الامرين
نقول لا نسلم المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض والمقصود عدم كونه مفادا من
الكلام وانما الكلام في التعميم هو اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم والفرق واضح مما ذكرنا في
شرح المفتاح ان تجويز المطرق المذكور اشارة الى ما ذكره في الخوض في بحث الاستغراق من ان نحو حاتم
الجواد يفيد الانحصار بالقرينة تنزيل وجود غير حاتم منزلة العدم لان معنى قولنا فلان يعطي هو لا
غيره يوجد حقيقة الاعطاء لا غير هما وهذا العرف فيه ما فيه مر بيانه لان ما ذكره من الحصرين
تم لم ينهد بدليل لا عقلا ولم اذا حمل على التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون
غيره موجدا للاعطاء اصلا لا انه لا يوجد الا الاعطاء فيلزم الانحصار والظاهر ما ذكره
المصنف وتحقيقه مر اذكرنا فيما فظ عليه فان هذا المقام مما وقع فيه بعضهم خبط عظيم فليتأمل
وهو ان يجعل الفعل مثل كان يخنه منعلقا مفعول مخصوص كقول البحتري في المعتز بالله ممدوحا
بالمستعين بالله فهو جنة اعداه ويعتلا عداه ان يرى مصعد وليمعن واجبا ان يكون ذو رؤية وذو
سمع فيدرك بالبصر محاسنه والسمع لاخباره والظاهر دلالة الزمخشري على استغراق الامامة دون غيره
فلا يجعل وانصب عطفا على الضارع الانصب قبله اي فلا يجعل اعداءه وحساده الذين يتمنون
الامامة الصناعة لا امامة مسلما قالما سائغة تنزيل يرى وليمعن منزلة اللازم اي يصدر منه الرؤية
والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كناية عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول
مخصوص هو محاسنه واخباره باذهاب الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية اثاره ومحاسنه وكذا بين
مطلق السماع وسماع اخباره دلالة على ان اثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث شاع
خفاؤها فيصير وجودها كالعدم وليس بمعها كالواجب الذي لا يتصور عدمه والراجي الا اخباره فذكر
الرؤية ان الرؤية المصرح بها في كلامه لم يجعل كناية
الملازمة واراد اللازم على ما صرح به في طريق الكناية ولا يخفى ما فيه فوت هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره

بتقييد الاطلاق او ترك بين ان يقصد الخفيف او من الاثقل بين
يقصد
من جنسه من
الضرب من افاده تعميم كما يقع
فان ان ما يقع
بالمعنى الصادر عن الله الازلي
ذو ذكر اكرمه ذكرى بكى ان يجعل المقام
على الاستغراق للافادة بل يجعل الحقيقة
الفصل والمصدر المقيد بكون اعتبار الاستغراق في مفهوم المقام

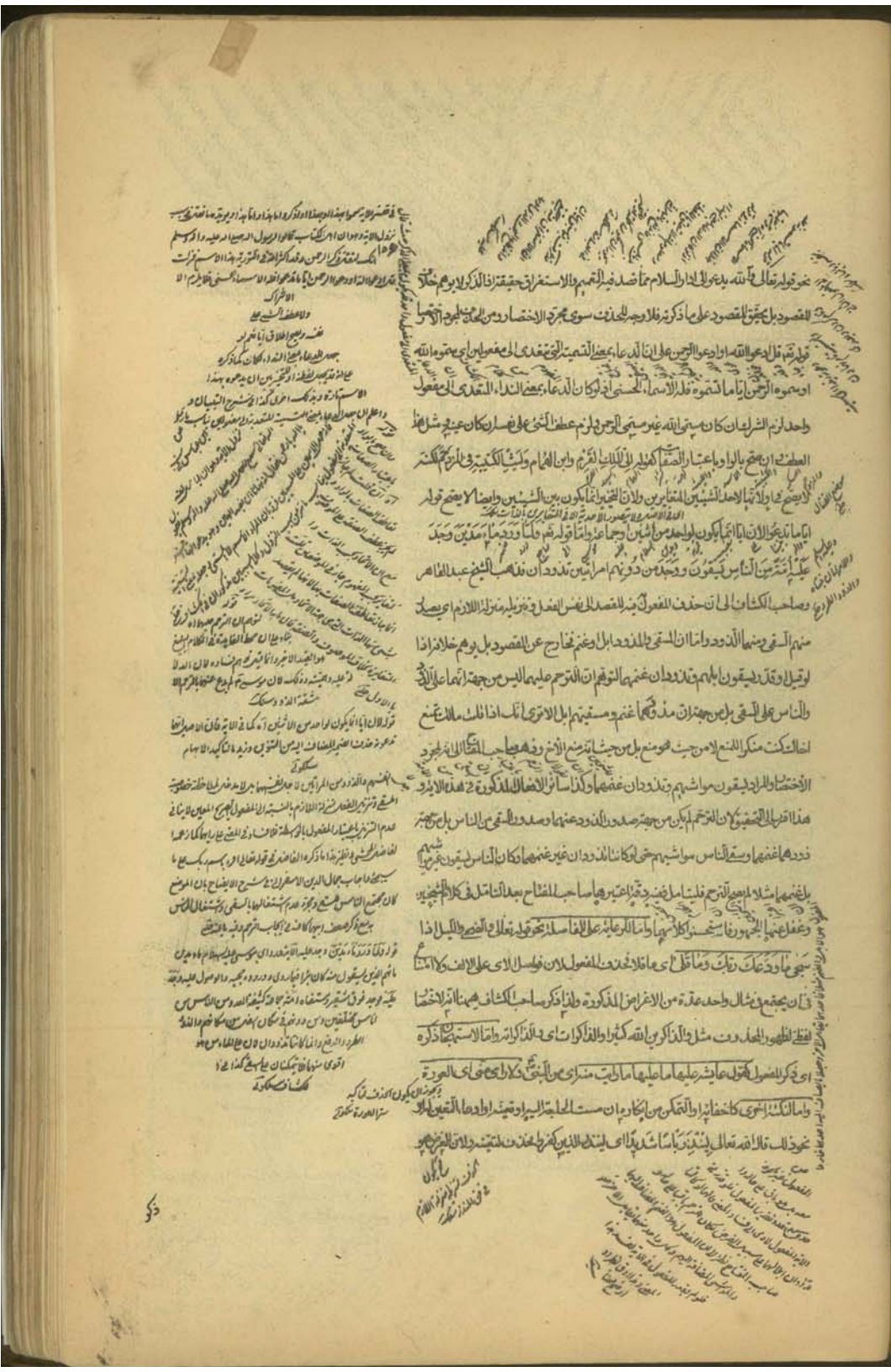

مكان اخوه للمخاطب بالاول من نعتي كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف من
يعتقد الشركة اى شركة صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين
او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب ممن يعتقد
انتفاء الكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا
القصر قصر افراد لقطع الشركة اى لقطع الشركة المذكورة وبالثاني اى المخاطب بالثاني من نعتي كل
وهو تخصيص امر بصفة مكان اخوى او تخصيص صفة امر مكان اخوه من يعتقد العكس اى عكس الحكم
الذى تثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد انتصابه قائما بدون القعود
وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم
المخاطب او تساويا عنده الظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس لفظ الايضاح حيث يجيء في المثالين
المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس فلم اقف من تساوى عنده الامران اعني انتصابه قائما وانتصاب
غيره قائما في نعت الموصوف وانتصابه قائما وانتصاب غيره قائما في نعت الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد
الا قائم من يعتقد انه اما قائم او قاعد لا يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر
اما زيد او عمرو ومن عزان يعلم على التعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيين ما هو خبره معين عند
المخاطب والحاصل ان تخصيص شيء بشيء دون اخر قصر افراد وتخصيص شيء بشيء مكان اخر ان اعتقد
المخاطب عين العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر اذ اتساوى الامران عند المخاطب
وعيم المتكلم احدهما يكون هذا تخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى
لانه لم يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم تلك الصفة مكانها الا ترى انا اذا قلت ما زيد الا قائم
لمن اعتقد انتصابه قائما واحد من القيام والقعود على التساوى فقد خصصته بالقيام بمعنى انه ليس
تخصيصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد انتصابه بالقعود حتى يقع القيام مكانه وقد
كذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شيء بشيء دون اخر مشتركا بين قصر
الافراد والقصر الذى جاء المتكلم تصحيحا وجعل تخصيصه به مكان اخر هو قصر قلب فقال قلت قصر
للشيء بالاخوى حكم الصفتين عليهما بالاخوى احد الامرين فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد انتصابه قائما
الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة الاخوى التي هي احدى الصفتين التي اعتقدها
المخاطب وكذا في قصر الصفة فلت مقتضى قوله مكان اخوى ان تكون الصفة المذكورة ثانية والاخوى
منفية وقد اراد بالاخوى احدى الصفتين يعني صادفه على الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد انتصابه

باجتماع الصفتين لشرط عدم التعيين لان تحققه محال بل اعتقد انتصابه قائما باحدى الصفتين من غير
علم بالتعيين وهذا صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيص صفة مكان اخرى
تخصيص صفة يصدق عليها الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضي ان يكون اعتقاد
المخاطب نفي الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يكفي فيه تجويز نفيهما واثبات الاخرى وههنا
كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده فكما يجوز ان تكون الصفة الثابتة هو القيام فقد يجوز ان
تكون هو القعود على التعيين وهي القعود وهذا بخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد انتصابه بالشعر
لم يحتمل انتفاءه احد هما فلا يكون قولك ما زيد الا كاتب تخصيصا لزيد بالكتابة مكان الشعر لان
الكتابة في مكانها قلت بعد ان كتاب جميع ذلك لا اشكال بحال لان غايته الكلام ان تعيين
التعيين تخصيص شيء بشيء مكان اخر لكنه لا يقتضي ان يمتنع فيه تخصيص شيء بشيء دون اخر لان قولك
ما زيد الا قائم لمن يرد ده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود وهذا ظاهر لا يمنع
ان يكون قوله دون اخوى مشتركا بين قصر الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب ممن يعتقد انتفاء
الشركة بل قد يكون ممن يعتقد الشركة او من تساويا عنده وغايته ما يمكن في هذا المقام ان يقال ان في كلا
حذفا واضمارا وتقديره المخاطب بالاول من يعتقد الشركة او تساويا عنده وبالثاني من يعتقد العكس
او تساويا عنده ويسمى القصر الذى يكون المخاطب ممن تساويا عنده سواء كان دون اخوى ومكان
اخوى قصر تعيين وكفى دليلا على متانة كلام المفتاح وتكاثر هذا الكلام انه يغلق به هذه الكلمات
ولعله مقول صدرت عن غير قصد الى المخالفة وتريد قصر الموصوف على الصفة فمن اذا عرفت
ثنائي الوصفين يصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى تكون النفي في قولنا ما
زيد الا شاعر كونه كاتبا او ضاحكا لا كونه مجهلا لامتناع اجتماع الشاعرية والمجهلية لان الاخبار هو
وجدان الرجل شاعرا وشرط قصر الموصوف على الصفة قبلها تحقق ثنائيهما اى ثنائي الوصفين
ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وقد يطلق الاثبات ويراد به ما سيتلى في بحث الايجاب
ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها وهو
القعود ضرورة امتناع اجتماعهما فقط واضح لان هذا لا يتوقف على ثنائيهما لان اثباتها طريق النفي
بانتفاء الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل قد يخرج باثبات الايجاب جميعا نحو زيد قائم فانه اذا كان
بد ان يكون اثبات المخاطب تلك الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهي التي

بل س

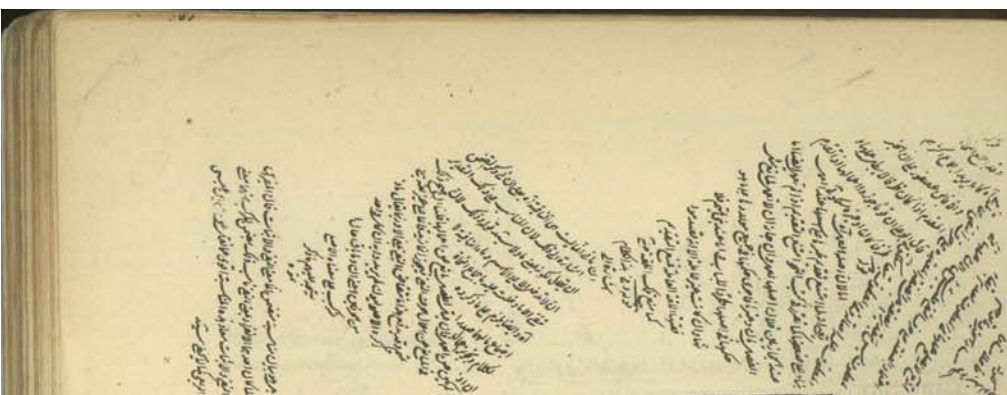

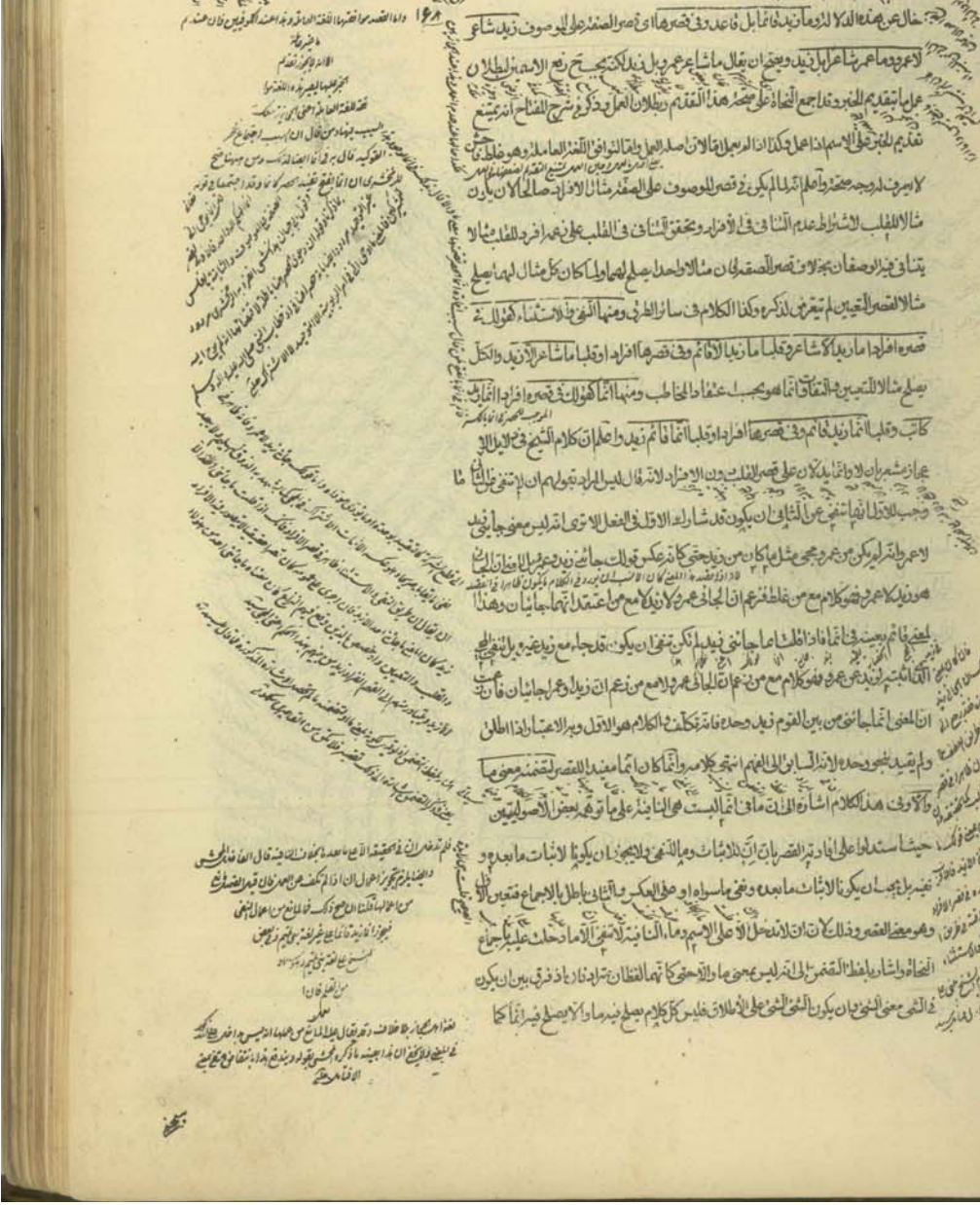

سيضح ثم استدل على تضمنه معنى ما والاثبات اوجه لاشارة الى الاول بقوله لفعول المغير بانما حرم عليكم
الميتة بالنصب معناه ما حرم الله عليكم الا الميتة وهو اي هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي مع التنبيه
وتقرير هذا ان القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل فقدر برفع الميتة وحرم مبنيا للمفعول
ايضا وقدر برفعهما وحرم مبنيا للمفعول كذا في تفسير الكواشي فعلى قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل

ما في انما كافة قطعا اذ لو كانت مصدرية لدخل ان بلا خبر والموصول بلا عائد بل الكلام معنى
اصلا واذا فسد قراءة النصب بما حرم عليكم الا الميتة ثبت ان انما متضمن معنى ما والا طابقت هذه
القراءة قراءة الرفع لان ما بعدها موصولة والعائد محذوف والتقدير حينئذ ان الذي حرم عليكم
الا الميتة وهذا يفيد القصر لما مر في تعريف المسند ان نحو الطائي زيد وفيد المخاطئ يفيد حصر
الاتصاف على زيد فان قلت هلا جعلت ما في قراءة الرفع كافة مثلها في قراءة النصب قلت امتنع
قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو الذكور في المفتاح لمقصود هيهنا ظاهر انها ليست بكافة لان حرم
مسندا الى ضمير الله فلا يجوز رفع الميتة الا على الابدال تما حرم الله شيئا هو الميتة ومع ظهورها لا يخفى
القصر وهو ان يجعل ما موصولة والعائد محذوف فالتقدير ان الذي حرم الله عليكم
الميتة لا يحال الاركاب هذا تاويل واما على قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان تكون كافة وان تكون
موصولة ويقول يوسف على ان الزجاج اختار ان تكون ما كافة وحرم مسندا الى الميتة لكنا نقول جعلها
موصولة اسم ان والميتة خبرها اولى لتعلق ما على ما هو الاصل واشار الى الثاني بقوله والمعنى
النفاه انما لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو انما
زيد قائم فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد
فهو لاثبات قيام مرة ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما فاسوى الحكم المذكور بعده في كل
من القصرين مخصوص بالظهور فلا ينفي كل حكم سواه وقد يقال ان المراد انه لاثبات الجزء الاخير مما
بعده للموصوف ولاثباته على سبيل مع نفي ما سواه وهو تكلف واشار الى الثالث بقوله والمعنى انما
القصر معناه انما اكون قائما تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر في علم النحو انه لا
يصح الانفصال الا لتعذر الاتصال ووجوه التعذر محصورة مثل التقدم على العامل والفصل
بينه وبين المعمول بالغرض وجميع ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية هيهنا سوى ان يقال الفصل لغرض وذلك
بان يكون المعنى ان القوم ما قاموا الا انا فاستشهد لهذا المعنى بهذا الانفصال بيت الفصيح وصرح باسم الشاعر
ليعلم انه من الابيات التي يستشهد بها لاثبات القواعد لا ليستفاد الغرض مجرد القيل فقال قال الفرزدق

انا الذي سمتني امي حويرثة ... لما رات شعرتي قد شابت الشعر

اما الذي من الذود هو الطرد الحامي الذمار وهو العهد في الاساس هو الحامي الذمار اذا ضيع
ما يلزم حفظه ويحق من حماه وهو يذم انما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه ان يحصل المدافع
لا الدافع عن فضل العشيرة واخوة اذ لو قال انما ادافع عن احسابهم اصار المعنى انه يدافع عن احسابهم
لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه فانما معناه ان المدافع
عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه يحمل على القصر وذلك لانه كان يصح ان يقول وانما ادافع
عن احسابهم انما على ان انما تاكيد لا يجوز ان يكون ما موصولا اسم ان وانما خبرها اذ لا يدخل
انما الان قولك انما الذائد حامي الذمار انما مع انه لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما وهو
يستقبح ان يقال انا الذائد والحامي انما مع انه لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما وهو
ايضا خبر ما المقصود فان قيل كيف صح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم هلا قال الا نسلم ان الفعل غائب
لان تغيب الفعل وتكلمه يختلف باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا انا وانت لا يكون
غائبا ولو سلم فالمسند اليه في الحقيقة هو المستتر من العام وهو غائب وقد يستدل على تضمنه
معنى ما والا بصحة اعمال الصفة الواقعة بعده على ما مر في بحث انما قائم الا مثل ما انا
قائم الا انا الا انه قد يقال في تضمنه معنى ما والا مناسبة عن على بن عيسى الربعي البغدادي وهي انه لما كان
كلمة انما لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه تم اتصلت بها ما الموكدة وناسبان يتضمن معنى المؤكد
لان القصر ليس الا تاكيدا للحكم على تاكيد وذلك لان نحو قولك زيد جاءني لا عمرو يفيد ان يرد د
المجيء منهما بعد اثبات المجيء لزيد مع مجيء ما في قولك زيد جاء وضمنا في قولك لا عمرو لان نفس المجيء
لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا انتفى عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على اثبات
لا تاكيد على تاكيد قلت اما الثاني فعنى الاثبات المقتضى تاكيدا قطعا واما الاول فتاكيد ايضا
بالنسبة الى نفس المتكلم لانه كان مسلم الثبوت قبل ذكره ويجب ان يعلم ان هذه مناسبة ذكرت
لوضع انما مقتضيا معنى ما والا فالا يلزم اظهارها حتى يكون كل كلام مبنيا على تاكيد على تاكيد معتدا
للقصر مثل ان زيدا لقائم ومنها اي ومن طرق القصر التقديم اي تقديم ما حقه التاخير كخبر المبتدا
ومعمولات الفعل كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة تميميا انا وكان الاحسن ان يذكر
مثالين لان هذا المثال لا يصلح للجميع لان التميمية والفيسية ان شاء لم يصلح لقصر الافراد
والا لم يصلح لقصر القلب وفي قصرها انا كنت معك اي افراد المراد بمعتقد انك معه الغير كنت وقلما
لمن يعتقد انفراد الغير به وتعيين المراد معتقد انصاف احدهما بكل الكلام في مثل ما نحن فيه مما تقدم

وهذه العلل في الاربعة بعد اشتراكها في ان المخاطب بها يجب ان يكون حاكما حكما مشروعا بسببه وخطا
وانت تريد كذا بثبات صواب ونفي خطائه اما في قصر الافراد لحكمه صواب قد يعرض له وهو ما يعتقده المتكلم خطأ
في بعض وهو ما ينفيه واما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف
لاحد الموصوفين والخطاء تعيينه واما في قصر التعيين فالصواب اما كونه لاحدهما والخطاء بتجويز كل
منهما على التساوي تختلف من وجوه فالعلة الرابع اعني التقديم بالقصر اي بمفهوم الكلام بمعنى اعم
تامل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه التعيين والا يعرف في طباع البلغا
كذلك في الثلاثة الباقية بالوضع لان الوضع وضع لا وبل والنفي والاستثناء وانما المعان تفيد
القصر والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل في الاول اعني في طريق العطف النفي
على المثبت والمنفي كما مر من الامثلة فان في لا المطعون عليه هو المثبت والمطعون هو المنفي في بل بالعكس
بالعكس ولا يتوهم النصر عليهما الا الآكاه المخاطب كما اذا قيل زيد يعلم النحو لا الصرف يتوهم النصر عرض او زيد
يعلم الفقه وعمرو يكون مفوضا فيهما اي في هذين المقامين زيد يعلم الفقه لا يعلم الحديث اما في الاول فمعناه لا يعلم
الفقه وهو قائم مقام لا الحديث ولا العروض فان في الثاني فمعناه لا يعلم زيد وهو قائم مقام لا عمرو لا
يكون هذا ايضا من غير وجه على الفهم تشبيها بالعبارات من وجه الابهام والمطلوب في
كلام بعض النحاة ان لا هذه ليست عاطفة انما هي التي لنفي الجنس ونحوه اي نحو لا غير مثلا
ما سواه كلا من هذا وما اشبه ذلك وقد مثل في المفتاح في هذا النحو ليس غير وليس الا واعترض
عليه بان هذا ليس طريق العطف بل طريق النفي والاستثناء لان المعنى يزيد يعلم النحو ليس معلوما الا
النحو ليس العلم بالنحو الا زيد وليجيء ان نزل النفي على المثبت والمنفي العطف قد يكون بان يحذف
المنفي ويقام مقامه لفظ احصر منه كما في ليس غير وقد يكون بان يحذف العاطف
المعطوف جميعا ويقام مقامهما العاطف احصر يؤدي معناهما مثل ليس غير فان ليس الا وحي لا ينجي العاطف فليتامل
فائدة دقيق فالاصل في العطف النص عليهما وفي الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط دون المنفي بخلاف
قائم انما عمرو قائم هو فانه لا حرف فيه على النفي اعني القعود والنفي اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف
ان النفي يعني بلا العاطفة للاصل المطلق الشواذ لا دليل على امتناع فما زيد الا قائم ليس هو بقاعد انما لم
يقدر طريق العطف كما في امتناع لامتناع الحكم بخصر بلا دون بل لا يجامع الثاني اعني النفي والاستثناء لا يفيد
ما زيد الا قائم لا قاعد وما قعود الا زيد لا عمرو وقد يفيد مثل ذلك في تراكيب المصنفين الا في كلام
البلغاء الذين ليشهد بكلامهم لان شرط المنفي بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح وكلا لا

الانجاز ان لا يكون قبل المنفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة لان تنفي بها
ما اوجبته للمتبوع للان قيد بها النفي في شيء فقد نفيت وهذا شانه مفقود في النفي بالاستثناء
لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كانك قلت ليس هو
قاعد لا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا عمرو فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بما ثبت
وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرا وبكرا وغيرهما عن القيام فلو قلت لا عمرا كان نفيا لما هو
منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن موضعها فان قلت ما فائدة قولي غيرها وكانه يجوز كون منفيا
منفيا قبلها بلا العاطفة قلت ذوي تمكن المراد به غيرها من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح في قولنا
الاحتراز عن ان يكون منفيا بغير ما نحو الكلام او علم السامع او المتكلم وبنحو من الافعال الدالة على النفي مثل
امتنع وابى وكف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع في ذلك وكان الاحسن ان يقول
المصنف ايضا بقوله من كلمات النفي وما ما ذكرت من الوهم فهو مرتفع بالتامل في قولنا داب الرجل الكريم ان
لا يؤذي جيرانه فان المفهوم من ذلك الا يؤذي غيره سواء كان ذلك الغير كريما لانا نضيف غيره الى ذلك الضمير
كريما او غير كريم
تقول بغيرها اي بغير لا العاطفة التي تنفي بها فان ذلك المنفي معلوم انه متبوع نفيت قبلها اذ لا يتخيل انه
لا يمكن ان ينفي بحرف لا العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم قد لا يحذف هذا الوهم مذهبا وغيرهم انما احتاج
عن ان يكون منفيا بلا العاطفة الاخوي نحو زيد قائم لا قاعد لانه لا قاعد على ان يكون الثاني تاكيدا ونحو
جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا زينب ولا غيرها على ان يكون بدلا ويجامع النفي بلا العاطفة
احد الاخيرين اي انما والتقديم نحو انما انا ممن لا يذنب وهو يتوب لا عمرو والتمثيل بنحو يزيد لا عمرو
اجدر لان النفي فيها اي في الاخيرين غير مصرح به بخلاف النفي والاستثناء فانه وان لم يكن المنفي
فيه مصرحا به لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي واذا لم يكن الاخيران مصرحين بالنفي فلا بد ان يكونا
مصرحين به لان الايجاب فيكون لا فيهما الذي للمعنى الموجب فلا يلزم خروجهما عن موضعهما ومما يدل على
ان النفي المضمن ليس في حكم النفي الصريح انه صح ان يقال ما مر الا الله وما احد الا وهو يقول
ذا ويمتنع انما من الا الله وانما احد الا وهو يقول ذلك لان من لا تزاد الا في النفي
ولحد بعد المعنى لا يفهم الا فيه وهذا كما يقال امتنع زيد عن الجي لا عمرو لانه وان دل على
نفي المجي عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه القصر بمعنى ايجاب امتناع المجي لزيد فيكون لا في
قولك لا عمرو تنفي عن الثاني ما اوجبته للاول بخلاف ما جاءني زيد لا عمرو فانه صريح في
النفي فيكون لا نفيا للنفي وهما يجاب فتوجب عن موضعهما فانتشبه بقولنا امتنع زيد عن المجي لا عمرو

ابن از حالا قاسم ابن آقای آقا شیخ محمد مرحوم شیخ محمد ابن محمد رضا مامقانی

الباب السادس الانشاء

لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لانه ان مركبة مع ما دلا للمزيد بين مطلوبا بالقرائن التركيب التنبيه
على الزام هل لو معنى الممتنع في هذا شعر بان ما وقع في بعض النسخ لتضمنها البس على ما بينه وكذا قوله
ليتوصل ايضا بحصول كلام المفتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت زيدا كان المعنى لبيان كونه متولدا
معنى التقديم وانما لم يجعل تركيبهما من اول الامر لتقدير معنى التقديم من غير توسط معنى التقديم
جريا على مقتضى المناسبة فان هل لطلب التصديق ولا يتعلان الا بالمتقدم ومنهما معنى بخلاف التقديم
والتخصيص من غير اعتبار التركيب فان الفصل في الحروف بما ياباه كثير من النحاة وقد يمنع فيعلم حكمه

ليت وينصب بخلاف المضارع على اضمار ان نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحسن بخلاف
عن الحسن اشباه الجهالة والممكنات التي لا طماعية في وقوعها فيتولد منه التمني لما مر من ان طلب محال وممكن
لا طمع في وقوعه بخلاف الترجي فانه ان تقارب شيئا ولو دنوا يحصل من ثم لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل في
الارتقاب اقلع والاشفاق فاقلع ارتقاب المحبوب نحو لعلك لا تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعل الموت
الساعة ويبعد ظهران الترجي ليس بطلب في شيء اي من انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة
في الذهن فان كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين اولا وقوعها فحصولها هو التصديق والا
فهو التصور والالفاظ الموضوعة لهذا المعنى هل وما ومن وأي وكيف وكم وأين واني ومتى وأيان فبعضها
مختص بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشيء منهما بل يعم القبيلين بهذا الاعتبار
عبارة المفتاح مقتضى المقام وقال فالهمزة لطلب التصديق اي ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها وهذا
معنى الحكم والاستفهام عما يجوز ان يحكم بانه قائم لزيد قائم زيد وازيد قائم فانت عالم بامكان ذلك
اي التصديق بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا اي ولاجل اختصاصها بطلب التصديق امتنع
هل زيد قائم ام عمر وكان وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة وام المتصلة لطلب تعيين
احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم فيجب ان يكون الاطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم
وهل ليس الا لطلب التصديق فبينهما تدافع فيمتنع بخلاف ما اذا ابدل كوام عمرو في قولك هل زيد قائم ام
يقبح ولا يمتنع لما سبق فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق
في ام المتصلة نحو ان زيدا قائم ام عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين
والمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لان التصور يوجد ما وقد
ايضا تقدم هل زيدا ضربت لان التقديم لم يسند حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب الحصول
الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيد مفعولا لفعل محذوف بقرينة الظاهر اي هل ضربت

قبح هل في يد قام بان هل بمعنى قد لا بانه يختص بطلب التصديق كما سبجيء في المسئول عنه بها اي
الذي يسئل عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب
الصادر عن المخاطب الواقع على زيد وأردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فتحي على هذا الطلب التصديقي
بصدد الفعل عند وإذا قلت اضربت زيدا ام اكرمته فحي لطلب تصور المسند او ضرب هو ام اكرام
التصديق حاصل بثبوت احدهما فقط فهذا يحتمل ان يكون الطلب التصديقي وان يكون لطلب تصور
المسند ويفرق بينهما بحسب القرائن نحو قولك لمن رأيته من الكتاب الذي كنت تكتب سوادا ابمداد او حبر
الفعل ونحو الكتب هذا الكتاب ام اشتريته سؤال عن تعيين المسند ويجاب بأن يظهر ان كلام المتكلم
يخلو عن تصنع والفاعل في نحو ضربت زيدا اذا كان الشك في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب
على زيد والمفعول في اني زيدا ضربت اذا كان الشك في المفعول من هو مع العلم بوقوع ضرب من المخاطب
وكذا سائر المتعلقات نحو في الدار صليت واليوم الجمعة سرت وانما يضرب زيدا اذا كان الشك فيمن
ذلك فالمتبع في كل الاعتبار المناسب وقد يتبع الظاهر نحو انا ما ضربت زيدا اذا كان الشك فيمن
ولا يمتنع ان تقول انت قلت شعرا قط وانت اليوم انسان اذ لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو
في مثل هذا لان ذلك انما يتصور اذا كانت الاشارة الى فعل مخصوص نحو ان تقول من قال هذا
لمعروف من نحو هذه الدار وما اشبه ذلك مما يمكن ان يتعين على معين واما قيل لمعين على الجملة وبتعيين
انسان على الاطلاق فمحال لان ذلك غير لائق بمن يختص بهذا دون ذاك وحتى يسئل عن ذلك عالما

هل لطلب التصديق نحو هل زيد قائم فان دخل على الجملتين نحو هل زيد قائم وهل عمرو قاعد اذ كان المطلوب
التصديق بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا اي ولاجل اختصاصها بطلب التصديق امتنع
هل زيد قائم ام عمرو كان وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة وام المتصلة لطلب تعيين
احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم فيجب ان يكون الا طلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم
وهل ليس الا لطلب التصديق فبينهما تدافع فيمتنع بخلاف ما اذا ابدل كوام عمرو في قولك هل زيد قائم ام
يقبح ولا يمتنع لما سبق فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق
في ام المتصلة نحو ان زيدا قائم ام عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين
والمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لان التصور يوجد ما وقد
ايضا تقدم هل زيدا ضربت لان التقديم لم يسند حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب الحصول
الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيد مفعولا لفعل محذوف بقرينة الظاهر اي هل ضربت

باب الفصل والوصل

يقول الناظر لانه في صورة الامر وان كان ردعاء وشفاعة في الحقيقة ادخل الخاء على المطلوب بان يكون
يحب المخاطب حتى لا يحب ان يكذب الطالب اي يذهب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب ان كذبك
تاب فهو هذا مقام الذي تحمله بالطف توجيه على الاتيان لا لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث
الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر وفي الخبر في هذه الصورة مجاز لاستعمالك اياه في غير ما وضع
له ويحتمل ان يجعل كناية في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة لا يقاع الخبر موقع الانشاء القصد
الى المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب سارع في الامتثال ومنها القصد الى استعمال المخاطب
في تحصيل المطلوب ومنها التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه لقوة الاسباب
المتاخذة في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات المناسبة لكل خبر مما ذكر في الانشاء

باب الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل
والقصر فليعتبره اي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشاء الخبر الناظر والمناسل في الاعتبارات
ولطايف العبارات فان الاسناد الانشائي ايضا اما موكدا ومجردا عن التاكيد وكذا المسند اليه
اما مذكورا او محذوفا مقدما او موخرا معرفا او منكرا الى غير ذلك وكذا المسند اسما وفعلا
مطلقا ومقيدا بمفعول وشرط وغيره والمتعلقات اما مقدما او موخرا مذكورا او محذوفا
واسناده وتعلقاته ايضا اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات المناسبة ذلك مثل ما ذكر في الخبر

الباب السابع الفصل والوصل

لا يخفى عليك عند اعتباره بعد الاحاطة بما سبق والله المرشد

الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك عطف بعضها على بعض
فبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان الاعلام انما تعرف بملكاتها واما في صدور
الباب بعد قدم الفصل لان الاصل في الوصل ان يطرء عليه واما فاء عطف بعض الجمل دون بعض
عطف كلام على كلام لمشاكل الجملة الثانية لها محل من الاعراب وذلك لانهم وان جعلوا الكلام والجملة
مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي
وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته او لا فالمصدر
والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملا لان اسنادها غير اصلي والجملة الواقعة
خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك ليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا
لذاته فاذا اتت جملة بعد جملة فاما ان يكون لها محل من الاعراب او لا وعلى الاول اي على تقدير
ان يكون للاولى محل من الاعراب بان تقع صلة او شرطا او خبرا او حالا او نحو ذلك فاما ان
يكون للثانية ايضا محل من الاعراب بان تقع صلة او شرطا او خبرا او حالا او نحو ذلك
فتعطف الثانية على الاولى اي على محلها من الاعراب او لا يكون فتقطع الثانية عن الاولى
اي لا تعطف عليها فهذه اربعة اقسام والاحق في صورة الامر قول العبد المطيع لخاطر المولى

سوى جزء الاشتراك وهذا تما يقضي فيه الرحم اهـ ابي وعند انتقاله يثبت الاشكال فان قلت

لواء ايضا تقييد الجمع بين مضمون الجملتين في الحصول نقلا الانباء اذا فلك يفيد تقييد ينفع من عجز زيد احتمال ان يكون قولك ينفع نجحا عن فلك يفيد ايضا لا لكذا في دلائل الاعجاز فلذا بعد القدد شرط ليعين الواو والفاء ونحو والجمل الاشتراكية في تجرد الحصول عجزه هنا هنة فتبين ما يحسن فيه العطف تما لا يحسن هو الذي ليس بينهما ايلابات والا اي ان لم يقصد بالثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو وفان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاءه للثانية فالفصل واجب تما لا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الا اي لم يعطف الله ليستهزئ بهم على قوله الذين آمنوا في الاختصاص بالظرف لما قرر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم وهو ان خذلهم ومحاقهم وما سولت لهم انفسهم مستمرا اياهم من حيث لا يشعرون مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك بل هو متصل الا انقطاع لم يحال فان قلت لانسلم ان اذا في الآية ظرف غير بل شرطية وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الجواب فلا نسلم ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص بل هو لمجرد تصدر الشرط كالاستفهام ولو سلم فلا نسلم ان العطف على مقيد يقتضي وجوب تقييد المعطوف بذلك الشيء قلت اذا الشرط بعينها الظرفية استعمال استعمال الشرط ولا شك ان قولنا اذا خلوت قرات القرآن يفيد معنى اقرأ القرآن الا اذا خلوت سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص ثم القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتني اعطيك واكسك نعم انه ليس يقتضي لكن السابق الى الفهم في الحال بيتات فان قلت اذا عطف فنحن على جواب الشرط هو على نحوين احدهما ان يستقل كلا بالمؤثرية فيكون تحوان تاتني اعطك واكسك والثاني ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه وهو كقولك ان تاتني اعطك واكسك والشرط سببا غير بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه كما في اذا خرج الامير استاذنت وحينئذ اي اذا خرج استاذنت واذا استاذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون يعطف الله ليستهزئ بهم على قوله الذين آمنوا من هذا القبيل قلت لا نسلم ان يصير المعنى واذا فلا ذلك استهزاء الله بهم وهذا غير مستقيم لان الجزاء انما يحتاج استهزاء الله بهم تما هو على نفس استهزائهم وايرادهم اياه لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزؤن بدليل انهم قالوا ذلك لدفعهم عن انفسهم ما توهم والتسليم من شرهم لم يكن عليهم مؤاخذة كذا في دلائل الاعجاز والا عطف على قوله فان كان

كان للاولى حكم اي وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاءه للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ذلك وكن لم يقصد اعطاءه للثانية ايضا فان كان بينهما اي بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اي بلا دون ان يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود كمال الاتصال وشبه احدهما اي احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل والا اي وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين ويتحقق ذلك ان الواو للجمع والجمع بين الشيئين يقتضي مناسبة بينهما وان يكون بينهما مغايرة لئلا يلزم عطف الشيء على نفسه والحاصل من احوال الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب وليس للاولى حكم لم يقصد اعطاءه للثانية ستة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة الباقية الفصل اما في الاول فلانه بمنزلة المفرد لعدم المناسبة واما في الثاني والرابع فلعدم المغايرة المقتضية الى الربط بالعاطف فاحدا المصنف في تحقيق المقامات الستة وقال اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى اي بكون احدهما خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو قال واندهم ارسوا نزاولها فكم حفت امرء يرجى بمقدار الذي يقدم القوم لطالب الماء والكلاء وارسوا اي اقيموا من ارسيت السفينة اي حبستها بالمرساة نزاولها اي نحاولها ونعالجها بالجهد الجهيد لان ذلك دال على ان القوم ومقدمهم اقاموا بقفارهم ان هو الا كل شيء هالك ومقدر بالله وقدرته لا يتجاوزه ولا الاقدام بوديه وقيل التعبير بالسفينة وسيل الجمر والوجه ما ذكرنا فلما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى ونزاولها خبرا كذلك لم يعطف عليه ولم يجز ايضا نحو ما جاءني الا لاكرمه او لعظمه تعليل الامر بالارساء بالمزاولة والامر في الحقيقة بالعكس اعني تصيير الارساء علة للمزاولة كما في اسلم تدخل الجنة فان قلت هذه الاقسام كلها على التقدير الثاني وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب اما على التقدير الاول وهو قولك ارسوا في محل النصب مفعول قال فيكون حكمها حكم الثانية او كونه بدلا من الجملة الاولى في هذا المثال وهو قولك ارسوا في محل النصب على انه مفعول قال فيكون حكمها حكم الاولى ليس لها محل من الاعراب ايضا قلت ذكر ابن الحاجب ان المفعول به لا يكون الا مفردا او ما في تاويله فلا يكون الجملة مفعولا به ولا بدلا منه فتعين ان تكون الجملة الثانية مستانفة لا محل لها من الاعراب وليس كلام المصنف في الجمل التي لها محل من الاعراب لا يتحقق ما بين هذه الجملة وبين ما قبلها كمال الانقطاع او كمال الاتصال او شبه احدهما او التوسط بينهما فلا يرد ما قيل ان المصنف ذكر في المقام الثاني ان الجملة الاعتراضية لا تكون الا مؤكدة لما قبلها وليس بينها وبين ما قبلها كمال الاتصال كما يكون بينها وبين ما بعدها كمال الانقطاع والمصنف ذكر في الاطناب ان الجملة الاعتراضية قد تكون لغير التاكيد فلا يرد ما قيل ان ما ذكره في الاطناب مناف لما ذكره هنا

بحمد الله ونعمته
وتركه شريعة بعد النسخ
السابق واللاحق بالوارد ونحوهم
عطف التلقين بالترك كما في قولك لا واله كما امتثر
ويمكن ان يكون باب ادم يعتبر بهذا رفع الايهام كما اشتهر
وهذا ما يتعلق بالعطف والحمد لله وحده
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
وقد وقع الفراغ من تسويد هذه النسخة المباركة
على يد اقل العباد واحوجهم الى رحمة ربه الغني
محمد بن محمد بن محمد بن محمد
المعروف بابن المؤلف
غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين
وذلك في اواخر شهر ربيع الاول
سنة ثلاث وثلاثين وتسعمائة
والحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
وحسبنا الله ونعم الوكيل
نعم المولى ونعم النصير
ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

نوما ولا يقظة وليس من شانها ان يكون عملها مستقلا بل النفس تستعملها على ايّ نظام تريد فان استعملتها بواسطة القوة الوهمية تسمى المخيلة وان استعملتها بواسطة القوة العاقلة دعيت مفكرة مع القوة الوهمية في المفكرة اذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكي انه يجب ان يكون بين الجليتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل ومن جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع بين الجليتين اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في التصور والمراد بالجامع العقلي ما يسبب تقتضي العقل اجتماع الجليتين في المفكرة قال السكاكي هو ان يكون بين الجليتين اتحاد في تصور مثل الاتحاد في الخبر عنهما والغير او في قيد من قيودهما مثل الوصف والحال او الظرف ونحو ذلك فظهر انه اراد بالتصور الامر المشترك اذ كثيرا ما يطلق التصورات والتصديقات على العلوم التصورية والتصديقية او تمثال ما ذكر في تصور من تصوراتهما ثم اشار الى سبب كون التمثل مما يقتضي لسبب العقل جمعهما في المفكرة بقوله فان العقل بتجويد المثالين عن التشخص الخارج رفع التعدد بينهما لان العقل مجرد لا يدرك الا ما هو مجرد من حيث هو مجرد في نفسه عن العوارض المشخصة الخارج وبينهما نوع مشاركة في الكلي فيذكرهما للعقل عن التشخص الخارج لان كلا منهما حاصل في العقل فلا بد له من ان يتشخص عقلي ضرورة انه متميز عن سائر المعلومات وانما قلنا انه لا بد له من تشخص عقلي لانه يدرك الجزئيات بواسطة الآلات الجسمانية لانه يحكم بالكليات على الجزئيات كقولنا زيد انسان والحاكم يجب ان يدرك كلا من المحكوم عليه والمحكوم به اما الكلي او ادراكه للكلي بالذات والجزئي بالآلة وكذا حكمه بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك فان قلت تجويدهما عن التشخص الخارج لا يقتضي ارتفاع تعددهما الجواز ان يتعدد ابعوارض كلية حاصلة في العقل مثل ان يعلم زيد انه رجل عمره كذا متصل ومن عمره كذا انه رجل اسود بها هل قلنا ذاكانا الا وصافا كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيها على السوية باعتبار العقل بان كانت بحسب الخارج محتجزة منها وبهما نظر وهو ان التماثل اذا كان جامعا لم تتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على مناسبة بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما في الانسانية وقد تربطهما رابطة اخرى والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما وسيتضح ذلك في باب التشبيه فلتقتضي ان يكون الشيئان بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر فحصول كل واحد منهما في المفكرة يستلزم حصول الآخر فيه وهذا معنى الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر عنه امر آخر اما بالاستقلال او

بواسطة انضمام الغير اليه فهي علة والامر الآخر معلول فتعقل كل واحد منهما بالقياس الى تعقل الآخر

اما الاقل والاكثر فان كل عدد يصير عند العد فانيا فيما فوقه خوفا من الاخر والاخوة كما سبق

وذكر الشارح العلامة ان المثال الاقل مثال للمتضايفين والاكثر مثال للمتقابلين

بين ما يعم المحسوسات والمعقولات وفيه نظر لان التضايف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول وبين مفهومي الاقل والاكثر لا بين الذاتين اللذين تعقل ذات الواجب ليس مما يقاس الى تعقل ذات مخلوقاته وبالعكس كذا يتعقل خمسة من الرجال ليس مما يقاس الى تعقل عشرة وبالعكس والمفهوم قد يكون معقولا لا محسوسا فان اريد ان ما يصدق عليه الاقل والاكثر يجوز ان يكون محسوسا وان يكون معقولا فكذا العلة والمعلول كالبخار والكرسي فانهما محسوسان واريد ان العلة والمعلولية معقولتان لكونهما نسبتين فالاقلية والاكثرية ايضا كذلك وهي عطف على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي ما سبب بتحقق الوهم اجتماعهما في المفكرة بحيث ان الوهم يحتال في ذلك بخلاف العقل فانه اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون بين تصوريهما شبه تمثل كلي في باقي وبين الوهم بين تصوريهما في معرض المثلين من حيث انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد واحدهما عارض عجلان العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون وكذا الصفرة والسواد ولذلك اي لان الوهم يسوي بينهما في معرض المثلين يجتهد في الجمع بينهما في المفكرة بخلاف العقل

بين الشمس والقمر وقولنا اشرف الدنيا بهما اشمس الضحى وابو اسحق والقمران الوهم يسوي بينهما في معرض المثلين ويتوهم ان هذه الثلثة من نوع واحد وانما اختلف العوارض المتخصصة عند العقل فانه يعرف ان كلا منها من نوع اخر وانما اشتركت في حاضر وهو اشارة الى ما يجمعهما على ان ذلك في الجامع مجاز او يكون بين تصوريهما تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض في الحسيات والايمان والكفر في المعقولات والفرق بينهما ظاهر فان التقابل اعم من التضاد لان الايمان هو تصديق النبي في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة وانما عرض قبول ذلك والاذعان له من غير اباء ولا جحود على ما فسره المحققون من المتكلمين مع الاقرار به باللسان فالكفر عدم الايمان عما من شانه ان يكون موصوفا به فالكفر ان يقال الكفر انكار ما علم مجيئه به النبي ضرورة فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا مشاركا له في الجنس فيما ذكر في المذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر فانه قد يعبر عن كل منهما بلفظ يشار به الى الوصفين المتضادين فيهما السواد والبياض من الالوان او الايمان والكفر من العقليات باعتبار اشتمالهما على

لم يعرفوا بأساليب الكلام قليلا تأمل في هذا المقام فان تحقيقه على ما ذكرت من اسراره هذا القدر والله الموفق ومن محسنات الوصل بعد تحقق الجهات تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية اي كونهما اسميتين او فعليتين فتناسب الفعليتين هو المضي والمضارعة وما شاكل ذلك لكونهما شرطيتين مثلا اذا تأدت عجزة الاخبار من غير تقوم الجملة في احديهما والثبوت في الاخرى لزمك ان تقول قام زيد وقعد عمرو فتفيد قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا زيد قام وعمرو قاعد ونعم ما قال الشارح العلامة انه انما تفصل وتورد كذلك الاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد وعمرو مبتدئين وقام وقعد خبريهما او كونهما فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قد ما عليهما يعني يجب ان تقدر اما اسميتين

واما فعليتين لا ان تقدر احديهما اسمية والاخرى فعلية ولعمري انه كلام في غاية السقوط ما كان ينبغي ان يصدر مثله عن مثله بل وجه الفصل ان الخبرة كل منهما جملة فعلية فيلزم اما ان لا تعطف اذا كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية كان المناسب في عاية ذلك في الثانية ايضا لفظ المناسبة ولا تحصل المناسبة بان يؤتى في الثانية بفعلية صورة نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا مبني على ما ذكره السيرافي من تعين نحو زيد قام وعمرو اكوسته من ان اذا وقع عمرو فالجملة عطف على الجملة الاسمية فلا حاجة الى الضمير واذا نصب بتقدير الفعل فهي عطف على الجملة الفعلية التي هي خبر المبتدأ والضمير يحتاج اي فاكومته عمرو عنده او في داره وانما تركت سيبويه في المثال ذكر الضمير لان غرضه تعيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع والله اعلم

يشعر بهذا كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لا انها ذات وجهين فالواقع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمطوف عليه في الوجهين واحد واختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين ويبعد ان يحمل المناسبة لا يحتج على المصنف لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه الجمهور وخفي على اكثر من المحصول الا المانع مثل ان يراد في احديهما المضي وفي الاخرى المثبوت مثل زيد قام وعمرو قاعد او يراد في احديهما المضي وفي الاخرى المضارعة مثل قوله تعالى الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله وقوله فريقا كذبتم وفريقا تقتلون او يراد في احديهما الاستقبال وفي الاخرى الشرط نحو زيد ان جئني اكرمك او يراد في احديهما الانشاء وفي الاخرى الخبر نحو بعت وقد اشتريت قوله تعالى قالوا الآن جئت بالحق ولو اوتوا ما ملكه لقضى الامر ثم ينبت شبه تعجيب بأبا لفصل والوصل بالبحث عن الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغيرها والواو اخرى بالنسبة الى هو جعل النحاة غاية للتي كان هذا تقسيم لباب الفصل والوصل وتكميل لذا والحال على ضربين

مؤكدة يعرف بها تقرر مضمون الجملة الاسمية على راي ومضمون الجملة مطلقا على راي والحق ان الحال التي ليست مما يثبت تارة ويزول اخرى كثبوت ما وقع بعد الفعل الجملة الفعلية ايضا فان قولك في المؤكدة كونها بعد جملة اسمية لو تصور ان يجعلها قسما اخر غير المؤكدة والمنتقلة ولم تقسم ما ثمة اوثانية فالجملة الحال الغير المنتقلة ليست محلا للواو والشرط اذ ارتباطها بما قبلها فلا يبحث عنهما الا عن المنتقلة فنقول اصل الحال المنتقلة ان تكون بغير واو لانها مع بريئة بالاصالة الا بالتبعية ولا عبرة في الامتناع احتجوا بالحال الدائمة على الحال الطارئة عليها فبسبب توكيدها مع العوامل تدول على المعنى المعنوي بينها وبين عواملها فيكون مغنيا عن تكلف معنى اخر كالواو واستدل الامام على ذلك بالقياس على الخبر والنعت فقال لانها اي الحال ان كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدأ من حيث اثبت بالحال المعنى لذي الحال كما اثبت الخبر المعنى للمبتدأ فانك في قولك جاء زيد راكبا اثبت الركوب لزيد كما في قولك زيد راكب الا ان الفرق انك جئت به لتزيد به تحقيق اخبارك عنه بالمجيء وتم تقصد ابتداء اثبات الركوب له بل اثبته على سبيل التبع لخلاف الخبر فانك اثبت به المعنى ابتداء وقصدا ووصف لذي واللام الحال في الحقيقة وصف لصاحبها كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف

حال مباشرة الفعل لصوقه بالفعل وبيان لكيفيته وقوعه نحو جاء زيد راكبا والنعت فان المقصود منه بيان حصول هذا الوصف لذاته المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرا للفعل او غير مباشر ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود والابيض والطويل والقصير وما اشبه ذلك من الصفات التي لا استعمال فيها نعتا للاحالا ولا بالجملة كما ان حق الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو فكذلك الحال فان قلت الخبر قد يكون مع الواو ايضا اذا كان الخبر فكهيا بابا كان كقول الحماسي فما سخر الشر فاستمر وهو عريان وخبرها الواقع بعد الا كقولهم ما احد الا وله نفس امارة واما النعت كالجملة الواقعة صفة للنكرة فقد تضمنه بالواو لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها امر مستقر كقوله تعالى سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا لها كتاب معلوم ونحو ذلك قلت امثال ذلك مما ورد على خلاف الاصل تنبيها بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح ان قولك جاءني زيد راكبا معلوم حالا عن قرينة لكون نفاكره في شيئا النفي وجد الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وهو بعلى الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف وهو فاضل الحال ان تكون بغير واو كما مر وكقولهم هذا الاصل اذا كانت الحال جملة واما مجازا كونها جملة الا ان مضمون الحال قيد لعاملها ويقطع

تم الجزء الثاني من شرح المختصر للسعد ويليه الجزء الثالث وأوله قوله وأما الجملة الحالية

ان يكون العنيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد فانها اى الجملة الواقعة حالا من حيث هى
جملة مستقلة بالافادة من عنوان ستوقف على التعلق بما قبلها وان كانت من حيث هى محل غير
مستقلة بل مستوفزة على التعلق بكلام سابق عليها لما مر من انك لا تقصد بالجملة اثبات الحكم ابتداء
بل تثبتها لاحكام توصل بها الى ان تثبت على سبيل التبعية فتحتاج الجملة
الواقعة حالا بسبب كونها مستقلة من حيث هى جملة الى ما يربطها بصاحبها الذى جعلت لها
عنده كالضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير لدلالة الافتقار على الحال المفردة والجملة
لخبر النفى ومعنى صاحبة الزيادة لا يعدل عن الواو وما لم تمس حاجة الى زيادة او ارتباط والا فالواو
اشد فى الربط لانها الموضوعة له فالجملة الكونها فضلة تجتنى بعد تمام الكلام احوج الى الربط
فصدرت الجملة التى اصلها الاستقلال بما هو موضوع الربط اعنى الواو والتى اصلها الجمع
ايذانا من اول الامر بانها المرتبة على استقلالها بخلاف الحال المفردة فانها ليست بمستقلة ولخلاف
الخبر فانه جزء كلام وبخلاف النعت فانه للتعيبة المنعوت وكونه للدلالة على معنى فيه صار كانه من تمامه
فاكتفى فيه بالضمير كالجملة الواقعة صلة فان الموصول لا يتم جزء الكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة
الحالية قد يكون بالواو وقد يكون بالضمير ولكل مقام مقال فقول الجملة التى تقع حالا امتنع ان تكون لشئ
عن غير صاحبها ولا تكون فالجملة التى تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذى تقع حالا عنه وجب
فيها الواو واما ان تكون مرتبطة بغير منقطعة عنه فلا يجوز خرجت زيد على الباب يجوزه بعضهم عند ظهور
الدلالة على قلة والمعين اى جملة يجب فيها الواو او اداة يستغنى ان جملة يجوز ان تقع حالا
بالواو واى جملة لا يجوز ذلك فيها يقال وكل جملة حالية عن ضمير ما اى الاسم الذى يجوز ان ينتصب
عنه حال وطلب بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا او مبتدا وخبرا كما مر محسنا
واتما قيد بقيل عن ضمير صاحب الحال لان قولك كل جملة مبتدا وخبر المبتدا هو قولك يصح ان تقع تلك
الجملة حالا عنه اى يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو اذا كانت تلك الجملة مع الواو والمبتدا
هذا الحكم اعنى وقوع الجملة حالا عنه يصح اطلاق صاحب الحال عليه لانه مجاز اذا تم القيل عن ضمير
ما يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه لم يدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع لان
ذلك الاسم مما لا يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال فى الجملة
وح يكون قولك كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال مثلا لا للمصدرة بالمضارع
الخالية عن الضمير والمذكور فيقع استثنائها بقولك الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد

دلالته على المقارنة يشترط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لان قد تقرب الماضي من الحال وبرد ههنا الاشكال المذكور وهو ان المطلوب في الحال مقارنة حصول مضمون احد الزمانين لحصول مضمون العامل والزمان المتكلم واذا كان العامل والحال ماضيين يجوز ان يكونا منفكين كما اذا كانا مضارعين وايضا لفظ قد انما يقرب الماضي من الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم فربما يكون قد في الماضي سببا لعدم مقارنته للماضي العامل كما في قولنا جاء زيد في السنة الماضية وقد كفر سره ولو كان المعتبر هو المقارنة للحال التي هي زمان التكلم لوجب تصدير المضارع المثبت بالواو اذا كان العامل مستقبلا كقولنا سيجيء الامير تقاد الجنائب بين يديه لعدم المقارنة للقطع بان المضارع ههنا ليس بمعنى الحال وغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام ان حالية الماضي وان كانت بالنظر الى عامله ولفظ قد انما تقربه من حال التكلم فقط والحال المتحدان لكنهم استثنوا عن النظر الماضي والحالية للماضي والحال في الجملة فتوا بلفظة قد لظاهر الحالية وقالوا في جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب كما تمر في اشتراط خلو الجملة الحالية عن حروف الاستقبال لكنهم فظهر ان تصدير الماضي المثبت بلفظ قد يجوز استحسانا لفظي وكثيرا ما يفيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن تصديره بلفظ قد يكسر سورة الاستبعاد

ثم القول في المعلل بتعين احد الامرين ليس على شرع يجب قولنا ان الشروب الحي صدع اصدقه في بيت وقد امرت صحابة موسى بعد اباءة التبع وبالجملة يجب ان يعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة لا يجب ان يكون حصولها في الحال التي هي زمان التكلم وانهما متباينان حقيقة وبعد تظهر بطلان ما قال الصحاح وفي من انك ما ذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز ان يكون حالا ان كانت الكتابة قد انقضت ويجوز ان يكون حالا اذا كان شرع في الكتابة وقد يقضي منها جزء الا تر متلبسا بها مستديما لها فلا يقتضي ان يكون الفعل منها جزء يتلبس بها ودوامه عليها صح ان يكون لفظ الماضي حالا الا تقلبا بالحال واما الماضي المنفي فانما جاز فيه الامران مع انتفاء المقارنة والحق ظاهر لكونه ماضيا منفيا فاحتاج في تحقيق المقارنة فيه الى زيادة بيان فقال واما المنفي اي واما جواز الحالية في الماضي المنفي فلدلالة النفي على المقارنة دون الحصول اما الاولى اي دلالته على المقارنة فلان لما للاستغراق اي لامتداد النفي من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو لما يقم زيد ولما يقعد لما ينتفع التدم متصل بحال التكلم وغيرها اي غير لما مثل ما وان لا انتفاء متقدم على زمان التكلم مع الاصل استمراره اي استمرار ذلك الانتفاء وان جاز انقطاعه دون زمان التكلم نحو يقوم زيد ولا يقعد لا يقعد الا بعد ان يقوم فلا يقعد الا بعد ان يقوم فلا يقعد الا بعد ان يقوم فل

الإيجاز والاطناب والمساواة

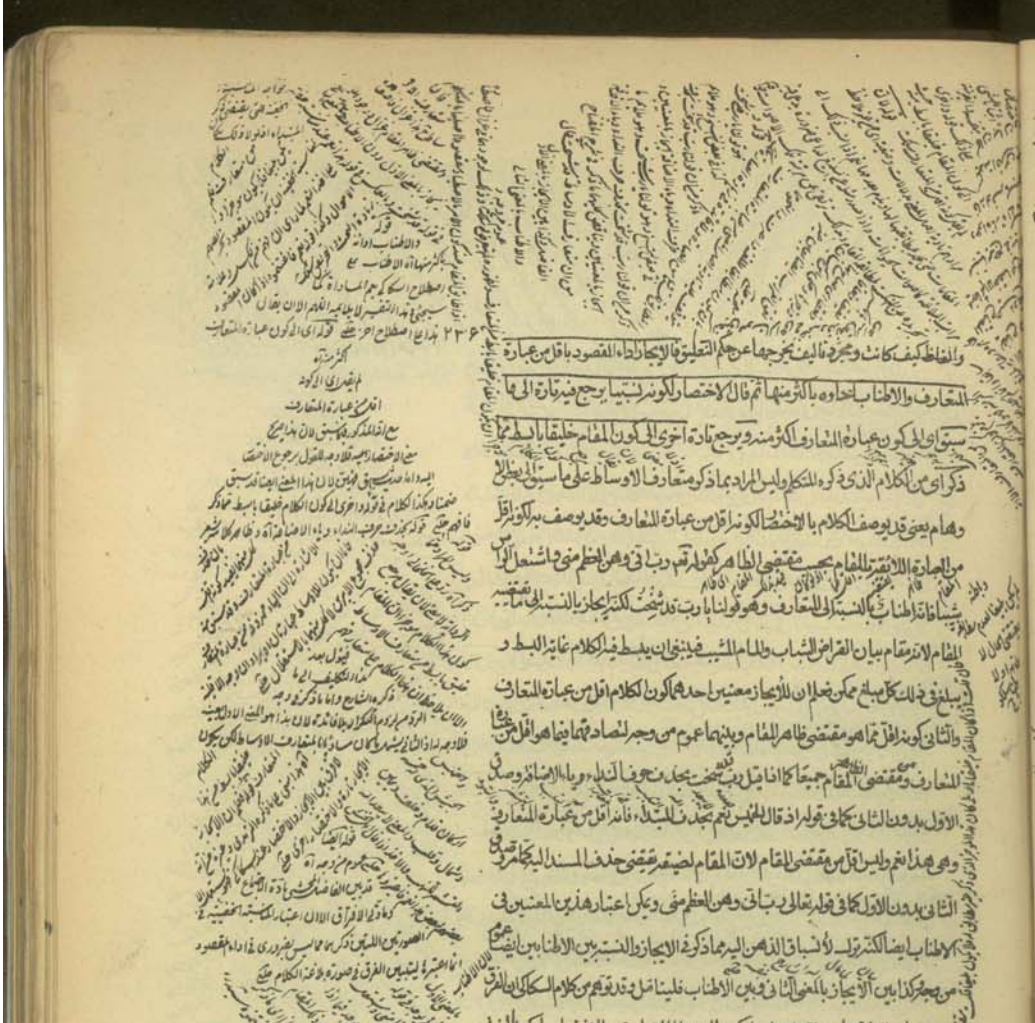

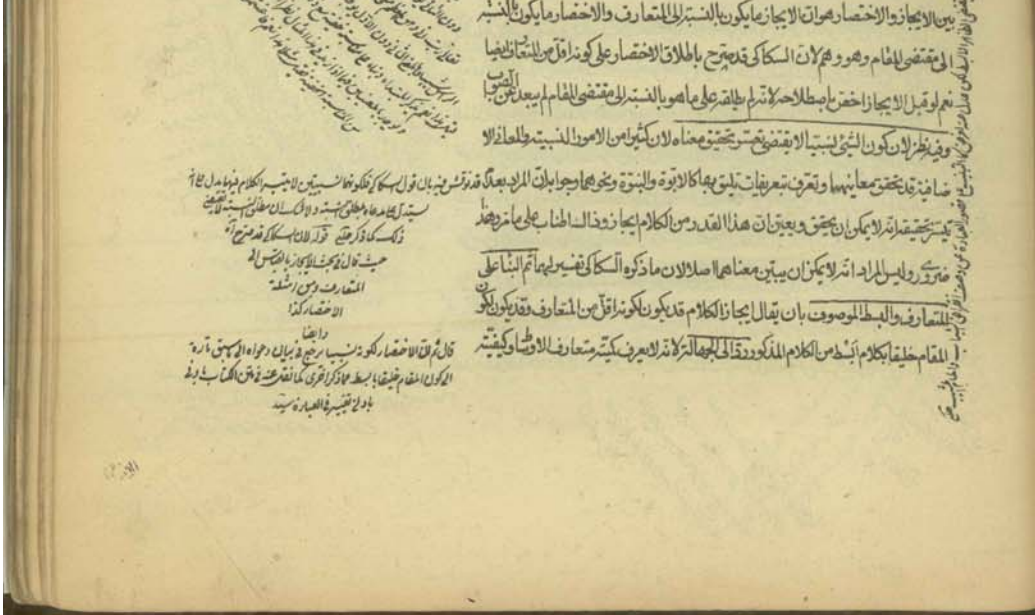

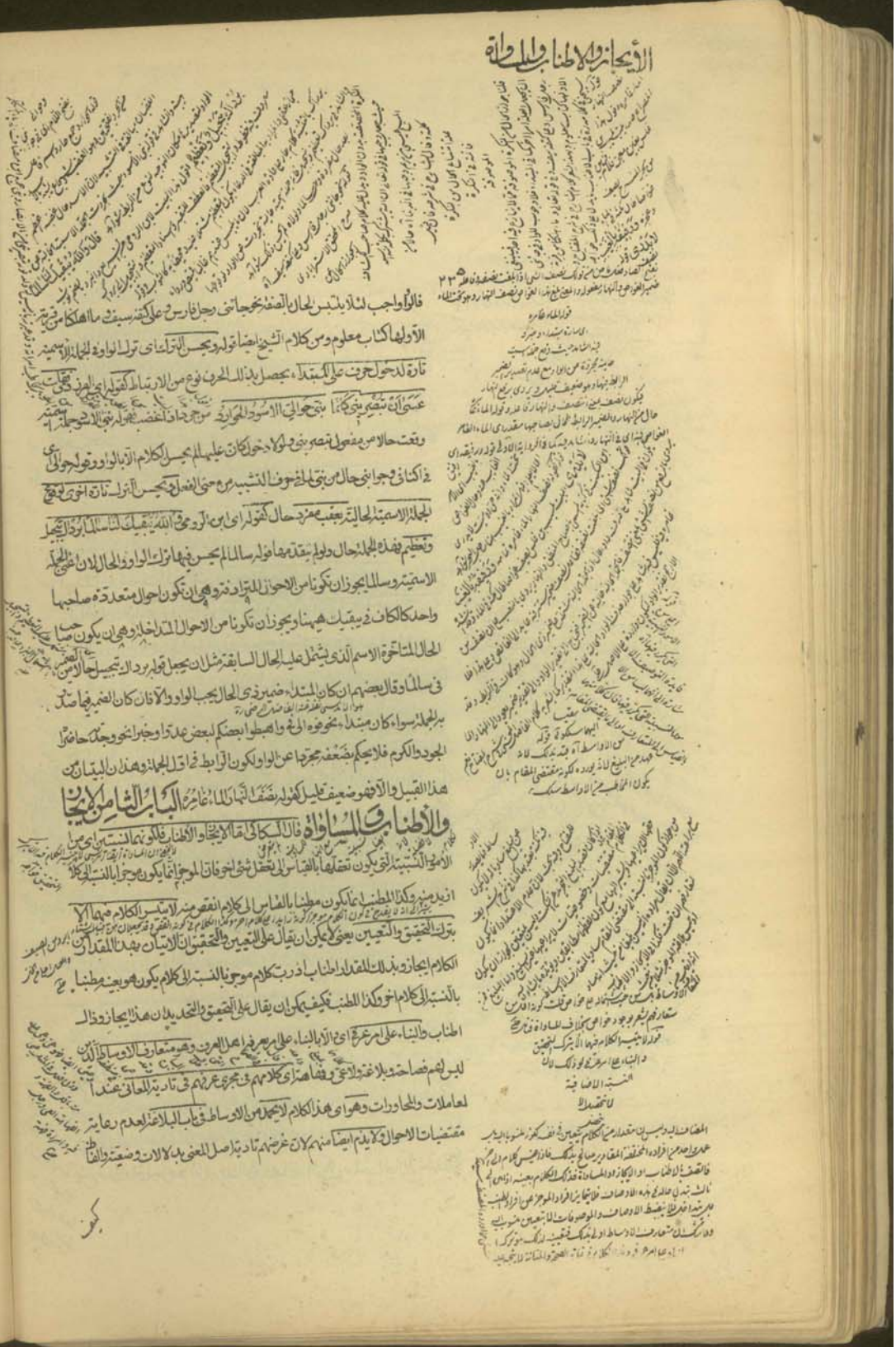

لاختلاف طبقاتهم ولا يعرفان كل مقام اى مقدار يقتضى من البسط حتى يقاس عليه فى يحكم بان المذكور
اقل هنا واكثر وجوابه ان الالفاظ قوالب المعانى والقدرة على ايراد المعانى باعبارات مختلفة فى القلة
والكثرة والتقرق فى ذلك بحسب مناسبة المقامات فاعلى مراتب البلغاء واما المتوسطون بين البلغاء
والبلغاء فلهم فى تفهيم المعانى حد معلوم من الكلام يجرى فيما بينهم فى الحوادث اليومية بذل يحسب
الوضع على المعانى المقصودة وهذا معلوم البلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف اضح بالنسبة اليهما
واما البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلغاء فقط وهم يعرفون ان اى مقام يقتضى البسط
وان كل مقام اتم مقدار يقتضى من البسط على اما تبعد من ذلك فى الابواب السابقة فلا ترى الى
والاقرب الى الصواب والى الفهم ان يقال التعبير عن المقصود اما ان يكون بلفظ مساو او بلفظ ناقص عنه
اما ان يكون ناقصا عنه وزائدا عليه والناقص اما ان يكون وافيا بالمراد او لا والزائد اما ان يكون لفائدة
او لا هذه خمسة طرق ثلثة منها مقبولة واثنان مردودان اما القبول من طرق التعبير عن المراد فهو
تارة باصل اللفظ مساو للمراد واصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا عنه وافيا به والاطناب بالعكس
ان يكون اللفظ بعقد اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا عنه وافيا به والاطناب بالعكس
اللفظ زايدا عليه لفائدة واحترز بوافى عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير
وافى ببيانه كقول ابى الحارث بن الحارث البشكرى والعيش خير فى ظلال النوك اى الحمق والبهلة ممن
اى من عيش من عاش كدا اى مكدودا متعوبا الى الناعم فى ظلال العقل يعنى ان اصل مراده ان العيش
الناعم فى ظلال النوك خير من العيش الشاق فى ظلال العقل ولفظه غير وافى بذلك فيكون مخلا
وفيه نظر لانه قد اشتهر فى العرف ان العيش الناعم اتما هو عيش البهائم اللهى فى
العقلاء المتأملين فى عواقب الامور فجعل مطلق العيش فى ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش
الشاق كناية عن عيش العقلاء المحترزين فى امورهم واشار بالطف فى جانب العيش فى ظلال الجهل
المذمة لا يكون الا عما وان العيش الشاق لا يكون الا عيش العاقل حتى انه ذكر الناعم فى ظلال العقل
لكان كالتكرار وبنيته على ذلك لفظ الظلال واحترز بفائدة عن التطويل وهو ان يكون اللفظ زائدا
على اصل المراد لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا نحو قول عدى ابن الابرش يذكر عدة آبائه الجاهلية
الابرش وقد قيل الادهم الهيثم والفتى اى جدهم لكدنا وميسا والكدب واللين يتبعون واحدا منهم
فائدة الجمع بينهم التفقيد والتقطع والهشان عرقان فى باطن الذراعين والقصيمة خرزات هشيمة
الجذيمة تصغير جذمة وهى قطعة من الزباء والحشو المفسد اى احترز بفائدة عن الحشو ايضا وهو الزيادة

لا يفوت الممدوح وان ابعد شأو الضرب فضلا الى اقصى الارض لسعته ومكارمه طول يده وان لم تجمع الكلام
مطبعا الا وامره يؤدة الهارب اليسر فان قيل كلا المثالين غير صحيح لان في الآية حذف المستثنى منه وفي
البيت تخلف جواب الشرط فيكون ايجاز الاسباغة قلنا الاعتبار في ذلك لما هو المقتضى ورعاية المقام هي
من غير ان يتوقف عليه تأدية اصل المراد وخفاء مثل ذلك لكان الخ بل ربما يكون تطويلا لا يخفى
كون لفظ الآية والبيت نصا عن اصل المراد ممنوع على انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا
الشرط اعني الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء والا يتجه ما ذكره ابن الحاجب من ان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف
نحو ولكم في القصاص حيوة فان معناه كثير ولفظه يسير لان المراد بان لا يعلم انه متى قتل
قتل كان ارتفاع القتل الذي هو سبب الحيوة لهم داعيا الى ان لا يقدم على القتل فارتفع القتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم
لبعض كان ارتفاع القتل حيوة لهم دلالة حدثية فان قلت ليس فيه حذف الفعل الذي يتعلق به الظرف
قلت لما سد الظرف مسده ووجب ترك لعدم احتياج تأدية اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكان
تطويلا لا مستقبحا ليس فيه حذف شيء مما يؤدي به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو بحسب دعاية امر اللغة وهو ان
حروف الجر لا بد ان يتعلق بفعل او فضله اعني ايجاز قولهم ولكم في القصاص حيوة على ما كان عندهم او
جوز كلام في بعد المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل بقلة حروفه وما يناظره من لفظ الكتاب يناظر قولهم
القتل انفى للقتل منه اعني من قولهم ولكم في القصاص حيوة وما يناظره منه في القصاص حيوة لان قولهم ولكم
لا محل له من الاعراب فلا يكون مناظرا لكونه زائدا على معنى قولهم القتل انفى للقتل نحو وفي القصاص حيوة فلا يحذف
ان اعتبر التنوين والا فعشرة حروف القتل انفى للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف المنطوقة لا
المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالبيان دون الكتابة والقصر على المطلوب الذي هو الحق خلافا لمن توهم انها
لا تشتمل على التصريح بما يفيده تنكير حيوة من التعظيم المتعذر اعني منع القصاص اياهم عما كانوا عليه من
قتل جماعة بواحد فالمعنى لكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حيوة عظيمة والتنوين عطف
على التعظيم اي لكم في القصاص نوع من الحيوة وهي الحيوة الحاصلة للقوم الى الذي يقصد قتله والقاء
بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل لانه اذا هم بالقتل فعلم انه يقتص منه ارتدع
سليم صاحبه من القتل وسلم هو من العود واطراده اي يكون قولهم ولكم في القصاص حيوة مطردا
لان الاقتصاص لهم سبب للحيوة بخلاف قولهم فانه القتل الذي هو انفى للقتل ما يكون على الجملة القصاص
لا مطلق القتل لان القتل ظلما ليس انفى للقتل بل ادعى له وخلوه اي يخلو قولهم ولكم في القصاص حيوة
عن التكرار بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار من حيث انه تكرار من عيوب الكلام

معنى ان ما يخلو عن التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة
فان قيل في هذا التكرار رد العجز على الصدر وهو من المحسنات قلنا حسن ليس من جهة التكرار
بل من جهة رد العجز على الصدر وهذا لا ينافي ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة قال الا ترى ان رد
العجز على الصدر ان لا يؤدي الى التكرار بان يكون كل من اللفظين بمعنى آخر واستغنا ما رأى باستغنا
قولهم ولكم في القصاص حيوة عن تقدير محذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه اي القتل انفى للقتل من
تركه والطباقة اي باشتماله على صنعة الطباقة وهي الجمع بين المتضادين كالقصاص والحيوة ويرجح ايضا
بما فيه من الغرابة وهو ان الاقتصاص قتل وتفويت للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة وبلا استرعن
تولهم الاسباب الخفية التي تقتضي سلامة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه ما يجمع بين حرفين
متحركين متلاصقين الا في موضع واحد ويخلوه مما يثقل عليه تولهم من المتناقض بحسب الظاهر
وهو ان الشيء في نفسه وفي نظر ان ذلك غرابة محسنة وبما فيه من تقديم الخبر على المبتدا اختصاصا
به اعني وفي نظر ان تقديم الخبر على المبتدا المنكر مثل في الدار رجل لا يفيد الا اختصاص ما بالحار
المحذوف عطف على ايجاز القصر وهو ما يكون بحذف شيء في الجزء وقد مر تمام تحريره اعني بعض الحيوة ما يذكر
في الكلام وينعلق به سواء كان مستقلا عمدة كان او فضلة مفردا كان او جملة مضافا بدل مما قبله من
جملة نحو واسئل القرية اي اهل القرية وموصوفا نحو قول العرجي انا ابن جلا وطلاع الثنايا
متى اضع العمامة تعرفوني اي طلاع الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا اي كامل لصعاب الامور واما
ابن جلا جلا اي انكشف امره واجلا الامور اي كشفها فاخذ في الموصوف قبل ان الصفة اذا كانت
جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من مجرور من او في نحو قوله تعالى
ومنهم دون ذلك وكقولك ما في القوم دون هذا وفي غيره ناد ولا يستقيم اذا لزم منه اضافة غير
الى نفسه او مساواته لها او اولويته منها وكل ذلك محال الطوفي الجملة فاخطأ جلا ههنا علم وحذف التنوين لا نحو محكي كزيد في قوله يثنى بجهل يا يزيد ولما
عليها اليوم ذنبا لا لانه غير منصوف للعلمية ووزن الفعل على ما توهم بعض النحاة لان هذا الوزن
مما يختص الفعل ولا في ولم زيادة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العالمية اذا اعتبر
فيه اعلم جعل الجملة علما فهو محكي والا تحكم حكم المفرد في الانصراف وعدمه اوصفة نحو كان
ورأيتهم ملأت بأحذكم سفينة غصا اي كبيرة مجتمعة ونحو هاك الماء وغير معيبة ما يرى
هذا المضمر دليل ما قبله وهو قوله تعالى فاردت ان اعيبها فانه يدل على ان الملك كان انما يتعمد
دون العيبة او شرط كما مر في اخوات الاثنا وجواب شرطها المحذوف الاختصار نحو واذا قيل لهم

التسمية مبدءا اى يقدّا عند الشروع فى القراءة بسم الله اقوه وعند الشروع فى القيام بالمقصود
اقوم واما تقدير كذا كما يعلم شرع فيه ومنها الاقتران اى ومن مراداته تعيين المحذوف فى قولك الكلام
اولى المخاطب بالفعل كقولهم للمعترض الرفاء والبنين اى اعترضت فان كون هذا الكلام مقارنا لاعتراض
دل على ان المخاطب اعترض ومقارنة المخاطب للاعتراض تلبسه بما يدل على ذلك والباء للملابسة
الرفاء بالالتيام والاتفاق يقال رفوت الثوب رفاء اذا اصلحت ما وهى منه والاطناب اما اطناب
بعد الابهام ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين احداهما مبهمة والاخرى موضحة وعلم ان خبرا من علم
واحدا وليتمكن فى النفس فضل تمكن لما طبع الله النفوس عليه من ان الشئ اذا ذكر مبهما ثم بين كان
اوقع فيها من ان يبين اولا لكمال لذة العلم بما يراد بالمعنى وذلك لان الادراك لذة والحرمان عنه
مع الشعور بالمحسوس بوجه ما الم فالمجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا الم فى الجهل به اذا حصل
الشعور بوجه دون وجه تشوقت النفس الى العلم به وتألمت بفقدانها اياه فاذا حصل الطالب العلم
به على سبيل الايضاح كملت لذة العلم به للعلم الضرورى بان اللذة تحقيق الام الكمال واقوى كما فيها
لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم لا تقل لشرى ولكن اشتراهما وحيا بوا الى ذلك ما فى
قوله تعالى هل ينظرون الا ان يأتيهم الله فى ظلل من الغمام فانه جعل العذاب الذى يأتيهم من الغمام الذى
هو مظنة الرحمة ليكون اشد لان الكريم اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اشد فى اكرامه كان المجرم اذا جاء
من حيث لا يحتسب كان اشد تكيف فاجاء الشر من حيث يجتنب اشد لذلك كانت الصاعقة
من العذاب المستفظع لمجيئها من حيث يتوقع الغيث وبدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون نحو
وقال شرح لى صدرى فان شرح لى يفيد طلب شرح لشئ ما اى للطالب وصدرى يفيد تقييده
اى تقييد ذلك الشئ وايضاحه وهذا الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون للاغراض المذكورة
وقد يكون ذلك لتفخيم الشئ المبين وتعظيمه كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع
مصبحين فان ايراد الوحى بطريق القضاء اعلى من البت حيث لم يقل فوعدنا ابادتهم بالاصباح
ومنها اى من الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين اى على قول من يجعل المخصوص خبر
مبتدا محذوف اذ لو اريد الاختصار لكفى نعم زيد فلما قيل فيهم الرجل زيد او نعم رجلا زيد كان ذلك
ايهاما فيه فاعل الاول افسر ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار مشعر بان الاختصار قد يطلق على ما
يقابل الاطناب وبعم الايجاز والمساواة وهذا واقع اصطلاح السكاكى وفى حسن اى حسن
باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ايراد الكلام فى معرض الاعتدال النظر الى الاطناب

من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف المبتدأ الذى هو صدر الاستئناف
وايهام الجمع بين المتنافيين الايجاز والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان الجمع بين الشيئين
فيهما من الامور الغريبة المستطرفة التى يظهر فى النفس عند وجدانها اثر وانفعال عجيب وايما
قال وايهام الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة ووصفان يمتنع اجتماعهما
فى شئ واحد فى زمان واحد من جهة واحدة وهذا محال ومنها اى من الايضاح بعد الابهام
التوشيع وهو ان يؤتى فى نحو الكلام بمثنى مفسر باسمين تأنيهما مطوف على الاول نحو شيب ابن آدم
وشبت منه خصلتان الحرص طول الامل ولو اريد الاختصار لقيل وشيب ابن آدم وطول
الامل لكن انهم اولا ثم اوضحا بسبق ويسمى هذا توشيعا لان التوشيع لف القطن المندوف
وكانه تجعيل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين يمنزلة لف القطن بعد الندف واما بعد
الخاص بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام ويغنى بذكره بعده ان يكون ذلك
على سبيل العطف دون الوصف والابدال فلو قال واما بعطف الخاص على العام كان اوضح وذلك
للتنبيه على فضل اى مزية الخاص حتى كانه ليس من جنس العام فنزيلا للتغاير فى الوصف
منزلة التغاير فى الذات يعنى انه لما امتاز عن سائر افراد العام بما فيه من الاوصاف الشريفة جعل كانه
شئ اخر مغاير للعام مباين له لا يشمله لفظ العام ولا يعم بحكمه منزل يجب التنصيص عليه والنص
والتصريح به وذلك قد يكون فى معرض نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى اى الوسطى
من الصلوات والفضلى من حيث هى للافضل الاوسط وهى صلوة العصر على قول الاكثر المفسرين ومنه
قوله تعالى قل من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال وقد يكون فى كلام
نحو قوله تعالى وليكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ومنه
قوله تعالى اصبروا وصابروا الا ان للصابرة باب من الصبر ذكر بعد جمع تخصيصا للثانية وصعوبة
واما بالتكرير لتنزيل المخاطب لا كيد الانذار فى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف
تعلمون فقوله كلا ردع وتنبيه على انه لا ينبغى للناظر لنفسه ان يكون الدنيا جميع همه وان لا يتم
بدينه سوف تعلمون انذار لها فوائقبه وما عن غفلتهم اى سوف تعلمون الخطاء فيما انتم
عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء الله ثم فى تكريره تأكيد الردع والانذار وفى الا
تيان بلفظ ثم دلالة على ان الانذار الثانى ابلغ من الاول واشد كما تقول للمنصوح اقول لك
اقول لك لا تفعل وذلك لان تراخى الزمان لكنه قد يجعل لمجرد التدريج فى ذكر

في علم البيان

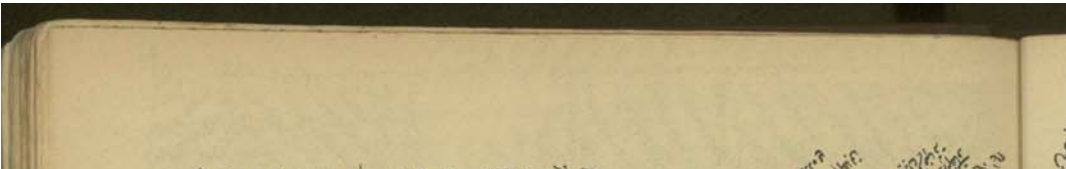

الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها الا على وجه التخييل نحو لقيت زيدا اسدا الا في منذر سد على ما سيجيء في علم البديع فان في هذه الثلثة دلالة على شاركة امر لاخر في صفة معين شيئا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح في التجريد فانه صرح بانه نحو قولنا اسد وقتي منذر سد مرقبل التشبيه في الاصطلاح عند المتقدمين هو الدلالة على شاركة امر لاخر في صفة معين

قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحو قائل زيد عمرو جاني زيد وعمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعارة التخييلية وهي اثبات الاظفار المنية في المثال المذكور ليست من هذا القبيل على ما ستعرفه ان شاء الله تعالى فلذا جعل ما ذكر امر الاخر عند المتقدمين راجعا الى التشبيه على ما سيجيء في علم البديع فان في هذه الثلثة دلالة على شاركة امر لاخر في صفة معين

وهو ما ذكر في اداة التشبيه نحو زيد كالاسد وكالاسد يخبر زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف في اداة التشبيه ووجه الشبه وجعل الشبه خبر المبتدا كان مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول نحو قولنا زيد اسد والثاني نحو قوله تعالى صم بكم عمي بعد

المبتدا اي هم صم فان المعتبر هو الترشيح لا التشبيه فلا يسمى تشبيها بليغا الاستعارة اما لان المراد بالمنقول عنه المستعمل فيه او لان المراد بالاستعمال الاستعمال الادبي والمعنى ان المشبه والمشبه به اذا ذكرا في الكلام وسيق الكلام لغرض زائد على مجرد التشبيه من بيان حال المشبه او المبالغة في وصفه او غير ذلك من الاغراض التي تتفاوت بتفاوت المقامات فالكلام خارج عن التشبيه المصطلح وهي اربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه به ووجهه واداته والغرض منه فاما مع اطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اقسام اعتبارية واما مع اعتبار انها موجودة في نفس الامر فلان الكلام الدال على اشتراك امرين في امر اخر يجوز ان يكون ذلك الامر الاخر معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح كما يطلق على الكلام الدال على اشتراك المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة طرفاه اما حيوان فقدم البحث هو طرفيه لانه التمام الان وجه التشبيه معنى قائم بالطرفين والاداة الربط بين التشبيه ذكر احد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اعني المشبه والمشبه به اما مذكوران الى المصدر كالخز والدر في المبصرات والصوت الضعيف المبر في المسموعات والمراد بالصوت الضعيف الذي لا يسمع الا من قريب لكتم ابلغ حدا الهمس وهو الصوت الذي اخفى منه كاتة عند الاقدمين وهو معنى قولهم ان كاتة حقيقة مجهول الجرس

ولذا قالوا ان اخفاء غير همس من ليس

مكتوم

وضع له فكناية وهذا مبني على ما يجيء في اول الكناية من ان الانتقال في المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بجيد اذ لا دلالة اللازم من حيث انه لازم على الملزوم والا لدل اما هو هو الا على لازم المسمى لا على ملزومه ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب في المجاز ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وهذا لا يعتد ظاهر الا قليل من اقسامه على ما سيجيء في قسم المجاز عليها اي على الكناية كان معنا كجوز مقاما لان المراد من المجاز هو اللازم فقط لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجواب ان مقدم على الكل بالطبع اي يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه ليس معلولا للكل تقدم في الوضع ايضا ليوافق الوضع الطبع ومعنى ان المجاز ما ينتفي فيه التشبيه وهو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه وارديد به المشبه فصار استعارة فتعول التعرض لرأي التشبيه قبل التعرض للمجاز اذ هو احد اقسامه الاستعارة لا بتنا بها عليه فاعتبر المقصود من علم البيان في الشارة التشبيه في المجاز والكناية فان قلت اذا كان ذكر التشبيه من علم البيان بسبيل تبعا الاستعارة عليه فلم جعل مقصودا برأسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لانه لكثرة مباحثه وعموم فوائده ارتفع هو ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة واستحقوا ان يجعل العلم الموضوع هذا هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان على ما هو المختار عند السكاكي وانت خبير بما في هذا التقسيم من الاضطراب والاقرب ان يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم شيء تفصيل هذه المباحث من بين ينبغي ان يعلم ان التشبيه الذي هو هذا بحث التشبيه الاصطلاحي الذي ينتهي طريقه الى الاستعارة وهو المقصد الاقل من المقاصد الثلثة لما كان هو الخاص من مطلق التشبيه اعني التشبيه بالمعنى اللغوي اشار اولا الى تفسيره بقوله التشبيه اي مطلق التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة او لا وجه يبتني عليه الاستعارة او غير ذلك ولهذا اعاد اسم المظهر وليربات بالضمير لئلا يعود الى الاقرب المخصوص فاللام في التشبيه الاول للعهد في الثاني للجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت نكرة فهي غير الاولى فليس على اطلاقه بل يجوز ان معنى التشبيه في اللغة الذكر المرصوصة قولك دللت فلانا على كذا اذا ذكرت له شيئا يعرفه هو ان يدل على شاركة امر لامر اخر في معنى فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه فظاهر هذا التعبير شامل لنحو قولنا فاتل زيد عمرا جاني زيد وعمرو مما ليس بتشبيه اصلا فضلا عن ان يكون تشبيها مما لا يكون اي المراد بالتشبيه المصطلح عليه علم البيان هو الدلالة على شاركة امر لامر اخر في معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رايت اسدا في الحمام كذا على وجه

Stamp: Property of the Library of the Theological Seminary, Princeton, N.J.

بالشمس فانها ليست هيئة مستقرة في ذات الجمر او الشمس ولا في ذات الجباب كذلك قد يطلق على
ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق لمفهومه الا بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية المشبهة بالحجل
او الثاني للشبه والى كليهما اشار صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف الحقيقي مخصوص بجميع
كالكتابة للفصاحة دون اعتباري وشبهي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود او العدم عند فلان
او كانتزاعي وهو محض واعلم ان امثال هذه التقسيمات التي لا يتفرع على اقسامها احكام
مختلفة قليلة الجدوى وكان هذا اتفاق من الكاكي باطلاعه على اصطلاح المتكلمين فلله
الامام عبد القاهر فانه احاط بأسرار كلام العرب ونواصي تراكيب البلغاء فانه لم يزد في هذا المقام
على التكثير من امثلة انواع التشبيهات وتخلص اللطائف التي فيها وايضا وجه الشبه اما واحد او متعدد
الواحد لكونه مركبا من متعدد اما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه التشبه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة
او تركيبا اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور وبهذا ينعرف لفظ المفتاح وغيره نظر
سنعرفه وكل منهما اي من الواحد وما هو بمنزلته حسي وعقلي واما متعدد عطف على قوله اما واحد
لواحد اي وجه التشبيه اما واحد وغيره وغير الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان ينظر الى عدة
امور ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه
لم يقصد اشتراكهما في كل واحد من تلك الامور بل في الهيئة المنتزعة او المتحقق الملتئمة من المتعدد
كذلك اي اما حسي او عقلي لا تخالف بين بعضه حسي وبعضه عقلي والمتعدد الذي يتركب منه بالجملة
الواحد ايضا اما حسي او عقلي او مختلف لكل منها فان وجه التشبيه هو المجموع المركب دون كل واحد
من الاجزاء المأخوذة في ضمن ذلك المجموع فان حسيا كان وجه التشبيه سمي تمثيلا كان اما حسيا
او متعقدا او مختلفا لا يكون المشبه به الا كذلك ويجوز ان يكون كل واحد من الطرفين واحدا
عقليا لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي فيه يعني ان وجه التشبيه امر ملحوظ من الطرفين
فيهما وكل ما يؤخذ من الحقيقي ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل اما بالحس لان المدرك الحس
لا يكون الا جسما او قائما بالجسم والعقلي اعم يجوز ان يكون طرفاه عقليين وان يكون احدهما حسيا
يكون احدهما حسيا والاخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل من الحسي شيء ادلا امتناع في قيام المعقول
بالمحسوس بل كل محسوس فله اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي ولذلك يقال التشبيه بالوجه
العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي يعني ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي
دون العكس لما مر فان قيل هو اي وجه التشبيه مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي قلنا

السؤال ان كل وجه تشبيه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلي لان الجزئي
يكون بنفس تصوره مانعا من وقوع الاشتراك فيه فكل وجه تشبيه فهو كلي ولا شيء من الحسي بكلي
لان كل حسي فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك وكل ما هذا شأنه فهو جزئي فهو وزوه فلا شيء
من وجه التشبيه بحسي وهو المطلوب فلنا المراد بكون وجه التشبيه حسيا ان افراده اي جزئياته مدركة
بالحس كالحمرة في تشبيه الوجه بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة في المواد مدركة بالحواس
كانت الحمرة الكلية المشتركة بينها تامة الا بد لك الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح جوابا عما ذكره صاحب
المفتاح وهو ان التحقيق في وجه التشبيه ما لم يكن هو غير متحقق لان المعدوم قد يعدل من التحقيق فتنبه
الى التساهل كما ترى قوله الواحد الحسي شروع في تعداد اقسام الاقسام المذكورة ووجه ضبطها
ان وجه التشبيه اما واحد او مركب او متعدد وكل من الاولين اما حسي او عقلي والاخير اما حسي
او عقلي او مختلف فحصلت ستة اقسام وكل منها طرفاه اما حسيان او عقليان او المشبه حسي
والمشبه به عقلي او بالعكس تصير ثمانية وعشرين لكن وجب كون طرفي الحسي حسيين ليغلط الذهن
عشر قسما وتبقى ستة عشر فالواحد الحسي كالحمرة من المبصرات والخفاء اي خفاء الصوت من
المسموعات وقيد تسامح لان الخفاء ليس بمسموع وكذا في قوله وطيب الرائحة من المشمومات
ولذة الطعم من المذوقات ولين اللمس من الملموسات فيما مر اي في تشبيه الحد بالورد او
لصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير والواحد العقلي كما
لعراء عن الفائدة والجواز هي على وزن الجوعة الشجاعة ويقال كوعة الرجل جرأة بالمد وانما الخبار الواسطي
الشجاعة لان الشجاعة على ما فسرها الحكماء مختصة بذوات الانفس لوجوب كونها صادرة عن
وقوله تتبع اشتراك الاسد في نحو بخلاف الجواد فانها اعم والهداية اي الدلالة الموصلة الى المطلوب
واستطابة النفس في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه فيما مر معقولان فان الوجود او العدم
من الامور العقلية سواء كان الوجود حسيا اي ذا فائدة او غير حسي وبهذا سقط ما ذكره الشيخ في
دلائل الاعجاز من ان التشبيه هو ان تثبت لهذا معنى من معاني ذلك وحكما من احكام كما تفصل
للرجل شجاعة الاسد والعالم حكم النور في انك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل بالنور بين الشيء
واذا قلت الرجل الفلاني هو معدوم او هو والمعدوم سواء لم تثبت لشبهما من شيء بل انما
تنفي وجوده كما اذا قلت ليس هو بشيء ومثل هذا لا يسمى تشبيها ثم قال الامر كذلك لكنا اذا نظرنا
ظاهرا فليس موجود كالمعدوم وشيء كاللاشيء ووجود شبيه بالعدم فان بيت الآن نعلم

على الظاهر فلا مضايقة فيه والوجدان الشجاع بالاسد فيهما طرفا مجتان والعلم بالنور فيهما
عقلة والشبه بحسي فبالعلم يوصل الى المجهول وبفرق بينه وبين الباطل كما ان النور يدرك به الطريق
ويفصل بين الاشياء والعطر يجلب بشخص كريم وبالشبه محسوس والشبه معقول في الكلام
وشره وهو ظاهر وفي وحدة بعض هذه الامثلة اشعار لما ذهب من شائبة التركيب كالعلم على الفئة
واستطابة النضر وقد ذكر في المفتاح والايضاح مواضع امثلة الفصل فيها طرفاه عقليان كتشبيه العلم
بالحيوة في كونهما اجتماع دلائل وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراك
جزئيات كعلم النحو مثلا والحيوة شرط للادراك والسبب والشرط ليشتركا في كونهما طرفا للادراك
ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هاهنا العقل ولبحصار وجه التشبيه بين الحيوة والعلم الانتفاع بهما
كما ان وجه التشبيه بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان ايضا صوابا والمركب الحسي من وجه الشبه
لا ينقسم باعتبار حسيته الطرفين وعقليته بالماعرفت من ان الحسي مطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين
لكنه ينقسم باعتبار اخر وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان او واحد هما مفرد والاخر مركب فان قلت
ما معنى الافراد والتركيب ههنا ولم اختص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب دون الواحد قلت
ان يعلم ان ليس المراد بتركيب المشبه والمشبه به ان يكون حقيقة مركبة من امرين مختلفة نحو زيد
ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه
قولنا زيد كثير في الانسانية واحد لا متعدد فالمراد الواحد بل المراد بالتركيب ان تقصد الى عدة اشياء
مختلفة او الى عدة اوصاف لشيء واحد فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبها او مشبها به وبهذا يظهر وجه تشبيه
ولذلك نرى صاحب المفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة
منتزعة على ما سيجيء انشاء الله تعالى وحينئذ لا يخفى عليك ان وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى يجب
ان لا يكون معدودا منتزعا من عدة اشياء لكل منها دخل في تحققه لا يكون لطرفاه مركبين بالمعنى المذكور
لان تركيب الطرفين بهذا المعنى ان تقصد الى متعددين وتنتزع منهما هيئة بان تقصد الى اختلافهما
في هيئة تعمهما وتشملهما انما يكون اذا كان وجه الشبه مركبا فليتامل وبهذا يظهر ان ما ذكر في المفتاح
من ان وجه الشبه يكون تارة امرا واحدا واخرى متعددا ان يكون في حكم الواحد لكونه اما
حقيقة ملتئمة او اوصافا مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة او لا يكون في حكم الواحد محل تامل
فالمركب الحسي فيما ذكر في التشبيه الذي وجه طرفاه مفردان كما في قول ابي كوكب الشعري في وصف فرس
بين الجراء او ذئب بن الاسلت الهذلي في وصف الثور الوحشي كما يرتمي الخ وفي قوله ايضا يطردان

ابهام في الناقص انكا تزايد اقتصر على الجمع بين الشيئين في مطلق الصورة والشكل واللون
او جمع وصفين على وجه يوجد في الفرع على حدة او قريب منه في الاصل فان العكس ينعكس
في التشبيه فتى اريد شيء من ذلك لم يستقم فان قلت امتناع ترجيح احد المتساويين يقتضي
ان يجب الحكم بالتساوي ولا يجوز التشبيه اصلا قلت انتفاء بينهما انما هو في جهة الشبه فيجوز ان
يجعل المتكلم احدهما اشبه والاخر مشتهرا به لغرض من الاغراض وسبب من الاسباب من غير قصد الى
الزيادة والنقصان لكن لما استووا في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن تلك
التشبيه المبني على الاغلب عن كون احدهما ناقصا والاخر زائدا في وجه الشبه هذا تمام الكلام في
اركان التشبيه وفي العرض منه واما النظر في اقسامه فهو انه تقسيما باعتبار الطرفين اخر اعتبارا
الشبه واخر باعتبار الاداة واخر باعتبار الغرض فذكر هذه الاربعة على الترتيب السابق واشار الى
الاول بقوله وهو اي التشبيه باعتبار الطرفين اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد
بمفرد وهما اي المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه كل من الرجل والمرة بالبياض
في قولهم هُمَا يَاضَانِ اي كل منهما يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة كالبياض الساتر للعورة
فان قلت ليس قولهم كل واحد منهما يصون صاحبه بوقوع المشبه به قلت لا اخلال بل دخل لفي التشبيه لعدم
الاشتمال الا والصيانة عليه ومقيدين كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل هو كالراقم على
الماء فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على شيء والمشبه به هو الراقم المقيد كذلك
وقد على الماء الان وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذه
القيود ثم التقييد قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول وقد يكون
بالحالة قد يكون بغير ذلك او مختلفا اي احدهما غير مقيد والاخر مقيد كقولهم الدر والشمس كالمرآة
في كف الاشل فان المشبه وهو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المرآة مقيد بكونها في كف الاشل
وعكسه اي تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فيها المشبه مقيد والمشبه به غير مقيد واما تشبيه مركب
بمركب كما في بيت بشار وهو قوله لمكان مثار النقع اليت وقد سبق تحقيقه ويجيء تشبيه المركب
ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به حيث قال المفتاح واشار اليه صاحب
الكشاف حيث قال ان العرب تاخذ اشياء فرادى ثم تركب بعضها مع بعض فتشبهها بنظائرها او
تشبه هيئة حاصلة من مجموع اشياء فدخلت وقد اصفت حتى عادت شيئا واحدا باشتراط

ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحس تشبيه كل جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابله من
الطرف الاخر كقولهم وكان اجرام النجوم لوامعا دُرَرٌ نثرن على بساط ازرق فان تشبيه النجوم
بالدرر وتشبيه السماء ببساط ازرق تشبيه حسن لكن ابن هو عن التشبيه الذي يريك الهيئة التي
تملاء القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم متوالفة متفرقة في ديم السماء وهي زرقاء انشاء
وقد لا يكون بهذه الحيثية كقولك كانما المريخ والمشتري قلامة ظفر في شاهق الوكنه منصوب بالليل
وقد يكون بحيث لو قيل المريخ كمنصرف من الاعوجة لم يكن شيئا وقد يكون بحيث
لا يمكن ان يعين لكل جزء من اجزاء الطرفين ما يقابله من الطرف الاخر الا بعد تكلف وتعسف كما في
قولهم ثم سلم كمثل الذي استوقد نارا الآية فان الصحيح ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة
التي لا يتكلف لواحد واحد شيء بعينه كما يشير به وهو القول المخترع والمذهب المجزل وان جعلتها من
المفرقة فلابد من تكلف وهو ان يقال في الاول شبه المنافق بالمستوقد نارا واظهاره الايمان بالاضاءة
وانقطاع انتفاعه باطفاء النار وفي الثاني بتشبيه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه
الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة من الافزاع عند
البلايا والفتن من جهة اهل الاسلام بالصواعق وقد تشبه مفرد بمركب كما من تشبيه الشقيق
باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب
من عدة امور كما ترى وقد يشبه الشاة الجبلية بجماد ابرة مثقوبة الشفرة والحوافر بابت على
الاطلاق تنجوا خاصا والفرق بين المركب والمفرد المقيد لوجوع شيء الى التامل فالمشبه به في قولهم هو كالتمر
في اكمامه ليس بمركب وقولهم هو كالراقم على الماء مركب وكذا قولهم هو كالمغني في الحمام
والمجموع المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه الشاة
الجبلية من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه السقط بعين الديك وتشبيه الثريا بالعنقود والمنور وتشبيه
المركب بالمركب وذلك اذ كرة وجه الشبه الذي لا يكون واحدا بل حكمه حكم
الواحد كتشبيه نقط الثريا بين الديك والثريا بالعنقود والشاة الجبلية
بالمرآة في كف الاشل وجعل التشبيه في نحو قوله والشمس من بعض ثغرها قد بدت
كانها ثغر الحبيب مبسما اذ ذهب ذابت وقوله كان مثار النقع فوقهم احيت يجول بينها
الجحفل وهو ان يشبه اجرام النجوم وقد كانها المريخ من تشبيه المركب بالمركب ذاهبا الى ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة
حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه وكان ما ذكره المفتاح فرقا بين
بين تشبيه الشقيق وتشبيه الشاة الجبلية بانه قصد الى تمام ما صح ان يقصد
المخالفة بخلاف الاول ضعيف واما تشبيه مركب بمفرد كقولهم اعى قول ابي تمام ياصاحبي تقصيا

وهذا عطف على قوله منه ظاهر ومنه خفي اي ومن المجمل ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين يعني
الوصف الذي يكون فيه ايماء الى وجه الشبه نحو زيد اسد فقولنا زيد الفاضل اسد يكون ما لم يذكر
فيه وصف احد الطرفين وكان الفاضل لا يشعر بالشجاعة هكذا ينبغي ان يفهم ومنه اي من المجمل ما ذكر
فيه وصف المشبه به وحده يعني الوصف المشعر بوجه الشبه كقولك لهام كالحلقة المفرغة لا يدري اين
طرفاها فان وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين مشعر بوجه الشبه كما ذكرنا ومنه قول
النابغة الذبياني في رثاء النعمان بن الحارث الغساني الملوك وكل كريم اذا ملكتم لم يبد منهن كوكب ومنه ما ذكر فيه
اي في صفة المشبه والمشبه به كليهما كقولك رأيت اسدا يفترس الاقران في الحرب فان وصف الاسد بافتراس
الاقران مشعر بوجه الشبه وهو الشجاعة وكذا قولك رأيت شمسا تطلع من المشرق على الكل فان وصف الشمس
بالطلوع من المشرق مشعر بوجه الشبه وهو الانتشار على الكل وقوله عند ذكر الوصف المشترك
طرفاها اي طرفا الحلقة وقوله لا يدري اين طرفاها اي لا يعلم اين طرفاها لاستوائهما في الاستدارة
وقوله لم يبد منهن كوكب اي لم يظهر منهن كوكب وقوله ملكتم اي صرتم ملوكا وقوله لا يبد منهن كوكب
اي لا يظهر منهن كوكب وقوله يفترس الاقران اي يقتل الاقران وقوله على الكل اي على جميع الناس
وقوله عند ذكر الوصف اي عند ذكر المتكلم الوصف وقوله ومنه ما ذكر فيه اي في المجمل ما ذكر فيه
وقوله ومنه ما ذكر فيه اي في المجمل ما ذكر فيه

اصطلاح به التخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لكون
الدعاء خير ما وضعت هي له بخلاف اصطلاح الشرع لانها في اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان والاذكار
المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح اخر عن اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل
ليتناول المفرد والمركب قلت لو سلم الطلاق الحقيقة على المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة عين
مقتضى في هذا المقام لم يتعرض الا لما هو الاصل عن الحقيقة في المفرد والوضع اي وضع اللفظ تعيين
اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اي ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا
بالنسبة الى معناه المجازي لان دلالته انما تكون بقرينة فان قلت فعلى هذا يخرج المهمل ايضا عن ان
يكون موضوعا لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم المهمل ما دل على معنى في غيره
انه مشعر بطل في دلالته على معناه الافرادي فكيف متعلقها قلت لا نسلم ان معنى الدال على معنى في
غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة من ان الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ
غيره فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل وهل في قولنا هل قام زيد
يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم
بالتعيين كافيا في الفهم دون المشترك اي فخرج المجاز لانه مشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا
متعددا وذلك لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين على
التعيين لعارض الاشتراك الا ترى في ذلك ونحو ضنا للفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلولاه ان لا يتبادر
يتجاوز الفهم والحيض غير مجموع بينهما بمعنى ان مدلول واحد من المعنيين بغير معين فهذا معنى فهو ما دام
منتسبا الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم والتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة فاذا اختصته
باحد الوضعين كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر او بمعنى الحيض فانه يتخصص ليدل على الطهر بالتعيين
والقرينة لدفع مزاحمة الغير وتحقيق ذلك ان الواضع عينه للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا
عينه للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لانه
بكون الدلالة بواسطته وحصل من هذين الوضعين وضع اخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على احد
المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما وكان الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى
للدلالة بنفسه على ذاك فاذا اطلق فهو مدلوله احدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام المفتاح وعلى
هذا لا وجه لاعتراض المتن بانا لا نسلم ان معناه الحقيقي لا يتجاوز الطهر والحيض وما الدليل على التعيين
الاطلاق بل عليه وبان قوله القرء بمعنى الطهر او بمعنى الحيض دال بنفسه على الطهر بالتعيين

لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما تكون معنوية تكون
لفظية وفي اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو من الناسخ لانه ان اراد
ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو مسماها موضوع فالمجاز كذلك لان اسدا في قولك رايت
اسدا يرمي موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اريد انه موضوع بالنسبة الى الرامي الذي
هو معنى الكناية بفساده وافع لطهوران دلالته على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة
لانه معنى قوله بنفسه اي من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة لفظية لانا نقول
الاول لا يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني يستلزم اخذ القرينة المجازية
في اللفظ حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلا في الحقيقة فان قيل موضوعا لا مدخل عن
تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها ايضا حقيقة على ما صرح به السكاكي حيث قال الحقيقة
في المفرد والكناية ثبوت كون في كونهما حقيقتين وبفرق ان الوضع وعدمه قلنا هذا ايهام غير
صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم
وبمجرد جواز ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه وسيصرح لهذا زيادة تحقيق باب
الكناية ان شاء الله تعالى والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهر فاسد من العجائب في هذا المقام وقع بعض مشايخ
الائمة وحذاق العصور وهو ايضا نظرا الى الظاهر لفظ الايضاح فتوهم ان هذا من بقية اعتراض على
السكاكي حيث قال ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم والمفتاح حيث
دلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد توهم ان السكاكي اراد بالدلالة بنفسها ما قيل ان دلالة الالفاظ
فائتة فلا يحتاج احد ان يبطل كلام غيره بما لا على معنى لا تأثير يرتقي عنه هذا كلامه واقول كيف حمل
للناظر بطال كلام المفتاح بحمله على ما هو برئ عنه والعجب انهم يقتبرون ان المعترض اضافة الوضع بتعيين
اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وان السكاكي ايضا وردوا هذا المذهب بطلانه ناوله فيا ليت شعري
الحامل لقول من قال للذي يدعي العلم فلسفة "حفظت شيئا وغابت عنك اشياء" فنقول هذا ابتداء
بحث يتضمن دلالة اللفظ على معنى لا بد لها من مخصص لان تعم وضع الالفاظ ووقف عليها
الله نعم على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري من ان تعم وضع الالفاظ ووقف عليها
بالوحي او يخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس او يخلق
علما ضروريا في واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعني ان بين اللفظ والمعنى

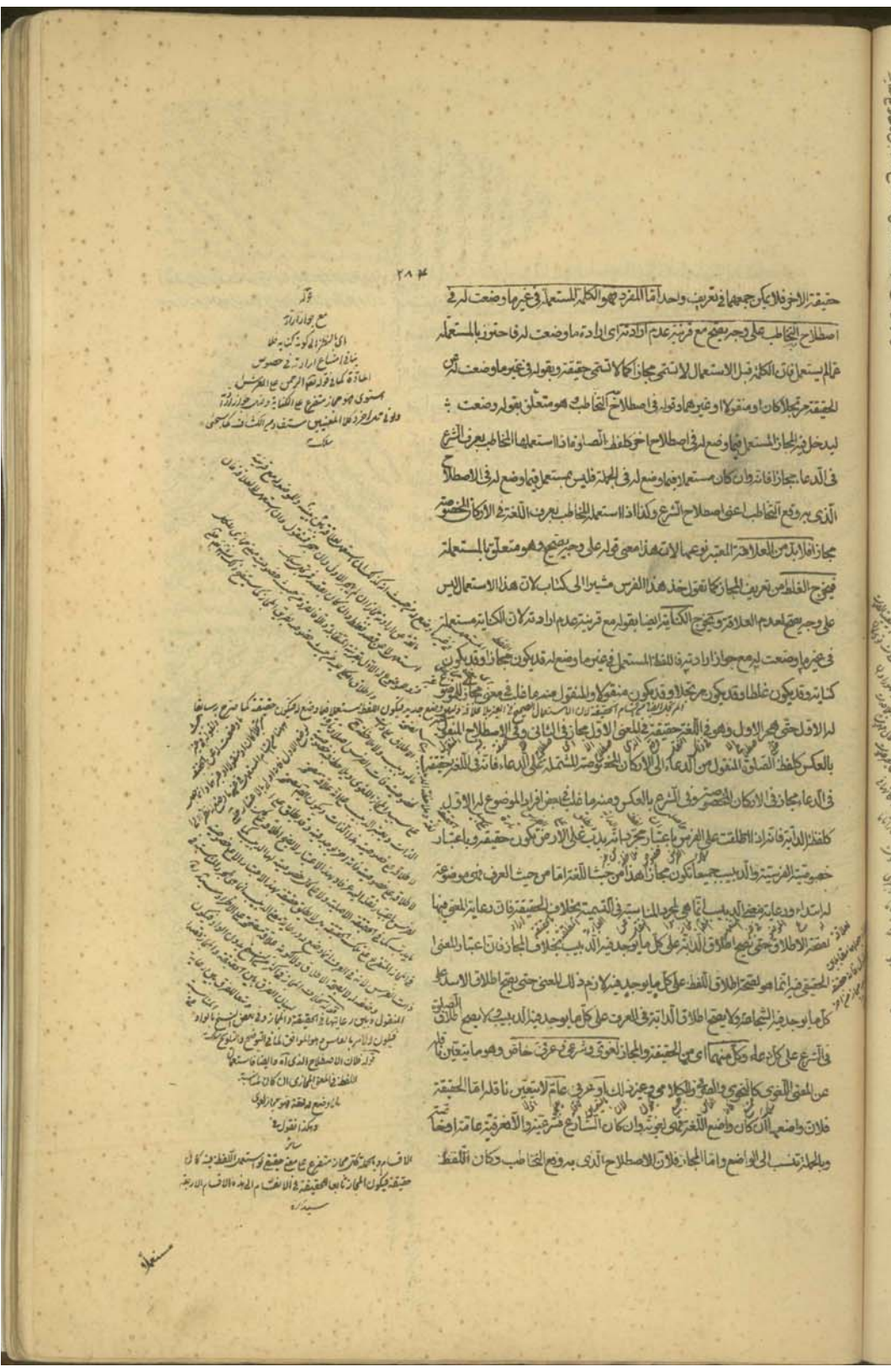

قوله لغير ما وضع له الخ فيه بحث لان الكلام في الاستعمال لا في الوضع

قوله لغة اصطلاح

ان الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي فذهب الجمهور الى انه مجاز لغوي بمعنى انها لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كاسد مثلا في قولنا رايت اسدا يرمي موضوعة للمشبه به اعني السبع المخصوص لا للمشبه اعني الرجل الشجاع ولا لامر اعم من المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا لكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاقه على الحيوان المفترس عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل عن اهل اللغة فيكون استعماله في المشبه استعمالا في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له

اعني المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام صريح في انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص بلا عناية خصوصية بل باعتبار قصد مفهومه ليس في الحكم في شيء كما اذا رايت زيدا فقلت رايت انسانا او دابة او رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال اكرمت زيدا واطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان الى غير ذلك مما لا يحصى

انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص وبعد ضم ان يقال بانه دلالة اللفظ العام على الخاص بوجه من الوجوه وهذا هو الفارق بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق في مبحث التعريف بالام اشارة الى تحقيقه وقيل انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي لانهما لم يطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد كان حوالته الاستعمال الى الاستعمال في المشبه كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضع له وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء لما ذكرنا انها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان تحرير نقل الاسم لو كان استعمالا كان الاعلام المنقولة كزيد ويشكر واسدا ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا معنى لافادة الاسم المجرد عما يفيد معناه ولما صح ان يقال رايت اسدا وانا اريد به انه رجل كالاسد لان زيدا ليس في نفسه اسدا انه جعله اسدا لان جعل اذا كان متعديا الى مفعولين كان بمعنى صير وفيد اثبات صفة الشجاعة له حتى لا يقبل جعله امرا الا اذا ثبت له صفة الامارة واذا كان اسم المشبه به الى المشبه بفعل صناعي اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد المطلق ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى انه اطلق لفظ الاسد وهو اسم المشبه به على المشبه لما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح التجوز به اي قولنا

قوله في امر عقلي لا يخفى ان مجاز كحرفانه لا يكون في المسند والكلام جملة
في اللفظ المفرد
كما سد شلاوينه رد
على من ذهب الى ان مجاز حكمي
وادعى ان مجاز والمراد بالاسد هو الاسد
المتصف وسببه البليس منوط به حقيقة به
منوط له الرجل الشجاع لعلاقة اتحاد جهة والقرينة بتعذر
في نسبته والبليغ كونه تكلفا بارد السكاك قوله ولذا كانت
الاستعارة ابلغ الخ الى آخره ممنوع كما سيجيء
قوله ولا يخفى ان المشبه به الخ
قوله ولا يخفى ان المشبه به الخ
قوله ولا يخفى ان المشبه به الخ

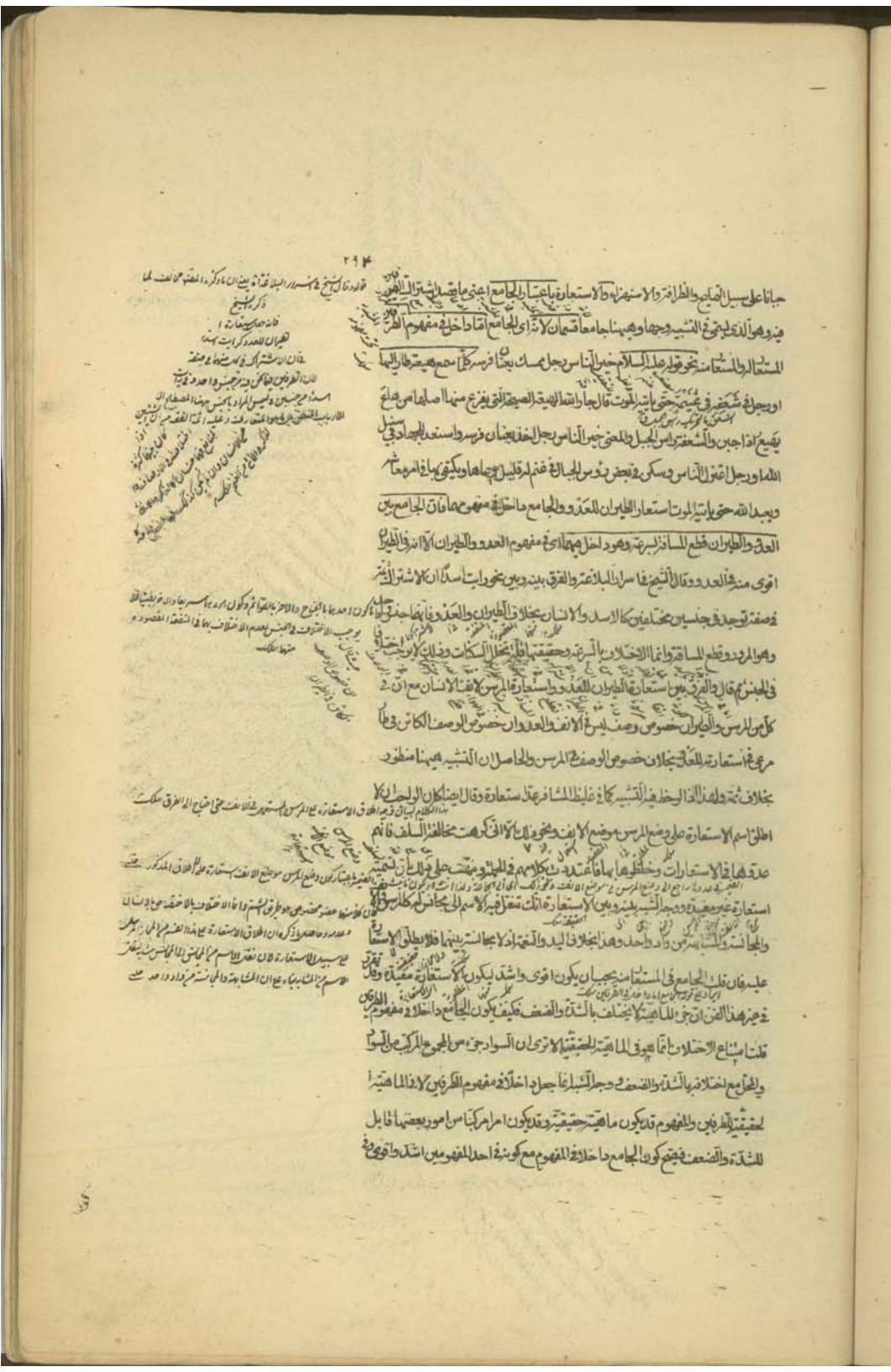

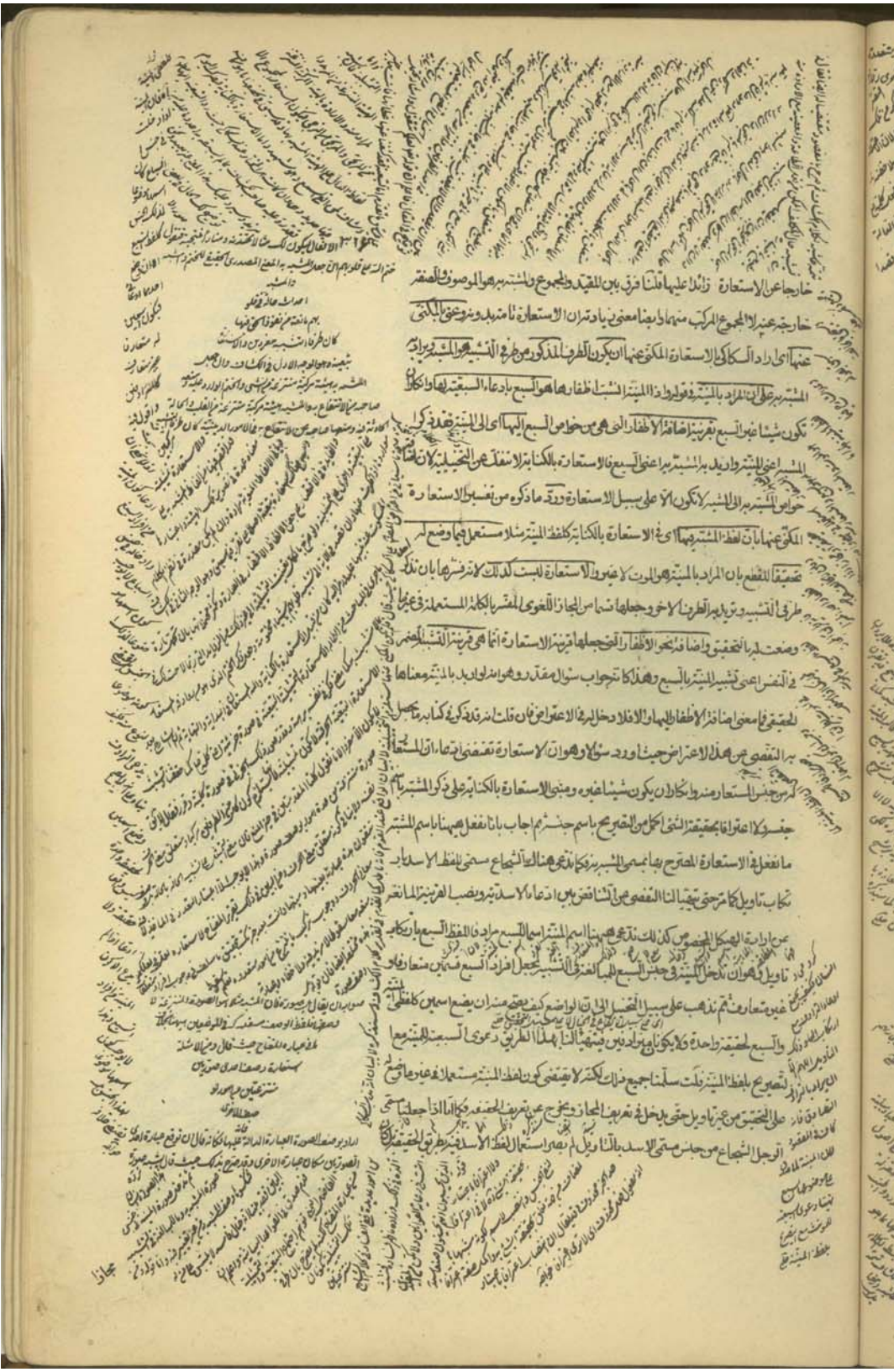

قوله السكاكي اذ جعلنا اسم الشيئة مرادفا للاسم السبع بالتاويل لم يصح استعارة الموت بطريق المجاز حتى تكون استعارة بل هو حقيقة فليتامل وبالجملة ان كلا من عبارتي المراد بالمشبه هنا والمشبه به

وهذا اللفظ موضوع لم على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا يندفع ما قيل ان لفظ الشيئة بعد جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا اولا وانما

ان المراد به المشبه به بل السبع وهذا ايضا لا يمكن انكاره وذلك لانا نقول المشبه هو السبع المتحقق المتعارف

لا الادعائي الغير المتعارف لان الادعائي انما هو عين المشبه الذي هو الشيئة وهو ظاهر بل الجار ايضا

قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد وتعريف الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له التحقيق

من حيث انها موضوعة له بالتحقيق وبحسب الامر ان استعمال لفظ الشيئة في الموت ومثل قولنا الشجاع يفترس

الشيئة اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق من حيث انه جعل

فرد من افراد السبع الذي لفظ الشيئة موضوع له بالتاويل المذكور وبيان ذلك ان استعمال الموت

الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا مات شيئة فلان وقد يكون باعتبار انه موضع

للسبع مرادف الموت مفرد من افراد السبع غير متعارف كما في اظفار الشيئة فاستعماله بالاعتبار الاول

على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله فيه من حيث انه موضوع له بالتحقيق

انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليتامل هذا غاية ما امكن في توجيه كلامه على ما فهموه

فيه واما عندي والعنان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكنى عنه بذكر وحدة الوائم من لفظ

الشيئة المراد من ادعاء والشيئة مستعار لمطلق الجريء المفترس من متعارف منزل ما سوى السكاكي

حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به او ما هو من لوازمه المعنى المصدري حيث جعلها

من اقسام المجاز اللغوي او اريد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية هو

اسم المشبه به المتروك وعلى هذا الاشكال على السكاكي انه صرح في اخر بحث الاستثناء التبعية بان الشيئة فيها

بالكناية عن السبع والحال ان المتكلم لم يرد ذلك من الاسد ثم في اخر فصل المجاز العقلي بان الربيع انما

بالكناية عن الفاعل الحقيقي فيجاب الاشكال في الوجهين بان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اي

ذكر الشيئة استعارة بالكناية حالكونها عبارة عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها

المصدري اعني استعمال الاسم المشبه في المشبه به ادعاء فيوافق كلامه في بحث الاستعارة بالكناية روح

يندفع الاشكال بالكلية واختار السكاكي دلالة الاستعارة التبعية هي ما كون في الحروف والافعال وما

وهما يشتق منها الى الاستعارة المكنى عنها بجعل ضمير فيها اي في قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها وجعل

الاستعارة التبعية قرينتها اي قرينة الاستعارة المكنى عنها على محو قوله اي قول السكاكي في المتبر

واظفارها حيث جعل الشيئة استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال

بكذا جعل العموم نطقت استعارة عن دلت والحال حقيقة لا استعارة لكنها قرينة لاستعارة النطق

للدلالة فهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا

في قولنا نقرهم لهذه ميات يجعل الاهذه ميات استعارة بالكناية عن الطعوم الشهية على سبيل

التهكم ونسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس سائر الامثلة ففي قولنا تعلكهم

لهم عدا وحوا يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للانقاط ويجعل الشيئة

لام التعليل اليه قرينة وكذا في قولهم ولاصلبنكم في جذوع النخل يجعل الجذوع استعارة

بالكناية عن الظروف والامكنة واستعمال في قرينة على ذلك وبالجملة اجعل العموم قرينة الاستعارة

التبعية يجعله هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة الاستعارة بالكناية فيما

اختاره فلعل يكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام وقد مر اختيار السكاكي وما يرد عليه

ان قال بالتبعية كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد بها معناها التحقيقي لم تكن

استعارة تخييلية لانها اي التخييلية مجاز عنده اي السكاكي لانه جعلها من اقسام الاستعارة بطريق

بها التي هي احد اقسام المجاز المفترة بذكر المشبه به واردة المشبه الا ان المشبه فيها يجب ان يكون مما

لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية محضة واذا لم تكن التبعية تخييلية فلم يكن الاستعا

المكنى عنها مستلزمة للتخييلية لوجود المكنى عنها في مثل نطقت الحال واشباهه بدون التخييلية

ح ووجود الملزوم بدون اللازم محال وذلك اي عدم استلزام المكنى عنها للتخييلية باطل

بالاتفاق والا اي وان لم يفد والتبعية التي جعلها قرينة المكنى عنها حقيقة بل افادته هنا ان يكون

التبعية كنطقت مثلا استعارة لا مجازا مرسلا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة كما

نعني بالاستعارة سوى هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي من رد التبعية الى المكنى عنها معنيا عما

عبر عنه السكاكي من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر اخوالامر الى العدول بالاستعارة

التبعية حيث لم يتات له ان يجعل نطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بل لو سلم ان يقدر استعارة

والاستعارة في الفعل لا تكون الا تبعية وما يقال ان محمد كون العلاقة هي المشابهة لا يكفي في تبعية

الاستعارة بل انما تكون كذلك اذا كانت جلية مع قصد المبالغة في التشبيه وتحقق هذين لا يزال

ممنوع فلا ينبغي ان يلتفت اليه وذكر بعض من لم يحذق في غير هذا الفن جوابا عن اعتراض

بان نظفت في نظفت احوال امرء هو كظفار المنية ونحو ذلك صريح في ارادة معناه
تخييلية
الجملة بجميع ما ذكره
مخالف لظاهر كلام المفتاح
قوله فصرف في مسلم الخ حسن الاستعارة
اقول اريد بمسلم انها حسنة او يكون مسلما عند غيره
واعلم ان ما ذكره من ان التشبيه في الاستعارة بليغ وكذا في المكنية
والتشبيه في الاستعارة بليغ ايضا هو الذي عليه السكاكي وكثير من المتأخرين
وذهب بعض المحققين الى ان التشبيه في الاستعارة ليس بليغا ولا غير بليغ
لان البليغ ما حذفت اداته ووجه الشبه وهما مذكوران في الاستعارة
والتشبيه في الاستعارة ليس مجملا ايضا كما توهمه بعض المحشين
بل هو مفصل لان المشبه به فيها هو المشبه به في التشبيه المفصل
وكذا وجه الشبه فيها هو وجه الشبه في التشبيه المفصل
وانما الاجمال في التشبيه المضمر في النفس
وهذا هو الذي اختاره السيد السند في حواشي المطول
وذهب بعض المحققين الى ان التشبيه في الاستعارة مجمل
لان المشبه به فيها هو المشبه به في التشبيه المفصل
ووجه الشبه فيها هو وجه الشبه في التشبيه المفصل
وانما الاجمال في التشبيه المضمر في النفس
وهذا هو الذي اختاره السيد السند في حواشي المطول
وذهب بعض المحققين الى ان التشبيه في الاستعارة ليس بليغا ولا غير بليغ
لان البليغ ما حذفت اداته ووجه الشبه وهما مذكوران في الاستعارة
والتشبيه في الاستعارة ليس مجملا ايضا كما توهمه بعض المحشين
بل هو مفصل

والعرض يغير عن ذاته فسلكوا طريق الكناية توصلا الى البلاغة بهما اذ الفنون تتمايز بالذات وقد تتمازج بالعوارض

على المخصوص وصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ابقعت الدار وبلغت اقاصيها يريد ذلك بقاعة فلوعنه

فرق بين قوله لمير كالله يثنى وقوله ليس كمثله شيء الا ما تعطيه الكناية من فائدتها وهما عبارتان

معتقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته ونحوه قوله تعالى بلدة طيبة ورب غفور فان معناها

بل هو جواد من غير تصور بذل والبساط لها الانتفاء وقعت عبارة عن الجود والبقعة دون شيئا

اخر حتى انهم استعملوها فيمن لا بذل ولا سخاء ثم لا يستعملون هذا فيمن لا مثل له فان كان

الحذف والزيادة مما لا يوجب تغيرا في الاعراب كما في قولك زيد كعمرو وكعمرو من الناس اي كمثل زيد

صيب وقوله فيما رحمة من الله اي بعوضة فالكلمة لا توصف بالمجاز فان صاحب المفتاح والآمدي

فيتهيأ مجازا بالنقصان ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بعد نقصان ما يتغير

الاعراب والمعنى الى ما يخالف قياسا كنقصان الامر والاهل فيما مر الا كنقصان مثل في الثاني في

قولنا زيد منطلق وعمرو ينطلق في جواب قولك قام او كيتب لبقاء الاعراب ولا كنقصان

من في قولنا سرت يوم الجمعة لبقائه على ما هو عليه وغير نظر الى تغير المعنى واستعمال اللفظ في غير ما وضع

له فرق هذا النوع من المجاز تما مر اذ يجعل القرينة مثل المجاز عن الاهمال بعلاقة تركيبها محلا كما وضع

في بعض كتب الاصول فحكما يكون شيء من هذا النوع من المجاز ولا يحتاج الى تقدير في نحو

لو قيل يكونها مشتركا بين الحذف والاهمال والثاني يسمى مجازا بالزيادة ويعرف بانه اللفظ

المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بعد زيادة عليه تغير الاعراب والمعنى الى ما يخالفه بالكلية فخرج

ما لا يتغير شيئا نحو فبما رحمة وما يتغير الاعراب فقط نحو سرت في يوم الجمعة وما يتغير المعنى فقط

نحو أرجل بزيادة لام العهد وما يتغير المعنى الى ما يخالفه بالكلية مثل ان زيدا قائم وغير نظر الى

تغير المعنى الاستعمال في غير ما وضع له لم تم كما مر والمراد بالزيادة ههنا ما وضع عليه عبارة الخالي عن

زيادة الحروف فلا يرد نحو ليس في يوم الجمعة زيد قائم وانه قائم وما اشبه ذلك قال صاحب المفتاح

ودليل هذا النوع ان بعده لهذا بالمجاز ومشتبها به لاشتراكهما في التعدي عن الاصل الى غير

الاصل لان بعد مجازا ولهذا لم اذكر الحد شاملا له لكون العهدة في ذلك على السلف وفيه نظر

لانه ان اراد بعده من المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع لي في ذلك سواء كان على سبيل

المجاز او الاشتراك وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة المستعمل فيما

يناسبه وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع

قال ابن حسن يجب حسن الكلمة عما هيئة كانت تابعة لها وقلما تحسن الحسن البليغ اذا كانت

غير تابعة لها ولهذا استحسن علماء البيان والفاضل ان يقول لملكات التخييلية عند استعارة محتقر

منبئة على التشبيه فلم يكن حسنها بمرتبة جهات حسن التشبيه كما ذكر في التحقيقية والملكة

عنها **فصل** اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز لغلبها عن معناها الاصلي كذلك توصف بهذه

ايضا لتغلبها عن اعرابها الاصلي الى غيره وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من

المجاز هو الاعراب وهذا ظاهر في الحذف كالنصب في القرية والرفع في ربك لانه قد قيل عن

محله اعني المضاف حذفا في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال غيره وهو قد صرح بان المجوز لغير

كمثل مجاز والمنصوص في فن البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه قد حاول التنبيه على الثاني اقتداء

بالسلف وجدل بانه يضيع السامع عن الزلل عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار قال ومنه

يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها الظاهر اضافة الحكم الى الاعراب للبيان وبه تشير لفظ المفتاح

اي تغير اعرابها من نوع الى نوع بحذف لفظا وزيادة لفظا فالاول كقولك نعم وجاء ربك واسئل القرية

والثاني مثل قولك ليس كمثله شيء اي جاء امر ربك لاستحالة مجيء الرب واسئل اهل القرية

للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان ذلك تتمة فائدة اطباق الجدران ايضا قال

الشيخ عبد الظاهر ان الحكم بالحذف ههنا لا مر يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام

لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل مقررا قرية قد خربت وباد اهلها فاراد ان يقول لها

واعظا ومذكرا او لتفسر متعظا ومعتبرا اسئل القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال سل

الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى ثمارك فالحكم الاصلي لربك والقرية هو المجوز

تغير الاول الى الرفع والثاني الى النصب بسبب حذف المضاف وليس مثل شيء الحكم الاصلي

لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود نفي ان

يكون شيء مثله تم لا يخفى ان يكون شيء مثل مثله والاحسن ان لا يجعل الكاف زائدة ويكون من باب

الكناية وفيه وجهان احدهما انه نفي الكل بنفي بعض لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس

لابي زيد اخ فاخو زيد ملزوم واخ لازم لانه لا بد لابي زيد من اخ هو بزيد فنفيت هذا

لذلك اللازم والمراد نفي ملزوم مساو ليس لزيد اخ اذ لو كان لزيد اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا

ههنا ينتفي ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تم اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ المقدر ان

يكون الضمير راجعا الى الله موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فمعناه ان البخل عن مثله

وجدت او محت او سقطت او تعلقت او فقدت الغصان في الجملة كناية

لفظة المجاز اذا اريد المعنى الاصطلاحي الخاص وبالنظر الى ما سبق من تسميته عن اسمه

الاصل الى غيره فالاستعارة مجاز لغوي لا عقلي كما توهمه السكاكي

الاسناد الى ما هو له

لغة والمجاز هو الاصل

الواو والدابة مراد كقولك

الولادة وما هو ان وقع جمع مع الدون

والارب جمع رزبة بكسر الراء والشاة من فوق وقد

لبسين جمع

لغة والمجاز هو الاصل

الواو والدابة مراد كقولك

الولادة وما هو ان وقع جمع مع الدون

والارب جمع رزبة بكسر الراء والشاة من فوق وقد

لبسين جمع

لغة والمجاز هو الاصل

الواو والدابة مراد كقولك

الولادة وما هو ان وقع جمع مع الدون

والارب جمع رزبة بكسر الراء والشاة من فوق وقد

لبسين جمع

لغة والمجاز هو الاصل

الواو والدابة مراد كقولك

الولادة وما هو ان وقع جمع مع الدون

والارب جمع رزبة بكسر الراء والشاة من فوق وقد

لبسين جمع

لغة والمجاز هو الاصل

الواو والدابة مراد كقولك

الولادة وما هو ان وقع جمع مع الدون

والارب جمع رزبة بكسر الراء والشاة من فوق وقد

لبسين جمع

لغة والمجاز هو الاصل

الواو والدابة مراد كقولك

الولادة وما هو ان وقع جمع مع الدون

والارب جمع رزبة بكسر الراء والشاة من فوق وقد

لبسين جمع

لغة والمجاز هو الاصل

الواو والدابة مراد كقولك

الولادة وما هو ان وقع جمع مع الدون

والارب جمع رزبة بكسر الراء والشاة من فوق وقد

لبسين جمع

هما بين الكنايتين الاختصاص الكنى عنه بجعل الانتقال من العام الى الخاص وجعل الكناية الاولى عنى ما هي معنى واحد قريبة والثانية اعنى ما هي مجموع معان بعيدة وقال الفاضل في نظره لعل وجه الحاجة الى تفسير القريبة في القسم الثاني بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد التي هي مجموع معان كلاهما خالية عن الوجاهة لظهور ان ليس الانتقال من حيث مستوى العامة عرض الاظفار الى شيء تتميز عنه الانسان بل الى القدرة ايضا بالاعتبار الاخير وهو سهولة الملاحظة باستغنائها عن تتميم لازم المعنى وتلفيقه بينها وتكلف في التساوي والاختصاص والبعد بخلاف تلك الثانية من اقسام الكناية الكناية المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والكرم والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك هي ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال من الكناية الى المطلوب بواسطة فقريبة كما ان الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة طويل النجاد وطويل النجاد ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين بقوله طويل نجاده وقولنا طويل النجاد بقوله والاولى ان يقال كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح وهذه الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الغير الواجب الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فتشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على هذا انك تقول زيد طويل النجاد وهند طويلة نجادها والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد والهندات طويلات النجاد فتثنية وجمع الصفة لكون نفسها مسندة الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير السبب مع انها في المعنى كالجزء على صفة لمرفوعه سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد الحسن وجهه فانه يتضمن الحسن لحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد الابيض الفخذ اي يتضح وكثير الاخوان اي يتحقق بهم بخلاف نحو زيد احمر فرسه واسود ثوبه فانه يقبح فيه الاضافة وكذا يقبح هند فاتنة الغلام فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت انها كناية مشوبة بالتصريح وهلا كانت تصريحا كما لو قلت زيد طويل حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ونحو ذلك مما يدل على اتصاف الموصوف بالصفة دلالة ظاهرة قلت لانه استعارة مشوبة بالتشبيه قلت للخيط بالتشبيه قلت للخيط بالتشبيه قلت للخيط

بالاختصاص وهيهنا هو المصرح بخلاف التصريح باختصاصه بها الى الكناية بان جعلها الى تلك الصفة
فى قبتم بنيهما على ان محلها ذروة قبة وهى تكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء مضروبة عليه
اى على ابن الخيمة حاتما الجواد ذو مجد قباب ذو الدنا كثيرين فانا واثبات
الصفات المذكورة للانتداء اثبت الامرة مكان الرجل وحيزه فقد اثبت له ونحوه اى نحو قوله اريا
فى كون الكناية للنسبة الصفة الى الموصوف بان تجعل فيها يجعد به ويشتم على تقدير ان يكون الحجد بين توبيخ
والكرم بين توبيخ حيث لم يصرح بثبوت الحجد والكرم له بل اتى عن ذلك الكرم بثبوتها بين توبيخ
وفى هذا اشارة الى دفع ما يتوهم من ان قولهم الحجد بين توبيخ والكرم بين توبيخ من القسم الثانى
اعنى نحو طويل النجاد بناء على ان اضافة البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه لبيان
كذلك لان اسناد طويل الى النجاد تصريح باثبات الطول النجاد وهو الى ضمير الموصوف
صريح باضافة النجاد الى ضميره كان ذلك ضمنيا باثبات طول القامة له وان كان ذكر طول
القامة غير صريح وليس فرق بين النجاد بين توبيخ وبين الثوب لان على ثبوت المجد للثوبين فضلا عن التصريح
بذلك حتى يكون التصريح باضافة الثوبين الى الضمير تصريحا باثبات المجد لهما بوجود الضمير
فاعلم ان هذا القسم ايضا اكثر من ان يحصى فان قلت هيهنا قسم رابع وهو ان تكون المطلوب بها
صفة ونسبة معا كما فى قولنا يكفر الرماد فى ساحته هو كناية عن نسبة الضيافة اليه قلت ليس هذا
بكناية واحدة بل كنايتان احديهما المطلوب بها نفس الصفة وهو كثرة الرماد والثانية
المطلوب بها انتقال الضيافة اليه وهو جعلها فى ساحته ليفيد اثباتها له والموصوف فى هذا
القسم اعنى الثانى والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور وكما يقال لمن يعرض
من يؤذى المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده فانه كناية عن نفى سمة الاسلام عن الموذى
وهو غير مذكور فى الكلام وكما تقول لمن يشرب الخمر يعتقد حلها وانت تريد تكفيره انا لا
اعتقد حل الخمر وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له مع انه قد كنى عن الكفر ايضا باعتقاد حل
الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور وعند الكناية عن الصفة مع التصريح
بالنسبة او التصريح باثبات الصفة للموصوف ونفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال فاذا
كان الموصوف غير مذكور وكان الفهم الذى يستلزم الثالث من غير عكس فافهم وعرض الشئ
بالفتح ناحيته من حيث جئته يقال نظرت اليه عن عرض وعرض اى من جانب وناحية قال الكاكى
الكناية مفاوتة الى تعريض وتلويح ورمز واياء واشارة وذكر فى شرح المفتاح انها اما ان تكون

لم يقل بتقسيم لان التعريض والمثال مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم وينظر فى المناسب
التعريض التعريض اى الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب
ان يجلى عليها اسم التعريض فى عرضت لفلان وبفلان اذا قلت فيه ولست تعنيه كذا قال الاثير
بما فى جانبه وتريد جانبا اخر ومنه المعاريض فى الكلام وهى التورية بالشئ عن الشئ وقال صاحب
الاكسير الكناية ان تذكر الشئ بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا تدل به على شئ لم
تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه اما الزم الكلام الذى عرض به دليلا على
المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده وقال ابن الاثير هو المثل السائر والكناية ما دل
بغير بحيث يحمل على جانبى الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون فى المفرد والمركب والتعريض
هو اللفظ الدال على معنى لا من حيث الوضع الحقيقى والمجازى بل من جهة التلويح والاشارة
فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة وقد اتى محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع
له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اى من جانبه ولعلهما اى والمناسب
لغير العرضية ان كثرت الوسائط بين اللازم والملزوم كما فى كبوا قمادوجبان الكلب فتعريض
الفصيل الملوح لان التلويح هو ان تشير الى غير لبس من بعد والمناسب لغيرهما ان قلت الوسائط
مع خفاء فى اللزوم كتعريض الفقاء وتعريض الوسادة الى عمر لان الرمزان تشير الى قريب من
على سبيل الخفية لانه الاشارة بالشفة والحاجب والمناسب لغيرهما ان قلت الوسائط بلا
خفاء كما فى قوله اذا ما رأيت الجد الخ يحله فى راحته ثم يحول الابهام والاشارة ثم قال
الكاكى والتعريض قد يكون مجازا كقولك ان يعلق صنعة فوانت تريد انسانا سامع الخاطب وقد يكون لا
تريد المخاطب فان اردتهما اى المخاطب والانسان الذى معه جميعا كان كناية لا ان اردت باللفظ المعنى
الاصلى وغيره معا والمجاز ينافى ارادة المعنى الاصلى وكذا ان اردت فيهما اى فى الصورتين موقع قيد المرء
على ان المراد فى الصورة الاولى هو الانسان الذى مع المخاطب وحده لتكون مجازا وفى الثانية
كلاهما جميعا لتكون كناية وفيهما بحث فانه يجوز ان المذكور فى المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون
مجازا وقد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال العلامة
معناه ان عبارة التعريض قد تكون مشابهة للمجاز كما فى الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من
جهة استعمال اللفظ فى غير موضوعه لها وليس مجازا لان اللفظ يتضمن هيئة استعمال لين ملزوم
اللازم وقد تكون مشابهة للكناية كما فى الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ

فيما هو موضوع له مع انها منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يقصد فيه لازم ومن ثم قال
من احدهما الى الاخر وفيه نظر لان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل المراد لا يقبل شرعا ان
يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى او مجازا ولا كناية
بل المجازات الاقل مجازا والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذي يقتضيه كلام السكاكي وتحقيقه ان قولنا
ان في كل صنعة من كلام دال على معنى يقصد به تقديد المخاطب بسبب الايذاء او يلزم منه التهديد
بالنسبة الى كل من وصد وعنه الايذاء فان استعملته الاديب به تقديد المخاطب وغيره من الموزنين
كان كناية وان اردت به تقديد غير المخاطب بسبب الايذاء بعلاقة تشاركه المخاطب في الايذاء

اما تحقيقا والما فرضا وتقديرا وكان بحسب الله اعلم **فصل** الطريق المبلغ الى الجحان والكناية
ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فتؤكد دعوى الشيء ببينة فان
وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم من اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال
في بيان اللزوم في سائر انواع المجاز واطبقوا ايضا على ان الاستعارة التحقيقية والتمثيلية
ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة وانما قيدنا الاستعارة بـ
التحقيقية والتمثيلية لان التخييلية والمكنى عنها ليستا من انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر
وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان واحدا من هذه الامور يفيد زيادة
في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تأكيد الاثبات المعنى لا يفيد خلافه فرطيت مرتبة
قولنا رايتا سدا على قولنا رايت رجلا هو والاسد سواء في انتجاعة ان الاول افاد زيادة
مساواة للاسد في انتجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هو ان الاول افاد تأكيدا لاثبات تلك
المساواة لم يفده الثاني وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى ان الاول
افاد زيادة لغرض لم يفدها الثاني بل هو ان الاول افاد تأكيدا لاثبات كثرة القرى لم يفده
الثاني واعترض المصنف بان الاستعارة اصلها التشبيه والاصل في وجه الشبه ان يكون في المشبه
به اتم منه في المشبه واظهر فقولنا رايتا سدا يفيد للمرء شجاعة اتم مما يفيدها قولنا رايت رجلا
كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد والثاني يفيده شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف
يصح القول بان ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه ثم اجاب
بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد ان ذلك ليس سببا في شيء
من الصور فضلا عن ان يحقق في قولنا رايتا سدا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا كالاسد لانا نسلم

الى قولنا رايت رجلا مساويا للاسد وانما لم يفد شيئا في انتجاعة ولا يتغير بعض كثير الرماد و
كثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المعترض بل معنى كلام الشيخ ان شيئا من هذه العبارات
لا يوجب ان يحصل له في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رايتا سدا فهو لا يوجب ان يحصل
له زيد في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رايت رجلا كالاسد وهذا الذي ذكره الشيخ من ان
المجاز لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من المجاز ان هذا الحكم ثابت
او منفي وقد بينا ذلك في مبحث الاسناد المجازي والدليل على ما ذكرنا انه اذا قال فان قيل مرة قولنا
رايتا سدا على قولنا رايت رجلا مساويا للاسد في انتجاعة ان المساواة في الاول تعلم من
طريق اللفظ وفي الثاني من طريق المعنى قلنا لا يتغير حال المعنى في نفسه بان يكون منه معنى اجنبي
ولا يتغير معنى كثرة القرى بان يكون عنده كثرة الرماد فهكذا لا يتغير معنى مساواة الاسد
بان يدل عليه بان يجعل سدا وهذا صحيح فان مراده ما ذكرنا لكن المتوهم كثيرا ما يغلط
في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لافتقارها الى تامل والله اعلم هذا آخر الكلام
في علم البيان والله المشكور على توالي الوهوب المسئول اتمام القسم الثالث بالنبي والمرتضى

الفن الثالث علم البديع

وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اي تصورها وبعلم اعدادها وبقاصيلها تقد
الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة في ضمن الكتاب في قوله ويتبعها
وجوه اخر تورث الكلام حسنا قوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال
ورعاية وضوح الدلالة اي الخلو عن التعقيد المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه انما
تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا كان كتعليق الدر على اصناف الخنازير فقوله
بعد متعلق بالمصدر اعني تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين مفهومها
الاعم الشامل للمطابقة لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد وغيرهما فان ذلك مما يورث الكلام حسنا
سواء كان داخلا في البلاغة او غيره اذ احتراز عما يكون داخلا في البلاغة مما يتبين في علم المعاني والبيان واللغة والصرف و
النحو لانه يدخل فيها جميع ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو من ا
للتنافر مثلا مع انه ليس من علم البديع وهي اي وجوه تحسين الكلام نوعان معنوي اي
راجع الى تحسين المعنى بحسب المعرفة والاصالة وان كان بعضها لا يخلو عن تحسين ما

للفظ ولفظي اى راجع الى اللفظ كذلك ويدل بالمعنوى لان المقصود الاصلى والغرض الاولى هو
المعانى والالفاظ توابع وقوالب لها فقال ما المعنوى فى المذكور منه فى الكتاب لتعدد وعشرون
قسما للطباق وليحتى الطباق والمضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا وهى الجمع بين المتضادين اى
معنيين متقابلين فى الجملة يعنى ليس المراد بالمتضادين ههنا الامرين الوجوديين المتواردين
على محل واحد كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل
وتضاد فى الجملة وفى بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا واعتباريا وسواء كان تقابل
التضاد او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف او ما يشبه شيئا من ذلك على ما يجئ من الامثلة ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع من انواع
الكلمة اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيى ويميت او حرفين نحو لها
ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان فى اللام معنى الانتفاع وفى على معنى الضرر اى لها ما
كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينفع بطاعتها ولا يضر بمعصيتها غيرها وتخصيص
الجزاء بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر تستهيه الانفس وتجتلب
اليه كانت اعمل فى تحصيله واعمل او من نوعين عطف على قوله من نوع والقسمة تقتضى
ان يكون هذا المثال اقساما اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو
الاول فقط نحو ومن كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء مما يقابلان فى الجملة وقد
ذكر الاول بالاسم والثانى بالفعل وهو اى الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب
وهو ان يجمع بين فعلى مصدر واحد احدهما مثبت والاخر منفى واحدهما امر والاخر نهى
فالاول نحو ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا والثانى نحو ولا تخشوا
الناس واخشونى ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض زينها وفسره
بان يذكر فى بعض من المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية واراد بالالوان ما فوق
الواحد ولما كان هذا داخلا فى تضمين الطباق لما بين اللونين من التقابل لم يصرح المصنف
بانه من اقسام الطباق وليس قسما من المعنوى بواسطة فذيج الكناية نحو قوله اى نوالى ابى تمام
فى مرثية ابى نهشل محمد بن حميد حين استشهد تردى ثيابا الموت حمرا فما اتى لها اى لتلك
الثياب الليل الا وهى من سندس خضر اى ردى الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله
ولم يدخل ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس خضرا اى من ثياب الجنة فقد ذكر

يحمرون الحمرة والخضرة والمقصد من الاول الكناية عن الفصل ومن الثانى الكناية عن دخول
الجنة وهذا فى هذا البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح الى حيث لا يستغنى عن ابيان ولا نيف الا
من لا يعرف معنى الكناية واما ذيج التورية فكقول الحوبى فى ذم اغبر العيش الاخضر وازرقا
لمحبوب الاصفر اسود يوما لا ابيض وابيض فودى الاسود حتى بدا لى العدو الازرق فيا لها
الموت الاحمر فالمعنى الغريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذى له صفرة والبعيد هو الذهب وهو
المراد ههنا فيكون تورية ويجئ بهذا الطباق ثنيان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما
بمقابل الاخر نوع يتعلق مثل التسبيبية والازوم نحو ما شاء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم
تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين الذى هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم
الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون
لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا الآن ادخال النار يستلزم
الاحراق المضاد للاغراق والثانى الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل
معناهما الحقيقيان نحو قوله اى فعل يفعل الا من يسلم من رجل يعنى نفسه صفحا الشيب شيبا
اى ظهر ظهورا تاما فبكى ذلك لوجل فانه لا تقابل بين البكاء وظهور الشيب لكنه عبر عن ظهور
الشيب بما يقتضيه الذى يكون معناه الحقيقى مضادا لمعنى البكاء وليتم الثانى ايهام التضاد لا
المعنيين المذكورين ولان لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين
يوهمان التضاد نظرا الى الظاهر والحمل على الحقيقة ودخل فيه اى فى الطباق بالمعنى الذى سبق ما
يختص باسم المقابلة الذى جعلها السكاكى وغيره قسما براسه من المحسنات المعنوية وهى ان يوتى
بمعنيين متوافقين او اكثر اى معان متوافقة ثم بما يقابل ذلك اى ثم يوتى بما يقابل المعنيين
المتوافقين او المعانى المتوافقة على الترتيب فيدخل فى الطباق لا نه يجئ بكون جمعا بين معنيين
متقابلين فى الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل لان يكونا مناسبين ومتقابلين فان ذلك
غير مشروط كما يجئ من الامثلة ثم يختص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذى وقع عليه المقابلة
مثل مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلثة بالثلثة والاربعة بالاربعة الى غير ذلك فمقابلة
الاثنين بالاثنين نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اى ليضحكوا قليلا فى الدنيا وليبكوا كثيرا فى الآخرة
الكثرة المتقابلين لهما او مقابلة الثلثة بالثلثة نحو قوله اى نوالى ابى دلامة ما احسن الدين والدنيا
اذا اجتمعا وقبح الكفر والافلاس بالرجل فالحسن والدين والغنى بالقبح والكفر والافلاس

على الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى نيسره
لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى والمكان التقابل في الجميع
ظاهر الا مقابلة الاتقاء والاستغناء بينه بقوله الم يجدك يتيما فاوى ووجدك عائلا فاغنى
مستغنى عنه اى تما عندك فلم يتوا واستغنى بنعمات لدينا عن نعم الجنة فلم يتوهم ان يكون
الاستغناء مستلزما للعدم الاتقاء المقابل للاتقاء فنى هذا المثال تنبيه على ان المقابلة قد تدرك
من الطباق وقد يدرك تماهو سلمى بالطباق لما مر من ان مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء قبيل
المعنى بالطباق مثل مقابلة الشدة والرخاء وزاد السكاكى فى تعريف المقابلة قيدا خر حيث قال
هى ان يجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما واذا شرط هيهنا اى فيما بين المتوافقين
والمتوافقات امر شرط ثمة اى فيما بين الضدين او الاضداد ضده اى ضد ذلك الامر كما سيتبين الا
يتبين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده اى ضد التيسير
وهو التعسير للعسر عند قوله فسنيسره للعسرى مشتركا بين اضدادها اى اضداد تلك المذكورات
وهى البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون بيت الحى ولا ميت من المقابلة لانه اشترط فى
الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط فى الكفر والاخلاص ضده ومعنى اى من المعنوى من الحياة والنظر
ويسمى التناسب التوفيق ايضا والايتلاف والتلفيق ايضا وهو جمع امر ومما يناسبه لا بالتضاد
والمناسبة بالتضاد ان يؤتى بمعنى ومقابلا للاخر وبضد الصفة يخرج الطباق وذلك قد يكون
بالجمع بين الامرين نحو والشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلثة امور نحو قوله اى قول
البحترى فى صفة الايوان الفتى المتطفات اى المحنيات من عطف العود ومطفه حناء بل الاسهم
مبرية اى منحوتة من براه نحته بل الاوتار جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بان يقيد
كقول بعضهم للهلبى الوزير انت انيقها الوزير اسمه يعيش الوتوفيق يوسف العدل الخ
الخلق وقد يكون بين اكثر كقول ابن وشيق اصح واقوى ما سمعناه والذى من الخبر الاثور
منذ قديم احاديث بروينها السيول عن الجهابذ عن الجهابذ عن كفى الامير تميم فاربنا سبة بين
الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية وكذا المناسبة بين الجهابذ
والبصوكفى بتميم مع ما فى البيت الثانى من صحة الترتيب فى الضعة اذ جعل الرواية لصاغر عن كابر
كما يقع فى سند الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطر اصله البحر على ما يقال والبحر اصله كف
الممدوح على ادعاء الشاعر ومنها اى ومن مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان

يختم الكلام بما يناسب ابتدائه المعنى والمناسب قد يكون ظاهرا نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك
الابصار وهو اللطيف الخبير فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار والخبير يناسب كونه مدركا
للاشياء لان المدرك الشيء يكون خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان
تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم فان قوله ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد
التأمل ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن استحق العذاب لانه ليس فى قهر احد يرد عليه
حكم فهو العزيز اى الغالب من عزه يعزه غلبه ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الا
حتراس لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشيء فى محله اى ان لم تغفر لهم مع استحقاقهم
العذاب فلا اعتراض عليك لاحد فى ذلك والحكمة فيها غامضة ويلحق بها اى براعاة الظيرين
يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين
هيهنا نحو والشمس والقمر بحسبان والنجم اى النبات الذى ينجم اى يظهر من الارض ولا ساق له
كالبقول والشجر الذى له ساق لبعد الان اى يقادان الله تعالى فيما يرى بهذا المعنى وان
لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما ولهذا يسمى ايهاما
التناسب كما مر فى ايهام التضاد ومن ايهام التناسب بيت السقط وهو ان يكون تحت لام ولم
يكن بلا ليوم الرسم عيرت النطف المحول الشاقة المهزلة وهى مجرورة معطوفة على الرسم
فى البيت السابق تحمل عن الربوع الامانى فادة لها من مقيل فى مما كها رهط وانون هوا
المعروف من جرو منا لجمع شبه بها الناقة فى قلة الاحتمال وليس المراد بها المحوت على ما وهم
اسم فاعل من رباه اصبت ربيته وكذا لك بل اسم فاعل من ولا الرباعى اذا وقى يسوقها و
اراد بالنطف ما نقاطر على الرسوم من المطر وقوله يوم الرسم صفة راد والمعنى تحمل هذه الجميعة عن
تركب من النوق ما هى فى الضمر والاحتفاء كالنون يركبها الاعراب لغارة الاطلال فيضرب بها
اذ لا حوال بها من شدة الهزال يريد ان مراكب هذه الجميعة معان ذوات اسنمة فحى ذكر المحوت
والنون والراء والدال والنطف ايهام ان المراد بها معانيها المناسبة واما ما يتبعهم با
لتعويض من قولهم برد مفوف للذى على لون وفيه خطوط بيض على الطول وهو ان يوقف فى ا
لكلام بمعان متلائمة وجمل مستوية المقادير ومتقاربة المقادير كقول من يصف سحابا تسربل
وشيا من خز فيه تطرز مطارفها طورا من البرد فكا نما
دمع بلا عين وضحك بلا ثغر يلبس للاسرار والوشى ثوب منقوش والخز مذ جمع

Mehmet Ali Ayni

ان يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهي انسان هو والحجاج الهوى ونهي
الجزاء بين اصاخته الى الواشي ولجاج الهجران لا يعرف احد يقول بالمزاوجة في مثل قولنا اذا جاءني
زيد فاضرب عمرا الجملة فانعت عليه ومنها ان يعكس المعنى العكس والتبديل وهو ان يقدم في الكلام جزء على
جزء اخر ثم يؤخر ذلك المتقدم عن الجزء الاخير والعبارة الصريحة ما ذكره القوم حيث قالوا هو
ان تقدم في الكلام جزء ثم تعكس فتقدم ما اخرت وتؤخر ما قدمت واما ظاهر عبارة المفتاح فيصدق
على مثل قولهم وتخشى الناس والله احق ان تخشاه وقول الشاعر سريع الى ابن العم يلطم وجهه
وليس الى داعي الندى بسريع ولا يصدق على نحو ضرب يحيى غلامه اي العكس على وجوه منها ان يقع بين احد طرفي جملة
وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات العادات فان العكس قد وقع بين
العادات وهو احد طرفي الكلام وبين السادات وهو الذي اضيف اليه العادات ومعنى وقوعه
بينهما انه قدم العادات على السادات ثم عكس فقدم السادات على العادات ومنها اي ومن
لوجوه ان يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي فقد وقع
العكس بين الحي والميت بان قدم الحي والاخراج الميت ثم عكس فقدم الميت والاخراج الحي وهما متعلقا
لفعلين في جملتين ومنها اي من الوجوه ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين بحيث لا يصح جعل لهم لام
يجعلون لفظ قد وقع العكس بين هم وهو حيث قدم هم هنا على هم ثم عكس فاخر من هم وهو لفظان
واقعان في طرفي جملتين وكذا ان يقع بين طرفي الجملة كما قالت الخوارج للخوص ويلها ارجاء
شباني في الجنون فنون فجنني عاطيا الفنون وحظها تبين لي ان الفنون جنون ومنها اي من
المعنوي الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض اي بنقضه وابطاله لنكتة كقول اي نوايب
قف بالديار التي لم يعفها القدم بلى وغيرتها الاروام والديم فان قوله بلى يعفيها القدم رجوع عن
نظائر لك الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه وينقضه بانه قد غيرتها الرياح والامطار
مطار لكنه وهو اظهارها والكآبة والحزن والحيرة والدهش حتى كانه اخبر اولا بامر ثم تخوف ثم رجع
اليه عقله والحاق بعضهم الافاقة فقط كالعائد السابق قائلا بالاول اضافها القدم وغيرها الارواح
القديم ومثله فان لهذا الدهر لا بل لاهله ومنها اي من المعنوي التورية وتسمى الايهام ايضا
وهو ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية وهو ضربان
مجردة وهي التورية التي لا تلائم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى
فانه اراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولكن لم يقرن به شيء مما يلائم المعنى القريب الذي هو

الاستقرار ومرشحة عطف على مجردة وهي التي تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب الملتبس به عن البعيد المراد
اما بلفظ قبل تمام الكلام بكذا اراد بيده معناه البعيد على القدرة وقد قرن بها ما يلائم
المعنى القريب على الجارحة المخصوصة بوصف يزينها او بلفظ بعده كقول الفاضي الفضل بن عياض نصف
ربعا بارد الا والعز الزم وجلول المدن خوفت فانفرق بين الجدي والحمل بعينه كان الشمس يكرهاد
طول مدته اصارت خوفه قليلة العقل فتزلت في برج الجدي وان الحلول برج الحمل اراد بالعز الذل
معناها البعيد عن الشمس وقد قرن بما يلائم المعنى القريب الذي لبرج الحمل يحيى الموتى اراد حيث ذكر
لخوفه وكذا ذكر الجدي والحمل وقد يكون كل من المؤيدة بين توشيحا للاحوى كبيت القطعة اذا صدق الهوى
مروءة ثم للفتى ومكارم لا تخفى وان كذب الخيال اراد بالجمل الخط والبخ الجماعة من الناس قبل الخ
الخيلة فان قلت فاذن كصاحب الكشاف في قوله ثم الرحمن على العرش استوى انه تمثيل لانه لما
كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يراد ان الملك جلوس كناية عن الملك والمراد اشتع
ههنا المعنى الحقيقي صار اعجازا كقوله ثم قالت اليهود يد الله مغلولة اي هو بخيل بل يداه مبسوطتان
اي هو جواد من غير تصور يد ولا غل وبسط والتعبير بالنعمة والبخل المتضمنين من ضيق العطن والمراد
من هذا البيان مسوق اعوام كذا قوله ثم والسماء بنيناها بايد تمثيل وتصوير لعظمته وقوله على
كثير مما عبروا به بالايدي الى وجه حقيقة او مجاز بل يذهب الى الخذلان والفلاصة من الكلام
من غير ان تحمل لمفرداته حقيقة او مجازا وقد شدد النكير على من يعتبر اليد بالنعمة والايدي بالقدة
والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انهم وان كانوا يقولون
المراد باليمين القدرة فذلك تفسير منهم على الجملة وقصدهم الى نفي الجارحة وتبرئة خوفا على
انفسهم من خطرات تقع للجهال واهل التشبيه والا فكل ذلك من طريق التمثيل قلت قد جوى
المفتاح في جعل الايتين مثالين للتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين ومنها اي
اي من المعنوي الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بضميرين
او اشارة او نحوهما اي احد المعنيين الاول بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه الاخر او يراد باحد ضميريه اي ضميري ذلك اللفظ احدهما
اي احد المعنيين ثم يراد بالاخر اي بالضمير الاخر معناه الاخر او الاول كقوله اذا نزل السماء بارض
قوم رعيناه وان كانوا غضابا اراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع اليه في رعيناه النبت والمراد باحد
الضميرين الراجعين الى الغضا وهو الجمر وفي الساكنين المكان وبالاخر هو المنصوب في شبوه بان جوانحي
الضميرين الراجعين الى الغضا وهو الجمر وفي الساكنين المكان وبالاخر هو المنصوب في شبوه بان جوانحي

سلمان بن مرين من نوع المدح او غيره كقوله اى قول لوطواط ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير
يوم حجا، نوال الامير بدرة عين هي عشرة الاف درهم ونوال الغمام قطرة ماء ومنه اى من
معنوى التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة كل اليه على التعيين وبعد القيد يخرج عنه اللف
والنشر فان هذا كذلك فيكون التقسيم عندهم اعم من اللف والنشر والعامل ان يقول ان ذكر
الاضافة معين عن هذا القيد فليس في اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر غيره ما لكل حتى ضيفه
السامع البه ويرده عليه فليتامل فانه دقيق كقوله اى قول المتلمس ولا يقيم على ضيم اى ظلم يراد به
الضيم ويرجع الى المستثنى منه المقدر العام اى لا يقيم احد على ظلم يراد ذلك الظلم به ذلك الاحد الا
الاذلان هذا استثناء منقطع وقد استدل به الفعل اعني لا يقيم في الظاهر وان كان في الحقيقة مسند
الى العام المحذوف غير اللحي العير الجاهل الوحشي والاهلي وهو المناسب هيهنا والوقد هذا اى غير
اللحي على الخشب اى الذليل المربوط بوتد هو تشبيه مضمر بليغ اى يذل ويشق
بالسير فلا يرفأ اى لا يرق ولا يرحم له احد ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول ليطمع الخشب
والى الثاني القبح على التعيين فان قلت هذا وذاك متساويان في الاشارة الى القريب وكل منهما
يحتمل ان يكون اشارة الى البعيد والى الوتد فلا يتحقق التعيين حتى يكون البيت من قبيل اللف
والنشر قلت لا نسلم التساوي بل هو خروج الشيء اما الى ان القرب عنه اقل واما تحقيقا الى تغيير ما
فيكون اشارة الى العير اللحي وليس فيه ما جعلت هذا اشارة الى العير اللحي وهذا الى الوتد او بالعكس
يجعل التعيين غاية ما في الباب ان التعيين محتمل ومثل هذا لا يمنع في اللف والنشر فليتامل
ومعنى اى من المعنوي الجمع مع التفريق والجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد ثم اضافة كل الى ما لكل
كقوله اى قول لوطواط وجوهكم كالنار تم فرق بينهما بان ادخال الوجه في جهنم الضوء وادخال القلب من جهة الحر و
الاحتراق ومعنى اى من المعنوي الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد ثم حكم ثم تقسيم او بالعكس
اى تقسيم متعدد ثم جمع تحت حكم فالاول كقوله اى الجمع ثم التقسيم كقول الخطيب حتى قام
الحمد وجع وهو سيف لدولة ولمنبر ين الاقامة معنى التسليط عدها بعلى تقال على الرجال من
جمع ربض وهو ما حول المدينة ثم خص بما هو من بلاد الروم تسمى بيرا الروم والصلبان جمع
صليب لنصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وهو معبد النصارى وحتى متعلق بالفعل في
البيت السابق اعني قاد المغانب يعني قاد العساكر حتى قام حول هذه المدينة وحاصرت

بالروم وهذه الاشياء فقد جمع في هذا البيت شقاء الروم بالمدوح اجمالا الا انه يشمل القتل و
النهب والسبي وغير ذلك ثم قسم في البيت الثاني وفصله فقال للبيض ماتكوا والقتل ما ولدا
لم يقل من نكحوا ومن ولد والبوا فقط والنهب ما جمعوا والنار ما ذروا ولان في التعبير عنهم
بلفظ ما دلالة على الاهانة وقلة المبالاة بهم حتى كانهم ليسوا من جنس العقول وذكر صاحب
المفتاح قبل هذا البيت قوله الدهر معتد وكاسيف منتضى وارضهم مصطاف ومرتبع وقال
قد جمع فيه ارض العدو وما فيها في كونها خاصة للمدوح ثم قسم في هذا البيت والمذكور فيها
وانا من نسخ ديوان الى الطيب وما وقع على الشرح موافقا لما اورده المصنف وقوله الدهر
معتد ربما قاله للسبق ما تكوا بابيات كثيرة والثاني كقوله اى التقسيم ثم الجمع كقوله احسانا
بن ثابت قوم اذا حاربوا ضاروا لاعدائهم وان طلبوا الضغ في اشياعهم اى اتباعهم في
انصارهم نفعوا سجية اى غريزة وخلق للاستغراق ان الخلائق جمع خليقة وهي
الطبيعة والخلق فاعلم شرها البدع جمع بدعة وهي في الاصل الحدث في الدين بعد الاسلام
والمراد هيهنا مستحدثات الاخلاق لا ما هو كالغرائز منها قم في البيت الاول حضر المدوحين
المرضي الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها في البيت الثاني في كونها سجية حيث قال سجية تلك
منهم وضمير اى من المعنوي الجمع التفريق والتقسيم ولم يتعرض لتعيين كونه معلوما مما سبق
من تعيين اوان هذه الامور الثلثة كقوله تعالى يوم يأتي بعضي يأتي الله اى امره او يأتي اليوم اى هوله
والظرف منصوب بما ضمنا واذكر له بقوله لا تكلم نفس بما ينفع من جواب وشفاعة الا باذنه اى باذن
الله كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا في موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن
لهم فيعتذرون في موقف اخر والمأذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر الباطل
فيهم اى من اهل الموقف شقي وجب له النار بمقتضى الوعيد وسعيد وجبت له الجنة بمقتضى الوعد
فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق لوفور احواج النفس والشهيق رده هالدين فيها
ما دامت السموات والارض اى سموات الاخرة وارضها لانها دائمة مخلوقة للابد وهي عبارة عن
التابيد ونفي الانقطاع كقول العرب ما قام بثبير وما لاح كوكب يخبر ذلك الا ما شاء ربك ان
ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض
الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ اى غير مقطوع غير كذلك ممتد الى غير النهاية فان لك ما يعني
الاستثناء في قوله الا ما شاء ربك قلت هو استثناء من الخلود في عذاب النار ومن الخلود في

هو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية التي لا يحتمل النقيض بوجه ما وتعدى للاقه
ليس فيها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح الجفنة بالسام فتكون النعمان من ذلك حلف
ولم ترك ليفيك دمية هي ما يريب الانسان ويغلطه ويراد به الشك وليس وراء اظلم للريب مطلب
اي هو اعظم المطالب في الحلف براعة الاحلاف لئن كنت قد بلغت عني خيانة لمبلغك الوشاة
اغش من غش اذا خان والكذب والالم في لئن كنت موطنا للقسم وفي لمبلغك جواب
القسم ولكنني لست امرأ لجاجا من الامر فيه اي في ذلك الجانب والدبر السالم فسكوتا اي
موضع يتردد فيه لطلب الرفق وصقيع من زاد الكلام وازاده ومذهب مالك اي في ذلك
الجانب معلولة اجوانه اذا ما مد خيمهم احكم في اموالهم والحرب فعلك اي يحكمون فيها كما
اموالهم عفوا منهم ويفيض المنوال عندهم كما تفعل ان في قومك اراك اصطنعتهم واحسنت اليهم فلم
تزهم في مدحهم اياك ذبيانيا يعني لا تلمهم ولا تعاتبهم على مدح الجفنة وقد احسنوا الى كما لا تلوم
قومها مدحوك وقد احسنت اليهم فكما ان مدح اولئك لك لا يعد ذنبا كذلك مدحهم لمن احسن
اليهم وهذه الجملة على صورة التمثيل الذي يعتبر الفقها فيها ساد ويمكن رده الى صورة قياس استثنائي
بان يقال لو كان مدحي للجفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك ايضا ذنبا لكن اللازم باطل
فكذا الملزوم ومحمد وعلى صورة القياس الاقتراني فحواه تم وهو الذي يبدئ الخلق ثم يعيده
وهو اهون عليه اي الاعادة اهون واسهل عليه من البدء وكل ما هو اهون فهو اد خل في الامكان
فكان الاعادة ادخل في الامكان فحواه تم حكاية عن ابراهيم فلما اقل قال لا احب الآفلين اي الغير
افل وفي ليس اقل فالقرابس برفي ومنه اي من المعنوي حسن التعليل وهو ان يدعي لوصف
علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي اي بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة ولا يكون واضحا
لما في نفس الامر بحيث يجب ان لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع والا لما كان
من محسنات الكلام لعدم تفوق فيه كما تقول فعل فلان اعاده لدفع ضرهم ويقصد ظهور فساد
ما يتوهم من ان هذا الوصف غير مفيد لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي ومنشأ هذا
الوهم ان سمع ارباب العقول ان لا تعتبر الا في مقابل الحقيقي ولو كان الامر كما توهم
ان يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع وهذا ربما اضحى لان الصفة التي ادعي لها
علة مناسبة اما ثابتة فتصلح بيانا علة او غير ثابتة اد لا اثباتها والا والحالة ان لا يظهر لها في

في العادة علة وان كانت لا تخلو في الواقع عن علة لكن قوله اي يحول الى العيب المحك اي الى شيء
نائك اي عطلت السحاب وانما حمحمت براي صارت محمومة بسبب نائك وتعوقت عليها
صيبه الرجحاء اي فالمصبوب من السحاب هو عرق الحمى فتزول المطر من السحاب
صفة ثابتة له لا يظهر لها علة في العادة وقد علل بانه عرق حماها الله تعالى بسبب عطاء الممدوح
او يظهر لها اي لتلك الصفة علة غير العادة المذكورة ان لو كانت علتها هي المذكورة كانت
المذكورة علة حقيقية فلا يكون من حسن التعليل لقوله اي قول ابي الطيب ما ريد قتل قادير
ولكن يريد احياء ما يرجو الذئاب فان قتل الاعداء اي قتل الملوك اعدائهم انما يكون
في العادة لدفع مضرتهم حتى يصونوا لهم مملكتهم عن منازعتهم لا لما ذكره من ان طبيعة الكرم
قد غلبت عليه ومحبته ان يصدق رجاء الراجين بعثته على فعل الاعادة بما علم انه لما غدا
للحوب عدت الذئاب توجان يتبع عليها الذي من قلاهم وهذا مبالغة في وصفه بالجود
ويتضمن البيت الفخر ووصفها بالشجاعة على سبيل التجريد اي سنا هي في الشجاعة حتى ظهر ذلك
للحيوانات البهيم من الذئاب وغيرها فاذا غدا للحرب وجب الذئاب ان تنالوا من لحوم
اعدائه ويتضمن ايضا مدحه بانه ليس ممن يسرف في الفتك طاعة للغيظ والحنق اي ليست
قوته الغضبية متصفة بوصف الافراط ويتضمن ايضا قصور اعدائه عن قدره فرارا منهم وانه لا
يحتاج الى قتلهم واستيصالهم والثاني اي الصفة العينية الثابتة التي اريد اثباتها اما مكنة كقوله
اي قول مسلم بن الوليد باوشيا حسنت فيها اساءتي نعمى حذار ثنائي اي حذار محاباتك اياي
اي لساني يعني من الفرق فاتا استحسان اساءتي بعلمي لكن لما خالف الشاعر الناس
فيما حيث لا يستحسن الناس اساءة الواشي ولان كان ممكنا عقبة اي عقب الشاعر استحسانا
اساءة الواشي بانه حذاره اي حذار الشاعر منه اي من الواشي نجى اساءة اي لسان
عين الشاعر من الغرق في الدموع حيث تولت البكاء منوطا منه اي وعين ممكنة عطف على انها
ممكنة كقوله هذا البيت المعنى وقد وجد بيتا فارسيا في هذا المعنى فترجمه لكن يشترط في الجواز
جلدة لما رأيت عليها عقد منخلق من انطوى اي شدة انطاق وحول الجوزاء كواكب بقاطا
لها انطاق للجوزاء فيه الجوزاء اخذ منه الحمل وح صفة عين ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المصنف
وفيه نظر لان المفهوم من الكلام على ما هو اصل لو من امتناع الجزاء لامتناع الشرط ان يكون
تنير الجوزاء اخذ منه علة لوقوع عقد انطاق عليها وقوع عقد انطاق عليها اعني الحالة

قوله بالمنطق بيّن الحال الشبيهة بانطاق المنطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنتيجة خدمة المدح فيكون هذا من الضرب الاول قوله ايحملك نائل السحاب البيت فمن نحو اشارات الانطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها بنتيجة المدح فقد اخطأ من ثلاث حديث نطاق الجوزاء اشهر من ان يمكن انكاره بل هو محسوس والمراد به الحالة الشبيهة بانطاق المنطق ولان المصنف قد صرح في الايضاح بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون لو في البيت مثل ما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اعني لامتناع فساد السماء والارض لامتناع انتفاء الشرط فيكون رفيقا ما على الجزاء من هيئة الانطاق علة لكون نتيجة خدمة المدح اي دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الالهة والحاصل ان العلة المذكورة قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما في القوسين الاوليين لان ثبوته معلوم وقد يقصد كونها علة للعلم به كما في الاخوين لعدم العلم بثبوته بل الغرض اثباته فاذا جعلت نتيجة خدمة المدح علة للانطاق كان من الضرب الرابع قلت اذا جعل الانطاق دليلا على كون النتيجة خدمة للمدوح كان من الضرب الرابع فيصح القيل قلت لا يخلو عن تكلف لان الظاهر من قولهم ان يدعي لوصف علة مناسبة انها علة لنفس ذلك الوصف لا للعلم به والحق هنا ان نحسن التعليل ما بني على المشاكلة ولكونه مبنيا على التسليم يجعل من حسن التعليل لان مدعاه واصل الدعاء والتسليم بناء على قوله اي قولا لي علم كان السحاب الغرّ جع الاغر والمراد السحاب المطرة الغزيرة الماء غيثين تحتهما جيشا فانا توقا اراد توقا بالهمزة فخففها اي ما تركن لهن مدافع والضمير في تحتهما لارتبة البيت التالي قبله وهو قوله ربق شفعن ريح الصبا بشيمها الى الكثيب حتى جادها وهو هامع يعني سقته الريح المرتبة اليها وجاد من الجود وهو المطر العظيم القطر والهامع الساكن فهذا دليل على ان السائل نوّل المطر من السحاب بانه غيث جيشا تحت تلك الولي فحثي تولّى عليها وهذا البيت ذيل الى قوله محمد بن وهيب طالا عليهما الامد دسا فلا علم لا اضل لبيا لبلى كانا ما وجدا بعدك الا حبة مثل ما اجد وقال بعض النقاد فسر هذا البيت فهم مقالا ولا ارى تبيينه نفسه ولا ادري ما هذا التفسير قلت وجه هذا التفسير انه قصد به المبالغة لمطلع القصيدة وهو قوله الا ان صدري من غرامي بلاقع غبينة شاقتني الديار البلاقع وفي بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل فوله لكان السحاب الخ وعلى هذا فالضمير في تحتهما الديار

البلاغ

البلاغ

قوله الثاني ان يثبت الخ صفة مدح آه ينبغي ان يقيد بعدم العموم حتى
يصح عدم
الخالف من الجملة الأولى
والا فعليه كما لفلان جميع الا
خلافي الكافي الا انه مشتمل على بحور وهذه بضاعتان
والعجب ان نفيه عنه في الايضاح قوله بأنه معروف كذلك
افلا فجيزا جواز تعلق جميع بما لك باعتبار قيد الثاني ثم تعلقه
الاولى الظم الآتي اراد بالاثبات عدم النفي وفيه ما فيه منع

قوله وبعد يعني جيزه الا ان الاقع عرفا عادة لا يجوز ورود ما بعد منصوبا ولا
منونا الا شاذا وكون بعض النحاة ذكره لا يفيد كونه فصيحا
قوله الا ان يقال الخ اقول ان اراد بالاستثناء المعنى المصدري
فالاضافة بيانية وان اراد به المعنى الحاصل بالمصدر
فالاضافة لامية
قوله الاول آه الظاهر ان المراد بالاول ما يقابل الثاني
الآتي وبالثاني ما يقابل الاول
قوله الاول ان قدر دخول اللام فيه فظاهر
وان لم يقدر فلان الاول
قوله الثاني آه الظاهر ان المراد بالاول ما يقابل الثاني
الآتي وبالثاني ما يقابل الاول
قوله الثاني آه الظاهر ان المراد بالاول ما يقابل الثاني
الآتي وبالثاني ما يقابل الاول

قد عرفت في اصول الفقه واذا كان الاصل في الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما يتبين
وهو المستثنى منه هو اخراج شيء مما قبلها اي مما قبل الاداة وهو المستثنى منه بغير
يوقع في وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا من افراد ما قبلها من النفي ويريد
اثباته حتى يعيد فيهم شيء من العيب في توهم الشيء اي ظنه شيء وادعى غيره فاذا وليها الا فاد
صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاز الاتيان بعد من المدح على الذم
والاشعار بانهم يحمدون حتى يستثنى فاخطر الى استثناء صفة مدح مع ما فيه من نوع
خلابة وتاخيذ للقلوب والضرب الثاني من تاكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت لشيء صفة مدح
ويعقبها اداة استثناء اي بذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشيء اداة استثناء يليها صفة
مدح اخرى لذلك الشيء نحو انا افصح العرب بيد اني من قريش وبيد بمعنى غير وهي اداة
الاستثناء واصل الاستثناء فيه اي في هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعا كما ان الاستثناء
في الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غيرا داخلا في المستثنى منه وهذا لا ينافي قولهم ان الاصل
في ظن الاستثناء هو الاتصال فليتامل الكنه اي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لم يفد
متصلا كما في الضرب الاول بل يبقى على حاله من الانقطاع لا تراه يرد في هذا الضرب صفة ذم
منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها واذا لم يفد الاستثناء في هذا الضرب
متصلا فلا يفيد التاكيد الا من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب الاول
وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر المستثنى منه يوهم اخراج شيء مما
قبلها من حيث انه استثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء التاكيد ولا يتاتى فيه
التاكيد من الوجه الاول اعني دعوى النفي بقرينة لانه مبني على المتعلق بالمحال المبني على تقدير
الاستثناء متصلا وهذا اي وليكون التاكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني فقط كان اخر
الاول افضل لافادته التاكيد من الوجهين واما قوله لا يتموّلون فيها الغوا ولا تاثيما فيحتمل
ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام داخلا في اللغو فيفيد التاكيد من وجهين
وان يكون من الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء من اصله منقطعا و
يحتمل وجها اخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة
واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لو لا ما فيه من فائدة
الاكرام وكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو وقيل لا يسمعون فيها لغوا

ولا تاثيما الا قيلا سلاما سلاما يمكن حمله على كل من وجهي تاكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ويمكن
حمله على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء المتصل لان قوله سلاما وان امكن جعله
من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل التاثيم وهو النسبة الى الاثم وليس لك في الكلام
ان تذكر متعددين ثم تنافي بالاستثناء المتصل من الاول مثل ان تقول ما جاءني رجل الا
امرتك الا زيدا او لو صدقت ذلك كان لواجب ان تؤخذ كرا الرجل ومعنى اي من تاكيدا
لمدح بما يشبه الذم صوب خوصوان فوقي بالاستثناء مقرنا او يكون العامل بما فيه معنى الذم
والمستثنى بما فيه معنى المدح نحو وما نقموا منا الا ان امنا بايات ربنا اي ما عيب منا الا اصل
المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بايات الله تعالى بين نقم منه واستقم اذا عاب وكره وعليه
قوله تعالى قل يا اهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان امنا بالله وما انزل الينا فان الاستفهام فيه
للانكار فيكون بمعنى النفي وهو كالضرب الاول في افادة التاكيد من وجهين لا استدراك
الدال عليه لفظ لكن في هذا الباب اي باب تاكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء في افاده
المراد كما في قول ابي الفضل يمدح الزمان واهله

لكنه النوك مع اثرائهم سوى انه الفقر لكنه الموت

قوله لا يسمعون فيها لغوا الخ اقول ان مثل قوله

بيد اني من قريش وقوله الكنه الموت استدراك يفيد من الثاني ما يفيده هذا الضرب من
الاستثناء لا استثناء منقطع والا فيرد عليه لكن ومعنى من المعنوي تاكيد الذم بما
يشبه المدح وهو حصر بان احد هما ان لا يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم لرفيعة
دخولها فيها اي دخول صفة الذم في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء الى
من احسن اليه وانما ان يثبت لما ينفى صفة ذم وتعقب باداة استثناء يليها صفة ذم اخرى
لرفيعة كقولك فلان فاسق الا انه شجاع فالضرب الاول يفيد التاكيد من وجهين والثاني
من وجه واحد وتخصيصها على قياس ما مر في ضرب الاخوا اعني الاستثناء المفرغ
نحو لا يرحم منه الا جاهل والاستدراك بنحو بيد انه لا استثناء ونحو جاهل لكنه فاسق
ومعنى من المعنوي الاستتباع وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح لشيء اخر كقوله
اي قول ابي الطيب تهنئة بمن الاعادي الوحوشية اي جعلته لشيء الدنيا بانك خالد مدة
بالنهاية في الشجاعة اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث اعادي لخلد في الدنيا على وجه يستتبع
مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا مهنأة بخلوده ولا معنى

سلاما الا قيلا سلاما سلاما يمكن حمله على كل من وجهي تاكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ويمكن
حمله على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء المتصل لان قوله سلاما وان امكن جعله
من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل التاثيم وهو النسبة الى الاثم وليس لك في الكلام
ان تذكر متعددين ثم تنافي بالاستثناء المتصل من الاول مثل ان تقول ما جاءني رجل الا
امرتك الا زيدا او لو صدقت ذلك كان لواجب ان تؤخذ كرا الرجل ومعنى اي من تاكيدا
لمدح بما يشبه الذم صوب خوصوان فوقي بالاستثناء مقرنا او يكون العامل بما فيه معنى الذم
والمستثنى بما فيه معنى المدح نحو وما نقموا منا الا ان امنا بايات ربنا اي ما عيب منا الا اصل
المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بايات الله تعالى بين نقم منه واستقم اذا عاب وكره وعليه
قوله تعالى قل يا اهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان امنا بالله وما انزل الينا فان الاستفهام فيه
للانكار فيكون بمعنى النفي وهو كالضرب الاول في افادة التاكيد من وجهين لا استدراك
الدال عليه لفظ لكن في هذا الباب اي باب تاكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء في افاده
المراد كما في قول ابي الفضل يمدح الزمان واهله

لكنه النوك مع اثرائهم سوى انه الفقر لكنه الموت

قوله لا يسمعون فيها لغوا الخ اقول ان مثل قوله

بيد اني من قريش وقوله الكنه الموت استدراك يفيد من الثاني ما يفيده هذا الضرب من
الاستثناء لا استثناء منقطع والا فيرد عليه لكن ومعنى من المعنوي تاكيد الذم بما
يشبه المدح وهو حصر بان احد هما ان لا يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم لرفيعة
دخولها فيها اي دخول صفة الذم في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء الى
من احسن اليه وانما ان يثبت لما ينفى صفة ذم وتعقب باداة استثناء يليها صفة ذم اخرى
لرفيعة كقولك فلان فاسق الا انه شجاع فالضرب الاول يفيد التاكيد من وجهين والثاني
من وجه واحد وتخصيصها على قياس ما مر في ضرب الاخوا اعني الاستثناء المفرغ
نحو لا يرحم منه الا جاهل والاستدراك بنحو بيد انه لا استثناء ونحو جاهل لكنه فاسق
ومعنى من المعنوي الاستتباع وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح لشيء اخر كقوله
اي قول ابي الطيب تهنئة بمن الاعادي الوحوشية اي جعلته لشيء الدنيا بانك خالد مدة
بالنهاية في الشجاعة اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث اعادي لخلد في الدنيا على وجه يستتبع
مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا مهنأة بخلوده ولا معنى

معنى لتهنئة احد لشيء لا فائدة له منه قال علي بن عيسى الربعي وقيل اى في الحديث وجهان
اخوان من المدح احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال وهذا مما ينبغي عن علو الهمة وثانيهما
انه لم يكن ظالما فقام اى قام فتقوليه لانه لم يقصد بذلك الا صلاح الدنيا واهلها وذلك
لان تهنئة الدنيا انما هي تهنئة لاهلها فلو كان ظالما في قتل من قتل لما كان لاهل الدنيا سرور
بقتله ومنشأ من المعنوي الاول ما يوجد في الشيء ذاته فيه منه وهو ان يضمن كلام
سبق لمعنى مدحا كان او غيره معنى او منصوبا مفعولا ثانيا ليتضمن قد اسند الى المفعول الاول
وهذا المعنى الثاني يجب ان لا يكون مبتذلا جدا ولا يكون في الكلام اشعار بانه مسبوق لا محيص
قال ابو القاسم الآمدي في المقدمة اذا وجد في شعر المحدث شيء يقصر عنه شعر المتقدم
فهم انما ودع امرئ القيس منازل الاحبة بسقط اللوى وحومانة الدراج وتوضح فالمقراة
لم يقف على الاطلال ويبكي فيها ويستوقف الرفاق لاجلها ولكنه اراد ان يذكر انه قد
جاوز منازل الاحبة وتخطاها وانه لم يقصد الا لذكر ما جاوزه وتخطاه فكيف يكون مقصرا
عن المحدث الذي قصد الى ذكر ما وقف عليه وبكى فيه ولو جعل المحدث مقدما لكان قريبا
منه وهو ان لا يستتم الكلام في المدح وغيره والاختصاص الا باستتمام المدح كقول ابي الطيب
اجفانه كاقاحي غدا بها على الاقحوان الدوي فانه خص وصف الليل بالطول الكائن من الدهر بعينه
لكثرة تقلبه لاجفانه في ذلك الليل كاقاحي غدا على الاقحوان الدوي وقوله معنى انواره دبر الجفن اعم
من ان يكون واحلا كالحاجبين ابي الطيب والكثة كما في قول ابن نباتة لا بدلي من تهنئة لك بقدومك
لمن في محل وضع الحلم عندك فائدة وهي في الغرابة بحيث كفى عن ذلك بالاستفهام
عن وجود خليل صالح الان بوجود حلمه وضمن الفخر بذلك شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث
خرج الاستفهام مخرج الانكار تنبيها على ان لم يبق في الاخوان من يصلح لهذا الشأن وبتر بذلك
على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا لكن لما كان مريد الوصل هذا المحبوب الموقون على الجميل
المتناقص للحلم اعزم على ان لا يجد من يصلح لان يوجد حلمه او عدمه اياه فان الودائع تستعاد اخو
الامر ومنشأ من المعنوي التوجيه وليسمى محتمل الضدين وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين
كقول من قال للاعور يحكي عمرا اخاطبك ام عمرا وقد اثبت عينيه سواء فانه يحتمل تمني ان يصير العين
العوراء صحيحة فيكون مادحا وتمني ان يكون الصحيحة عوراء والعكس فيكون ذاما قال المكاكي ومنشأ من التوجيه
متشابهات القرآن باعتبار وهو احتمالها للوجهين وتفارقه باعتبار اخر وهو انه يبحث التوجيه
استواء الاحتمالين وفي المتشابهات احد المعنيين قريب والاخر جيد ولهذا قال المكاكي والقريب متضارعان
متشابهات القرآن من قبيل التورية والايهام ومنشأ من المعنوي الفرق الذي يراد به الجمع كقوله

اذا ما بنى ما شئت فعال بعده عن ذا كيف اكلك للنصب ومنشأ من المعنوي نحاها العاكر
وهو كما سماه المكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة وقال لا احب تسميته بالتجاهل اورد
في كلام الله تعالى كقوله تعالى في قول الجارية يا بشرى هذا غلام وهو من نواحي دياركم مالك مورقا
من اوراق الشجر صار ذا ورق كاتما لم يخرج على اين طريق فهم تجاهل ان الشجر لم يخرج على اي
طريق لكنها جاءت فاستعملت لفظ كان الدال على الشك وبهذا يعلم ان ليس يجب في كان
ان يكون للتشبيه بل قد يستعمل في مقام الشك في الحكم والمبالغة اي كقول المبالغة في المدح كقوله
اي هذا البصري المكي برق سرى ام ضوء مصباح ام ابيض امتها بالمنظر الضاحي اي اظهر بالغ
في مدح ابيض امتها حيث لم يدر في بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح او المبالغة الذم في قوله اي
قل لي بصير فما ادري وسوف يحال الدهر بيني وبينكم ام لا اصير ام بناه فيه دلالة على ان القوم الرجال
خاسة والندالة اي الفجور والدهر في الحقيقة قول ابي الحسين بن عبد الله نائلة يا ظبيات
القاع هو المستوى من الارض هل ثم ليال اي منين ام ليلي من العنبر في اضافة الليلي الى ضمير
اولا والتصريح باسمها الظاهر تأنيا للذة ومن هذا القبيل خطاب الاطلال والرسوم والمنازل
والاستفهام منها كقوله امعتوق حتى سلام عليكما هل الأرمن الاولى مضين رواجع
يرجح التسليم او يكشف المعنى ثلاث الاثافي والديار البلاقع وكالتصغير كقولهم حكاية
عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد يعنون محمدا
صلى الله عليه وآله وسلم كان لم يكونوا يعرفون منه الا انه رجل ما وهو عندهم اظهر من
الشمس وكالتعريض في قولهم انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين ولغيره ذلك من
الاعتبارات ومنشأ من المعنوي القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان يثبت صفة لشيء بدليل
لغيره كاية من نفى ثبت لذاك النفي حكم مشبها غيره اي فنفيت ان في كلامك تلك
الصفة لعجزه ذلك النفي من غير ان تعرض لثبوتها لغيره عندك اي من عجزان تعترض لثبوت
ذلك الحكم لغذلك الغير او لا تقام عن ذلك الغير نحو قولهم ان ذهبت الى المدينة لتجدن الا
منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية
عن فريقهم والاذل كناية على المخبثين وقد اثبتوا العز لفريقهم المكنى عنه بالاعز لا خواجه فاثبت
الله تعالى في الرد عليهم صفة العز لغيرهم فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت
ذلك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين بالعزة اعني الله تعالى ورسوله والمؤمنين ولا لغيرهم

بعض كلمة سمي التجنيس مزدوجا لا فهو اما متشابه او مفروق صرح بذلك في الايضاح فتفن
عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كان اللفظان متفقين في انواع الحروف واعدادها وهيئاتها
وترتيبها وان لم يكونا متفقين في ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق في ذلك اما
ان يكون بالاختلاف في انواع الحروف وفي اعدادها او في هيئاتها او في ترتيبها لا نهما لو اختلفا
في شيء من ذلك او اكثر حتى لم يسق الاتفاق الا في النوع والعدد مثلا او في الهيئة او العدد
فقط لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعد المتشابهين بعضهما فيما ذكر من المذكور في الاقسام الاربعة
فقال وان اختلفا وهو عطف على الجملة الاسمية اعني قوله والتمام منه ان يتفقا او على مقدر اي
هذان اتفقا فيما ذكر وان اختلفا اي لفظا المجانسين في هيئة الحروف فقط واتفقا في النوع
والعدد والترتيب سمي التجنيس محرفا لاختلاف هيئة احد اللفظين عن هيئة الاخر والاختلاف
قد يكون في الحركة كقولهم جبة البرد وجبة البرد والمراد لفظ البرد بالضم والبرد بالفتح واما لفظ
الجبة والجبة في التجنيس اللاحق ونحوه اي نحو قولهم جبة البرد وجبة البرد في كونه من التجنيس
المحرف وكون الاختلاف في الهيئة فقط قولهم الجاهل اما مفرط او مفرط لان الراء من مفرط وان
كان مشددا والمشدد حرفان وهذا يقتضي ان يكون مفرط ومفرط مختلفين في عدد الحروف
لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا فكانه
في الصورة حرف واحد قيدت غيرك في هيئة والى هذا اشار بقوله والحرف المشدد في هذا البنا
في حكم المخفف على هذا الراء من مفرط حرف مكسور كالراء من مفرط والاختلاف بينهما في
الهيئة فقط وهو اتى بالفاء من الاول ساكن ومن الثاني متحرك وهذا نوع اخر من الاختلاف
غير الاول وغيره قولهم البدعة شر البدعة وقد يكون الاختلاف في الحركة والسكون كقولهم
البدعة شر لبدعة الشر فان الشين من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء من الاول مفتوح
ومن الثاني ساكن وان اختلفا في اعدادها اي وان اختلف لفظا المجانسين في اعداد الحروف
بان يكون حروف احدهما اكثر من الاخر بحيث اذا حذف الزائد اتفقا في النوع والهيئة والترتيب
سمي المناسب ناقصا لنقصان احد اللفظين عن الاخر وهو ستة اقسام لان الزائد اما حرف
واحد او اكثر وعلى التقديرين فهو اما في الاول او الوسط او الاخر والى هذا اشار بقوله وذلك
الاختلاف اما بحرف واحد في الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق
او في الوسط نحو جدي وهزلي او في الاخر كقول الراعي تميمي من بني نمير نحو اصبح

نصول يا سيان قواضب من في من ايد صفة موصوف محذوف اي يذبون سواعد من
ايد والدلالة على مذهب الاخفش او للتبعيض مثلها في قولهم هز من عطفه وبالجملة هو الواقع
موقع مفعول يذبون وهو اما جمع عاصية من عصاه ضربه بالسيف وعواصم من عصمه حفظه
وحماه وقواضب من قضب عليه حكم وقواضب من قضب الحصاد اي يذبون للضرب يوم الحرب ايد يا
ضاربات للاعداء حاميات للاولياء صائلات على الاقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة
وربما ينتهي هذا القسم الذي تكون زيادة الحرف في الاخر مطردا ووجه حسنه ان قولهم قبل زيد
الواو كلمة كاليم في من عواصم انما هي الكلمة التي مضت وانما اتى بها تاكيدا للاول حتى ان تمكن الواو
في نعتيك وعاء معمعك انصرف عند ذلك الوهم وحصل لك فائدة بعد اياس منها
واما بالاكثر عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر معه الا قسما واحدا وهو ما يكون الزيادة في الاخر
كقولها اي قول الخنساء ان البكاء هو الشفاء من الجوى اي حرقة القلب بين الجوانح وربما ينتهي هذا
الذي يكون بالاكثر من حرف مذيلا وان اختلفا في انواعها اي ان اختلف لفظا المجانسين في انواع
الحروف فيشترط ان لا يقع الاختلاف باكثر من حرف واحد والا بعد بينهما التشابه فخرجان
عن التجانس كلفظي ضرب وكل ولفظي ضرب وفرق ولفظي ضرب وسلب ثم الحرفان اللذان
وقع بينهما الاختلاف ان كانا متقاربين في المخرج سمي هذا الجناس مضارعا وهو ثلثة
اضرب لان الحرف الاجنبي اما في اول تحويني وبين لكي ليل دامس وطريق طامس او
في الوسط نحو وهم ينهون عنه وينون عنه او في الاخر نحو الجبل معقود بنواصيها الخير ولا يخفى ما بين الدال
والطاء وما بين الهاء والهمزة وما بين اللام والراء من تقارب المخرج والا اي وان لم يكن الحرفان
متقاربين سمي لاحقا وهو ايضا اما في الاول نحو ويل لكل همزة لمزة الهمز الكسر واللمز الطعن
وشاع استعمالها في الكسر من اعراض الناس والطعن فيهم وبنا نعلة يدل على الاعتياد ولا يبعد
ضحكة ولعنة الا للمكثر المتعود او في الوسط نحو ثم انكم تفرحون في الارض بغير الحق وبما
كنتم تمرحون والاولى ان يمثل بقوله تعالى انه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد لان في
عدم تقارب الفاء واللام الشفويتين نظرا وفي الاخر نحو فاجاءها امرنا ليلا او نهارا ان اختلفا
في ترتيبها اي وان اختلف لفظا المجانسين في ترتيب الحروف بان يتفقا في النوع والعدد والهيئة
لكن قدم في احد اللفظين من الحروف ما هو موخر في اللفظ الاخر سمي هذا النوع تجنيس القلب
وهو ضربان لان قلب الحروف اما من الكلمة الاولى او لا من الثانية والذي قبله ثابتا نحو كذا

قوله كقولهم في مسعود وسعيد وسعود وقد يجيء بعد الالف الساكنة حرف ساكن كما في الاسطر الثلثة تضعيف فان في مسعود
لغات ثمانية بعد
الميم وكذا في سعيد وسعود
اذا كانت منفصلة بنية وبلا تشديد
حتى ثمانية بعد حروف التعريف والتصغير وكذا
في السين بصر وسعود المنتصرة عند مسعدة بنا ثم المشهر
بالتنوين الخفاء الهيئة وفي السعيد ثم حتى بعد
الكسكاة في ليس تشديد وانت تضعيف فكان بين الالف الاخيرة
تضعيف الاخر حتى

قوله وذو السنة نصرة بمعنى الشدة اي ذو الشدة يتعجب الكلي عالم يتفرقه اي
لفظ السنة في الاصل بمعنى الشدة
ثم استعمل في العام لان الشدة
تكون في العام غالبا

قوله على الترتيب سمي بذلك لان الكل والاسمي قلب البعض واليها اشار بقوله نحو حسامه فتح الاوليا بالاعداء
حتف لاعدائه قال الاصمعي حسامه سيفه الذباب بالفتح وذبحك منه الاعداء بالضم
كل ونحو اللهم اسقنا غيثا مغيثا مريئا مريعا طبقا مجللا سحا غدقا وقد يجيء بعض واذا وقع احدهما اي احد المتجانسين
القلب في اول البيت والمجانسة الاخر في اخره يسمى تجنيس القلب مقلوبا مجنحا لان اللفظين كانهما
جناحان للبيت كقوله لاح الوذ الهدى من كفره في كل حال واذا وقع احد المتجانسين سواء كان
جناس القلب او غيره واذا ذكر بالاسم الظاهر دون المضمر المتجانس الاخر يسمى الجناس مرددا
ومكررا ومرددا نحو وجئتك من سبا بنبا يقين ونحو قولهم من طلب شيئا وجد وجد ولهم
البديع يغيب الدمع عمن يغيب الدمع وبغيب الدمع عمن يغيب الدمع وقولهم قواضب وكقولك حسامه
للاولياء والاعداء فتح وحتف وقد فرق التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة ويسمى تجنيسا
خطيا كقوله تعالى والذي هو يطعمني ويسقين واذا مرضت هو يشفين وكقوله ثم علمكم بالاكبار
فاين اشد حتى واول حتى وكقولهم غرب غرب فما ادق ذلك فاحش فاحش فعلك
فقال هذا حتى يهذى وقد بعد في هذا النوع مالم ينظر فيه الى اتصال الحروف وانفصالها كقولهم
في مسعود متوعيد في المستضعفة حبشية للسيف يضربه حتى وقيل الفاصل ايشتضع فقد ايش وقد تصحيفه
فقال انيت بتصحيف ويلي بالجناس شبان احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافق
الكلمتين في الحروف الاصول مرتبة والاتفاق في اصل المعنى نحو فاقم وجهك للدين القيم فانهما
مشتقان من قام يقوم والثاني ان يجمعهما اي اللفظين المتشابهة وهو ما يشبه الاشتقاق وليس
باشتقاق وذلك بان يوجد في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الاخر من الحروف او اكثر لكن
يرجعان الى اصل واحد في الاشتقاق كما زعمه الخليل فانه قال من القول والقال
من القلى وبعضهم قال انما قلم الى الارض ليكيد الحية الا ترى انه بعد ان لبس الرداء لم يكد
لانه يشبه الاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الاصول
من غير مراعاة الترتيب مثل القرد والمرق ونحو ذلك والارض مع ارضيتم ليس من هذا
القبيل وهو ظاهر ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس بالنطق بل بالاشارة
كقوله خليفة يجنده موسى بايمن وبيض واذا ما قلبا ومنه اذا ما قلبا في تمام ومن كان بالبيض
الكواعب جمع كاعب وهي الجارية حين يبدو ثديها للنهود ومعرها ما لم تلب بالبين يعني بالبين
القواضب القواطع معرها ما يكون اللفظ الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله وان لم يكن
الا معرج ساعة قليلا فاني ناعج في قليلها وقد لبنا على الدار الحي فوجدنا بها اهلها ما

٣٦٥ قوله تقع من شبه عمار بخط في بعد التجنيس من عوارف آه بغداد
البيان الصرف بكسر الصاد عبد الله العشري بن عبد الله الواعظ الفقه العيس
جمع عيس
اي البيض المولدة الطيبة
الاوسق والسيقة بالميم المضمومة
والقول والمشي تحت والقاسم بسكون الصاد المعجمة
بشر فهم بن محمد ابو بشامة والصاد المعجمة
اسم كمال والنفع الشذوذ والشيم الاريحية الطيبة والعلوم
وورد اصل قيل قرئ الكتاب جملة العيس تهوى بنا حال من فاعل
قوله ان الاحصاء بالعد والحساب
قوله ان يكون الاول
والثاني
قوله ان يجمعهما شبه الاشتقاق
قوله ان يكون احدهما
قوله ان يكون اللفظين
قوله ان يكون احدهما
قوله ان يكون اللفظ الاخر
قوله ان يكون احدهما
قوله ان يكون اللفظ الاخر
قوله ان يكون اللفظ الاخر
قوله ان يكون اللفظ الاخر

كما ان التخفيف ثمرتواخيها فانك لما جمع بمعنى المصدر هيهنا نوافقها وهو اى الجمع ثلثة اضرب
مطرف ان اختلفا اى لفاصلتان فى الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا
فلو قالوا واطوارا مختلفات وقارا لكم اى وان لم تختلف لفاصلتان فى الوزن فان كان ما فى احد
من القرينتين الالفاظا وكان اكثر اى اكثر ما فى احدى القرينتين مثل ما يقابله اى يقابل ما فى
احدى القرينتين من القرينة الاخرى فى الوزن والتقفية اى التوافق على الحرف الاخير فتسجيع
نحو فيهما سرر مرفوعة واكواب موضوعة لاجماع بحيث يقرع الاسماع بزواجر وعظ جميع ما فى القرينة الثانية يوافق ما
يقابله من الاولى فى الوزن والتقفية واما لفظة زوج فلا يقابل بلفظ شئ من القرينة الثانية ولو قيل ما
بدل الاسماع الاذان لكان اكثر ما فى الثانية موافقا لما يقابله من الاولى الا قليلا اى وان لم يكن
ما فى احدى القرينتين الا اكثر مثل ما يقابله من الاخرى نحو البصر للنوازع وذلك بان يكون ما
فى احدى القرينتين او اكثره وما يقابله من الاخرى مختلفين فى الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر
مرفوعة واكواب موضوعة او فى الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا والناشرات
نشرا فالفارقات فرقا فالملقيات ذكرا او التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلاك الحاسد والشامت او لا يكون لكل كلمة من احدى
القرينتين مقابل من الاخرى نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر قال ابن الاثير السجع هو
الذى يعتبر شرائطه اختيار مفردات الالفاظ واختيار التاليف وكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه
كون كل واحد من الفرينتين دالة على معنى اخر ولا لكان تطويلا لا كفول الصابى الحمد لله الذى لا
تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير الذى بطل الاوهام عن الاحاطة بصفته وحار
بكبرياء هيبته الا على من اقر بانه لا يوصف وكفى بالاقرار بالعجز عن الوصف وكمال القدرة
مرد العصور وكرور الدهور ولا يبين محو الاثر واعفاء الرسم قبل واحسن السجع ما تساوت قرائنه
نحو وطلح منضود وظل ممدود اى بعد ان لم يتساو قرائنه فالاحسن ما طالت قرينته
الثانية نحو وانهار من خمر لذة للشاربين وانهار من عسل مصفى او قرينته الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه
ولا يحسن ان يوتى قرينة بعد قرينة اخرى اقصر منها قصرا كثيرا قال ابن الاثير السجع ثلثة اقسام
الاول ان يكون الفاصلتان متساويتين كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر والثانى
ان يكون الثانية طولى من الاولى لا طولا يخرجه عن الاعتدال ليتبعوا ما كان قبيحا كقولهم وقالوا
تعالى الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فان
الاول ثمان لفظات والثانى تسع ولم فى القران غير نظير وسيتلو ضده ما كان على ثلث قرائن الاولين

يجيئان دفعة واحدة ثم ثانى الثالثة اصبحت تزيد عليهما طولا ويجوز ان يجيئ مساويا لهما كقولهم
وأعتاب اليمين ما أعتاب اليمين فى سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود فهذه الثلث كل منها
من لفظين ولو جعلت الثالثة منها خمس لفظات او ستا كان حسنا والثالث ان يكون الاخوات قصرن
الاول وهو عند عيب ناقص لان السجع قد استوفى فى مدة الاول بطوله فاذا جاء الثانى قصيرا بقى
الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها ثم السجع اما قصير وا ما طويل والقصير
هو احسن لعزة الفواصل المجموعة من سمع السامع وايضا هو اعسر صنعا لان المعنى اذا ضاع بالفاظ
قليلة عسر مطاوعة السجع فيه واحسن القصير ما كان على لفظين ومنه ما يكون من ثلثة الى عشرة وما
زاد عليها فهو من الطويل ومنه ما يقرب من القصير بان يكون تاليف من احدى عشرة الى اثنى عشرة
واكثر حسن عشرة لفظة كقولهم وان احدنا الانسان ومناحته الابنة فالاولى احد عشرة والثانية تسعة
عشرة ولا اجماع مبنية على سكون الا عجازا اى اواخر فواصل القران لان الغرض من السجع ان تواخ
بين الفواصل ولا يتم ذلك الا بالوقف والبناء على السكون كقولهم ما بعد ما فات
وما اقرب ما هو آت فانه لو اعتبر لوكد لغات السجع لان التاء من فات مفتوح ومن اتٍ
مكسور صوتين وهذا غير جايز فى القوافى والاواخر بالغرض عنى تواخ الفواصل واذا رايتهم
يخرجون الكلام عن اوضاعها للاخواج فيقولون اتيك بالغدايا والعشايا اى بالغدوات وعشاة
الطعام والاصل فى اى امرا فى واحد ما قدم وما حدث اى حدث بالفتح مع ان فيها ركاكة بالمباينة
الفتحة فاظنك بهم مع ذلك قبل ولا يقال فى القران اجماع لان السجع فى الاصل هدير الحمام ونحوها بل فى
فواصل وهذا اشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفترة اذ لا يقال الفواصل الا لها وقيل السجع
غير مختص بالنثر بل يجرى فى النظم ايضا ومثاله من النظم قول ابى تمام تجلو بارشد رايه وبارشد يدى
فغاضت بثمد هو المال القليل والصدية الماء وارى بزندى اى صادفت وارى وهذا عيان
عن الظبى المطلوب واما اورى بفتح الفترة وكسر الواء على انه مضارع متكلم من اوريت الزند توريا
نار فغلط وتصحيف فى الفترة بما تعود الى ضمير المذكور فى البيت السابق وهو قوله ساحمد ثم قوله لما
حيث دار نجا لا علم ان قد جعل لله من المجد ومن السجع على هذا القول يعنى القول بعدم الاختصاص
بالنثر ما يبقى للنظم وهو حمل كل من شطرى البيت سجعة خاصة لا اختها اى السجعة التى هى للشطر
الاخر وقوله سجعة ينبغى ان ينتصب على الصدر اى يجعل كل من شطرى البيت مسجوعا سجعة خاصة الفترة
للسجعة التى فى الشطر الاخر لان المفعول الثانى لجعل الان الشطر ليس بسجعة وينبغى ان ليسمى كل فترة

سبعين سجعة لنعيه لكل باسم جزء قول الحوري لما انقضت غارة الاعتاب والاتوب سجعة وقوله طوحت بي كواسج الدهر الى منسلة اليمن سجعة اخرى كقوله اي قولا ابي تمام يدل

المعتصم بالله حين فتح عمورية يوم عمورية يوم معتصم بالله منتسم لله مرتقب في الله اي راغب فيما يقربه من ثوابه

مرتقب اي منتظر اوابه اوخائف عقابه فالشطر الاول سجعة مبنية على اليم والثاني على الباء وقوله

ندبي مبتدأ وجنوبي في البيت الثالث وهو قوله لم ترم قوما ولم ترهم الخ وقوله الا تقدمني بلدي

الوجب من السجع على القول بجوازه في النظم ما يبقى المعنى وهو جعل العرض مقفاة نقفية الضرب

والعريض هنا نحو المصراع الاول من البيت والضرب نحو المصراع الثاني منه قال ابن الاثير والتوضيح

ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه تام المعنى ويبقى التوضيح الكامل

كقول امرئ القيس فاطم مهلا الخ بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي الثانية ان

يكون الاول غير محتاج الى الثاني فاذا جاء مرتبطا به كقوله ايضا فقالت يمين الله ابرح قاعدا

ولو قطعوا رأسي لديك واوصالي الثالثة ان يكون المصراعان بحيث يفهم كل منهما من

الاخر كقول ابن الحجاج البغدادي من شروط التوشيح ان المصراعين خمسة اشياء مع خلو الكلام من الوهم

ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني ويبقى التوضيح الناقص كقول ابي القاسم الخفاجي في الطيف مخاطبا للشعر طيفا في

المنام يمنعه الوسن ومن اين لخائف ان يكون التوضيح بالنظم والحد في المصراعين ويبقى

التوضيح المكرر وهو ان لا تفهم معنى الاول الا بالثاني ويبقى التوضيح الناقص كقول ابي عبيد بن الابرص مكرر

ذئب يصيد ويوب وغائب الموت لا يؤوب وهذا اول درجة واما مختلف المعنى لكونه مجازا كقول ابي تمام يصف سيفا

فتكاته مثل الغمامة وهو تحاف صنع للهدية البين وهما السادسة ان يكون المصراع الاول معلقا

على صفة يأتي ذكرها في قول الثاني ويبقى التعليق كقول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي

بصبح وما الاصباح منك بأمثل لان الاول معلق بصبح وهذا معيب جدا السابعة ان يكون التوضيح

في البيت مخالفا لقافية ويبقى التوضيح المشطور كقول ابي نواس قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل

عن من المجرة فتوضح بالبا تم فقاه بالدال انتهى كلامه ولا يخفى ان السابعة خارجة مما نحن فيه

ومنها اي من اللفظ الموازن نوعها اي نوع تساوي الفاصلتين اي الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او

من المصراعين في الوزن دون التقفية نحو وغادر في مصونة ودارا في مشورة فلفظا مصونة

ومشورة متساويان في الوزن دون التقفية لان الاول على الفاء والثاني على الراء لا عبرة بتاء

التانيث على ما بين في علم القوافي ويصلح قوله هو التمس قد دارا والملوك كواكب فهو اجود من الكواكم

جدا وأول والظعن مقوله دون التقفية انما يجب في الموازنة ان لا تتساوى الفاصلتان في التقفية البتة

وحينئذ يكون بينهما وبين السجع تباين من حيث ان السجع تتوطد فيه التساوي في الوزن لا يثبتها

تساويا في التقفية وحينئذ يكون بينهما وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتعاندهما في مثل سريع قوله

واكواب موضوعة وصدق الموازنة دون السجع في مثل وادق مصفوفة ودارا في مشورة وبالعكس

لعكس في مثل ما الكرا ترجون نقه وغارا وقد خلقكم اطوارا واما ما ذكره ابن الاثير في مثل الشاهد

من ان الموازنة هي تساوي فواصل الكلم وصدر البيت محجر في الوزن لا في الحرف ايضا كما في

السجع فكل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعا فمبني على اشتراط التساوي في الفاصلتين

في الوزن لا يشترط في الموازنة تساويهما في الحرف الاخير كسديد وقريب ونحو ذلك فان كان

اي ثم اذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون التقفية فان كان ما في احد القرينتين من الالفاظ

اما كلها او اكثرها على حذو ما في احد القرينتين من الالفاظ من القرينة الاخرى في الوزن سواء

كان مثله في التقفية او لم يكن حتى هذا النوع من الموازنة باسم الملفق ينبغي من الموازنة بمنزلة الترصيع

الترصيع من السجع ولما كان في كلام البعض ما يفيد ان الموازنة المقترنة بما قدمه الملفق تختص

بالنثر اورد لها مثالا من النظم ليدل على ان الشعر قد يأتي على انواع النثر والنظم جميعا ولا تختص

وقد هي تساوي الفاصلتين فيما ليس بمنتهاها الكلام المستبين وهدينا هاها الصراط المستقيم و

قوله اي نحو قول ابي تمام مها الوحش اي بقر الوحش الا ان هاتا وانس اي هذه النساء انفس

وتحمل تلك وهي الوحش فافرقوا الخط الا ان تلك الغناء وهذا بل والنساء فاخضعا ذا يدل على ان الظاهر

ان الاتيان بما يمكن ان يكون الفرقان في احد القرينتين مثل ما يقابله من الاخرى لا جميعا ذا يتحقق

تماثل الوزن في اينها هاها وهدينا هاها وكذا في هاتا وتلك وهذا الجميع قول البحتري فاحجما لكم

يجد فيك مطمعا وقد لم يجد عنك مهربا ومنها اي من اللفظي الغلب وهو ان يكون الكلام

بحيث اذا قلبت وبدلت مرتبة الحروف الاولى الحروف الاولى كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وهو

قد يكون في النظم وقد يكون في النثر اما في النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلبا للاخر

كقولهم اذا ما الله هلا الا اذا وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه كقوله

اي قول القافية الارجائي مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم واما في النوع الثاني

اليه وقوله وفي التنزيل كل في فلك ودبك فكبر والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف كان

المعتبر هو الحروف المكتوبة ومنها اي من اللفظي التشريع ويسمى التوشيح وذا القافيتين ما يفيد

وهو بناء البيت على قافيتين يجمع المعنى عند الوقوف على كل منهما اى من القافيتين وكان عليه
ان يقول يجمع الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لانه يجب فى التشريع ان يكون الشعر
مستقيما على اى القافيتين لانهم فسروه بان يبنى الشاعر ابيات القصيدة ذات قافيتين على
بحرين اوضربين من بحر واحد يعنى اى القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما والجواب ان لفظ
القافيتين مشعر بذلك فلينا مل هذا قول الحوبى يا خاطب الدنيا من خطب المرأة الدنية
اى الخسيسة اتعاشر الوحى اى جبالة الغلاك وتراودة الاكدار اى تقرا الكدورات فاذا منى
ما اتحملت بنى مريغا ابكت غدا بعد الغامن دار غادر يغا لا تقضى تاسيفها بجلائل
الاخطار وكذا سائر الابيات فهذه الابيات كلها من الكامل الا انها على القافية الثانية من
ضرب الثانى وعلى القافية الاولى من ضرب الثامن من القافية عند الخليل من اخوف فى البيت الى
اقل ساكن يليه مع الحركة التى قبل ذلك الساكن ويروى عند ابى ان الحوك الذى قبل ذلك ا
لساكن هو اول القافية فالقافية الاولى من قوله يا خاطب الدنيا هى من حوكه الكاف من شربها ازكى
الى الاخوا وبجموع قوله كالوحى والقافية الثانية من نجمته الدال من الاكدار الى الاخوا والنظر
دار منه وبهما قال اخوه مذكور فى علم القوافى ولو قال هو بناء البيت على قافيتين او
اكثر لكان احسن ليشمل نحو قول الحوبى جودى على المستهتر الصب الحوبى بخطبى يوما الرى
رحمة المبتلى المتبتل القلب النجى ثم الكيوى عن خلله الا تغلى فان قيل اذا وجد البناء على اكثر من
قافيتين فقد وجد البناء على قافيتين قلنا الظاهر من قوله هو بناء البيت على قافيتين ا ثم
يكون مبنيا عليهما فقط ومنه يرى من اللفظ لزوم ما لا يلزم ويقال له الالتزام والتضمين وا
التشديد والاعنات ايضا وهو ان يجئ قبل حوف الروى وهو الحوف الذى تبنى عليه القصيد
وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او عينية او نونية مثلا سمى بذلك لانه يجمع بين الابيات
من رويت الحبل اذا فتلته وهذا لان الفتل يجمع بين قوى الحبل او من رويت على البعير اذا
شددت عليه الرواء وهو الحبل الذى يجمع به الاحمال او من الرى لان البيت يروى عند فيقطع
كما ان عند الارتواء ينقطع الشرب او ما فى معناه اى قبل الحوف الذى هو فى معنى حوف الروى
من الفاصلة يعنى الحوف الذى وقع فى فواصل الفقر وقع حوف الروى فى قوافى الابيات ما
ليس بلازم فى التجمع مثل التزام حوف او حوكه يحصل التجمع بدونه فقوله من الفاصلة حال من
فى معناه وقوله ما ليس بلازم فاعل يجئ والمراد انه يجئ فذلك فى بيتين او اكثر وقرينتين

او اكثر وقرينتين او اكثر الا فى كل بيت يجئ قبل حوف الروى ما ليس بلازم فى التجمع مثلا
فى قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ليقطع الروى بين الدخول فحومل قد جاء قبل اللام
ميم مفتوح وهو ليس بلازم فى التجمع وانما يجئ لزوما لا يلزم او يجئ فى البيت الثانى او ايضا ميم
وقوله ما ليس بلازم فى التجمع معناه ان يوفى قبل حوف الروى من قافية البيت او قبل ما فى معناه من فاصلة
الفقرة شئ لا يلزم الاتيان به فى مذهب التجمع يعنى ان يجعل احدهما ان القافيتان او الفاصلتان ا وغير
ذلك مما يجتمع الى الاتيان بذلك الشئ فى بعض التجمع بدونه وبهذا يظهر فساد ما قيل ان ذلك كان ينبغى ان يقول
ما ليس بلازم فى التجمع قبل ما هو فى معنى حوف الروى من الفاصلة نحو واما اليتيم فلا تقهر والسائل
فلا تنهر فانه جاء بعد ليس وقبل ما هو فى معنى حوف الروى وقد جئ قبلهما فى الفاصلتين بالهاء وهو ليس بلازم فى التجمع لتحقق
التجمع بدون ذلك مثل فلا تنهر ولا تحقر ولا تنظر ويحو ذلك ولكن تحقق الهاء لتحقق التجمع فى محلها تحقق
تنهر ولا تقهر كما ذكره فى قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر وقوله تعالى
بحيث قبل حوف الروى نحو قوله يا ساكن عمران تاحت منيتى اياتوكم تمنى وان هى جلت اى انقطع
اول نقطه عنده وان عظمت فى الياس سكون الله يجمعنا واسكن الى فقد قال سكنت فلانا بريد فنصبه
وكانه اراد بعمرو فحذف الجار او جعل ايا دى بدل اشتمال من عمرو ثنى اى هو فى غير يحوب الفق عن صيد
ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت قوله فى الكناية عن نزول الشر واتحان المرء ان اقدم بعد زلت النعل به
اى لا يظهر الشكاية اذا نزل به البلايا واتبلى بالشدة بل يصبر على ما ينوبه من حوادث الزمان وفى
طريقة قول الاخوا ذا افتقر المرء لم يفقر وان اليسر الدا ر اليسر صاحبه والى الحلق اى الخير من حيث
يجئ ولكانها الا فى كنت استرها بالنعل ما كانت حاتى قدى غيبت حتى تجلتنى اى انكشفت وزالت عنى
جلت ومدت وصت وانشقت ويحو ذلك فهى كل من الابنية والابيات نوعان من لزوم احدهما
الزام الحوف كالها ، واللام والتاء الزام فتحهما وقد يكون الاول بدون الثانى كالقرينة من قوله
لعكس كقول ابن الرومى ما توفون الذى ابديم من صفو ودها بكون بكاء الطفل ساعة يولد والا فاسكبوه
فانها اذا بها الاوسع تاما وجدا حيث التزم فتح ما قبل الدال فان قلت قد ذكر المقترح الابنية
ان ذلك قد يكون فى غير الفاصلتين ايضا كقول الحوبى وه ا اشتار العسل من اختار الكسل
فانه كما اختار فى الفاصلتين اعنى العسل والكسل السينى التى يحصل التجمع بدونها كذلك قد

وهوان يتكلم الكاتب والشاعر فيأتي بوسائر وخطبة او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم والثاني
ما لا اثر للنقط فيه مثل الترديد وهوان تعلق الكلمة في المصراع او الفقرة بعض ما تعلقها بعينها
معنى نحو كقوله تعالى حتى يقولوا آمنا بالله وبرسوله الله أعلم وكقول زهير من بَنِي بَوْلَانَ عَلَى مَا بِهِمْ
بَلَى أَنَاخَ فِيهِ كَلْكَلَهُ وكقول الآخر نواس صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها لو مسها حجر مسته
سراء ومثل التعديل وليس بمتقرر الاعداد وهو ايقاع اسماء مفردة على سبيل التعداد مثل ما يقع
تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية واما العدم الفائدة في ذكر كل واحد منها
ذكر ما مثل ما سماه بعض المتأخرين الايضاح وهوان تورد في كلام ما يمنع الالباس بكلام يزيل الالباس
ويوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور في باب الاطناب وقد اورده في المحسنا
او يكون مشتملا على تخليط مثل ما سماه بحسن البيان وهو كشف المحذور بايصاله الى القصد فانه قد يجيء مع
الايجاز وقد يجيء مع الاطناب ومع المساواة ايضا القسم الثاني مالا باس بذكره لاشتماله على فائدة
مع عدم دخوله فيما سبق مثل العقود الشعرية وما يتصل بها ومثل الفنون في الابتداء والقطع في
انتهاء والتمام فد ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء وعقد بها خاتمة وفصلا وعلم بذلك ان الخاتمة
انما هي خاتمة الفن الثالث وليست خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلثة كالمقدمة على ما توهم بعضهم

خاتمة في السرقات الشعرية وما يتصل بها

اعلم ان السرقات مثل الاقتباس والتضمين والحل والعقد والتلميح وغير ذلك مثل القول في الابتداء
والتخلص والانتهاء اتفاق القائلين ان كان في العرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخا
وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤتى به هذا
المعنى لقربه اي ليقرر هذا الغرض لعام في العقول والعادات ويترك فيه الفصيح والابعد والقائل
والمخم وان كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة على الغرض وهوان يذكروا ما يستدل به على المراد ويصف
من الشجاعة والسخاء وغير ذلك كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة اما خصوصا
بمن هي له اي لاختصاص تلك الهيئات بمن ثبت تلك الصفة له كوصف الجواد بالتهلل عند ورود
العفاة اي السائلين ووصف البخيل بالعبوس مع سعة فات اليدين فان اشتراك الناس في
معرفة وجه الدلالة على الغرض لاستمراره فيها اي العقول والعادات كشيوع الشجاع بالاسد والجواد
بالبحر وكالاول اي الاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة على هذا الغرض كالاتفاق في العرض العام
في انه لا يعد سرقة ولا اخذا نحو قوله فهو كالاول جواد نحو قوله فان اشتراك الناس وهذه الجملة السرية

قوله فتنتني فتنتني تجتني آه اول هذا البيت الحيري
من تصحيف قوله فتنتني فتنتني اي اعارتني الفتنة وليها اعان منها
العذاب
والحيرة والاضطراب
والكلام سبب مناقوله
فتنتني اي اوقعتني في الحيرة بعد ان
تخلي عني اشتاقه وان لم يهم مفتوح حتى بعد ان نزل
وقد تتابع في الفعلان فيقال تخلى عنه اي ترك اليه عنه
عقد العزم وتمت نفسه وتقرر وعاد عزمه وعشقه فوله يفاض شبه
الفنون اي تتسع واخذه من الفض وهو الصفيح او الجلسي وسنه قوله
تنسيق الصفات ترتيبها على نسق وتقرير وضمن قوله
ذكر ما مثل ما سماه بعض المتأخرين الايضاح وهوان تورد في كلام ما يمنع الالباس بكلام يزيل الالباس
ويوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيح بالمعنى المذكور في باب الاطناب وقد اورده في المحسنا
او يكون مشتملا على تخليط مثل ما سماه بحسن البيان وهو كشف المحذور بايصاله الى القصد فانه قد يجيء مع
الايجاز وقد يجيء مع الاطناب ومع المساواة ايضا القسم الثاني مالا باس بذكره لاشتماله على فائدة
مع عدم دخوله فيما سبق مثل العقود الشعرية وما يتصل بها ومثل الفنون في الابتداء والقطع في
انتهاء والتمام فد ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء وعقد بها خاتمة وفصلا وعلم بذلك ان الخاتمة
انما هي خاتمة الفن الثالث وليست خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلثة كالمقدمة على ما توهم بعضهم

خاتمة في السرقات الشعرية وما يتصل بها

اعلم ان السرقات مثل الاقتباس والتضمين والحل والعقد والتلميح وغير ذلك مثل القول في الابتداء
والتخلص والانتهاء اتفاق القائلين ان كان في العرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخا
وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤتى به هذا
المعنى لقربه اي ليقرر هذا الغرض لعام في العقول والعادات ويترك فيه الفصيح والابعد والقائل
والمخم وان كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة على الغرض وهوان يذكروا ما يستدل به على المراد ويصف
من الشجاعة والسخاء وغير ذلك كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة اما خصوصا
بمن هي له اي لاختصاص تلك الهيئات بمن ثبت تلك الصفة له كوصف الجواد بالتهلل عند ورود
العفاة اي السائلين ووصف البخيل بالعبوس مع سعة فات اليدين فان اشتراك الناس في
معرفة وجه الدلالة على الغرض لاستمراره فيها اي العقول والعادات كشيوع الشجاع بالاسد والجواد
بالبحر وكالاول اي الاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة على هذا الغرض كالاتفاق في الغرض العام
في انه لا يعد سرقة ولا اخذا نحو قوله فهو كالاول جواد نحو قوله فان اشتراك الناس وهذه الجملة السرية

وقول ابي الطيب عند قوله الزمان بخيلا فاعلم ان ما خوذ
من المصراع الثاني لا بي تمام لكن مصراع ابي تمام اجود سبكا لان قول ابي الطيب لقد يكون بلفظ
المضارع لم يصب محزه اذ المعنى على مجرد الماضي والمراد لقد كان فان قلت فهما مضارعان وفي الفعل
المضارع على معناه اي يكون الزمان بخيلا بهلاكه اعني لا يسمح بهلاكه ابدا لعلمه بانه سبب لصلاح
الدنيا ونظام العالم قلت التخاء بالشيء هو بذله للغير فالزمان اذا سخا بهلاكه فقد بذله فلم يبق في خزنه
حتى يسمح بهلاكه او يبخل كما ذكره المصنف واعترض عليه بانا سلمنا ان ابجاده لم يبق في خزنه
لكونه تحصيلا للحاصل واما اعدامه وافنائه فباق بعد في خزنه فلم لا يسمح بهلاكه وان يبخل فيخ
الشاعر ذلك والحاصل ان ايجاده واعدامه كان بيد الزمان فسخا بايجاده لكنه لا يسخو باعدامه
فلا تكون سببا لصلاحه قلنا وعلى تقدير صحة هذا المعنى يكون مصراع ابي تمام اجود سبكا
لاستغنائه عن تقدير المضاف الذي لا يظهر له قرينة تدل عليه على ان تمام المعنى تمام المذهب
البيت احد بيتين فتح بهذا البيت قال ابن جني اي تحكم الزمان من سخائه فسخا به واخرجه من العدم
الى الوجود ولولا سخائه الذي استفاد منه بخله على الدنيا واستبقاه للعدم قال ابن فورجه
هذا تأويل فاسد ومعترض بعيد لان سخاء غير موجود لا يوصف بالعدوى وانما المراد سخا
به على وكان بخيلا به علي فلما اعداه سخا ثم استعدني بفقي اليه وهذا يوافق على التفاسير
الثلثة فالمصراع ماخوذ من مصراع ابي تمام لان معناه بخل الزمان بهلاكه او بايجاده او
بايصاله الى الشاعر كما ان معنى مصراع ابي تمام بخله بمثل المرثي ولو استطاع الاخذ اعتاده فالمعنى
بحيث لا يكون بينهما تفاوت ما كما سبق لان بعض الاوهام لما كان ماخوذا منه على واحد من التقادير
لان اباتمام قد حلى الجمل بمثله صريحا ولهذا قال الامام الواحدي بعد ما ذكر معنى ابن جني وابن
فورجه ان المصراع الثاني من قول ابي تمام هجنت البيت فان كان الثاني مثل الاول فالبعد
اي فالثاني ابعد من الذم والفضل للاول كقول ابي تمام لو حار مرثد المنية لم يجز الا الفراق على الغفور
دليلا الارتياد الطلب واضافة المرتاد الى المنية للبيان اي المنية الطالبة للنفوس او تخويف والطريق
الى المهالك فما لم يمكنها التوصل اليها لم يكن لها دليل عليها الا الفراق وقول ابي الطيب لولا مفارقة
الاحباب ما وجدت لها المنايا الى ارواحنا سبلا الضمير لها للمنايا وهو حال من سبلا وقيل
انه رجع لها وهو فاعل وجدت اضيف الى المنايا وروي بدل المنايا وقد اخذ المعنى كل مرمع بعض الالفاظ
كالمنية والفراق والوجدان وبدل النفوس الارواح وكذا قول الفاضي الارتجاني لم يكفني الاحبة

اسناده وقائله ما صلة الدرر التي نساينها عبادة سمطين فعلت في الدرر الوافي بحسنها
او مصدر اي في نسائط من عيشي وفعلوه بعد من لدنه اي هما على تقدير ان لا يكون في الثاني دلالة
على السرعة باتفاق الوزن والقافية والا فيقوم مقام كما جعل كقول ابي تمام مقيم الظن عندك والامانة
وان قلت ركابي في البلاد ولا سائق الا التاق الا ويمن جده ظلت راحلتي وزادي وقول ابي
الطيب وراق عمك بعد عهد لقاء وقلبي عن فؤادك غير قالي محل حيث ما اتجهت ركابي
سيف جبت من البلاد ولما فرغ من الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع
في الضرب الثاني وهو ان يوخذ المعنى وحده فقال وان اخذ المعنى وحده وهو عطف على
قوله وان اخذ اللفظ سخا اخذ المعنى وحده اما من الماخذ اقصده واصله من الزنا يقول اذا تزوج
وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكانه كشط من المعنى جلدا و
القبس جلدا خو وهو يلتئم اقساما كذلك اي مثل ما سمي اغارة ومسخا بعني ان الثاني اذا بلغ من الاول
اودونه او مثله اولها اي اقل الاقسام وهو ان يكون الثاني ابلغ من الاقل كقول ابي تمام هو الصغير
الشان الكبير اي الاحسان وهو مبتدا خبره الجملة الشرطية اعني قوله ان يكبر فهو وان يوث اي يبطو
فلكويث في تعثر المواضع اقفع وقول ابي الطيب ومن الخير بطو سبايا اي ذو بطالة عقوبة اسرع التعب
في السير الجهام اي السحاب الذي لا ماء فيه يقول انه يعطا بالرعد على بذل على كثرتها كالسحاب الذي لا رعد
منها ما كان جهاما لا ماء فيه وما فيه الماء يكون افضل المشبه في الطيب بلغ الاستهام الرعد على زيادة
بيان المقصود حيث ضرب المثل بالسحاب وبانها اي ثالث الاقسام وهو ان يكون الثاني دون الاول
كقول البحتري كذا فالق اي لعم الذي اي في المجلس المغاض باشراف الناس كلامه المفضول المنفع
خلت لسانه من قضيبه اي سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه وقول ابي الطيب كان السم في الذوق قد حلي
على رماحهم في الطعن جوصانا خوصان الشجر قضبانها وجوصان الرماح استنتها واحدها جوص بالضم
والكسر يعني لغرط مضاء اسنة رماحهم ونفاذها كان السم عند الذوق جعلت اسنة على رماحهم عند
الطعن فصارت الاسنة في النفاذ كالسم في المجلس المغاض باشراف الناس كلامه قد فاته ما
افاده البحتري بلفظ ثالق والمفعول من الاستعارة التخييلية حيث اثبت التالق والصفة للكلام كما بان
الاظفار للمنية ويلزم من هذا تشبيه كلامه بالسبع وهو استعارة بالكناية وتالقها اي ثالث الاقسام
وهو ان يكون الثاني مثل الاول كقول الاعرابي ابى زياد ولم يلد اكثر الفيا مثالا وروي دعاك

قال تعالى الفزدق هجا سليمان بن عبد الملك

فتقول وما تبغي بها ابن ظالم
مستفهمة اي شيء تريد بها وقوله ابن ظالم
هو الذي قتل اخاها عوانا وقوله بها
اي بالمدينة
بل قتله ظلما
ابن ملك العشر عثمان الفزدق وهو خطأ نسبه
جامع وانما هو عثمان بن عفان رضي الله عنه

يريد بالسيف الذي ضربه به وقوله بعد قوله سيف جامع يدل على ان السيف
وصف بالجمع لانه كان مركبا من سيوف
قوله ما تبغي بها اي ما تريد بها
قوله ابن ظالم اي ابن عثمان
قوله قتل اخاها عوانا اي ظلما
قوله ابن ملك العشر اي ابن الخليفة
قوله عثمان الفزدق هو عثمان بن عفان رضي الله عنه
قوله جامع اي مركب
قوله وانما هو عثمان بن عفان رضي الله عنه
قوله وانما هو عثمان بن عفان رضي الله عنه

قوله تعالى الفزدق هجا سليمان بن عبد الملك بهذا الشعر
آه اقول هذا الشعر مما نظمه هجر بن لسان فزدق فلما مر سليمان بن
عبد الملك
فتقول وما تبغي بها
مستفهمة اي شيء تريد بها
بل قتله ظلما
بن ملك العشر عثمان الفزدق وهو خطأ نسبه
جامع وانما هو عثمان بن عفان رضي الله عنه

وبأيامنا مع الرايات حتى كأنها من الجيش وبها اي وبايامنا مع الرايات حتى كأنها من الجيش
ثم ان حسن الاول اعني قوله الا انها لم تعامل الا انه لو قيل ظلت عقبان الرايات بعقبان القلوب الا انها
لم تعامل لم يحسن هذا الاستثناء لانقطاع ذلك الحسن لان اما منا مع الرايات حتى انها من
الجيش مظنة انها ايضا تعامل مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذي هو دفع التوهم الناشئ من
الكلام السابق بخلاف وقوع ظلها على الرايات ويحتمل ان يكون معنى قوله وبها ثم حسن
الاول ان بهذه الرايات ثم حسن معنى البيت الاول اعني قسا تراثر الطير على اثارهم وما ذكرناه
اولا هو الموافق للايضاح وعليه التعويل واكثر هذه الانواع المذكورة لغير الظاهر ونحوها
مقبولة وضمنا اي من هذه الانواع ما يخرج حسن القصد من قبيل الاتباع الى حيز الابداع وكلما كان اي كل نوع من هذه الانواع يكون اشد خفاء كان ابعد عن الاول واقرب الى الثاني ما خوذ من الابعاد اعمال وتقريب ومزيد تا مل كان اقرب الى القبول كونه ابعد عن الاخذ والسرقة وادخل في الابداع والقسم هذا الذي ذكر في الظاهر وغيره من اداء معاني احدهما واتباع الثاني وكونه مقبولا او مردودا والتسمية كلها بالاسامي المذكورة وغيرها انما يكون اذا علم ان الثاني اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الاخر وه يترتب عليه الاحكام المذكورة لجواز ان يكون لاتفاق اي تفاق الفاظ اللفظ والمعنى جميعا او المعنى وحده من قبيل توارد الخاطر اي يجيء على سبيل الاتفاق من غير قصد لاحد كما يحكى عن ابن عباد انه قيل له لغير معين ومتلاق اذا ما اتيته تلق كل من تهوى هناك المهند فقيل لابن عباد اذهب بنا الى الحبشة فقال الآن علمت اني شاعر اذا وافقتك على قولك لما سمعه وكما يحكى ان سليمان بن عبد الملك اتى باسارى من الروم وكان الفزدق حاضرا فامر سليمان بضرب عنق واحد منهم فاستغاث به فقال هذا اشارة الى سيف جامع صالح للضرب استعمله فقال الفزدق بل اضرب بسيف ابي رغوان سيف جامع يعني سيفه وكانه قال لا استعمل فيك الا سيفا مركبا من سيوف ابي رغوان الرومي واتفق ان سيف سليمان ومن حوله فقال الفزدق اعجبنا لناس ان ضحكت سيدكم خليفة الله ليستقي الغمام بوجهه ان يثب سيفي من ذنب ولا هو عن الاسباب لكن اتى القدر دون ان يقدم نفسا قبل ميتتها جمع اليدين وكلا القصتين اشارة الى الذكر تم اعد سيفه وهو يقول له الان يعاسيدنا ما يعاب يعاب صارما وان ابا ثابت لا يعاب شاعرا واذا كبا ثم جلس يقول كاتب ابن المراغة يعني جريرا وقد هجاه

قال ابو عبيدة يهجو الفزدق سيف جحاشع فهو ثبت ولم تقرب لسيف ابن ظالم وقام والتصريف وحضر
جرير وخبره الخبر ولم يبد الشعر فانشأ يقول لسيف ابي غوان سيف جحاشع فهو ثبت ولم تقرب لسيف
ابن ظالم فاعجب سليمان ما شاهد ثم قال جرير بامير المومنين كاني بابن القين يعني الفزدق قد
اجابوه فقال ولا تقتل الاسرى ولكن فكهم اذا انا اثقل الاعناق حمل المغارم ثم خبر الفزدق بالهجو
دون ما عداه فقال يجيء كاد سبوك الهند يقتلونها ويقطع احيانا مناط التمائم ولا تقتل
الاسرى ولكن فكهم اذا انا اثقل الاعناق حمل المغارم وهذا مرثية او مدحة جاهلية كلم ابا عمرو عليه
او اخاه مثل دارم فاذا لم يعلم ان الثاني اخذ من الاول قيل قال فلان كذا وقد سبقه اليه فلان فان علم
كذا يغتنم بذلك فضيلة التصدق وليعلم من دعوى العلم بالغيب من تنبيه العقول الى النفوس وما يتصل
بهذا اي بالقول في السرقات الشعرية القول الاقياس والتضمين والعقد والحل والتلميح بتقديم
اللام على الميم من لحمه اذا ابصره وجه اتصال القول فيها بالقول في السرقات الشعرية ان في كل منهما
اخذ شيء من الاخر اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام نثرا كان او نظما شيئا من القرآن او الحديث
لا على انه منه اي لا على طريق ان ذلك الشيء من القرآن او الحديث بعينه على وجه لا يكون فيه اشعار بانه
من القرآن او الحديث وهذا احتراز عما ذا تمثل الكلام قال الله تعالى او قال النبي صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك
كذا ونحو ذلك ومثل في الكتاب باربعة امثلة لان الاقتباس اما من القرآن او من الحديث وعلى التقديرين
فالكلام اما منثور او منظوم فالاول كقول الحريري فلم يلبث الا كلمح البصر او هو اقرب حتى اشد وانشد
والثاني مثل قول الاخوان كنا وعسى ما عرفت على هجرها موثرة مصبحين اكلت بنا
فيه الحصبا اللهم ثكلا كما ثكلتنا ومثل قول الحريري فلما شاهدت الوجوه وتبينت الوجوه اي تبينت
فقام من الحصبا فرجى بها وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه اي تبعت بالقبح من القبح نقيض الحسن
وقول الحريري قبح الله الكسل اي اعجزه عن الخير والرأي
مثل قول ابن عباد قال الحبيب الى ان رقيبي حين لاقى فؤاده وهو من المداراة وهي الملاطفة
وتعمير المفعول الرقيب قلت معنى وجهك الجنة حفت بالمكاره اقتباس من قوله صلى الله عليه وسلم
وحفت النار بالشهوات اي حفت بكذا اي جعلت محفوفا بها يعني ان وجهك جنة فلا بد لي من تحمل
مكاره الرقيب كما لا بد لطالب الجنة من تحمل مشاق الكاليف وهذا اي الاقتباس ضربان احدهما ما لم
يقل فيه المقتبس على معناه الاصلي كما تقدم من الامثلة الاربعة والثاني في حلا اي نقل فيه المقتبس

قوله تعالى الفزدق هجا سليمان بن عبد الملك بهذا الشعر
آه اقول هذا الشعر مما نظمه هجر بن لسان فزدق فلما مر سليمان بن
عبد الملك
فتقول وما تبغي بها
مستفهمة اي شيء تريد بها
بل قتله ظلما
بن ملك العشر عثمان الفزدق وهو خطأ نسبه
جامع وانما هو عثمان بن عفان رضي الله عنه

يريد بالسيف الذي ضربه به وقوله بعد قوله سيف جامع يدل على ان السيف
وصف بالجمع لانه كان مركبا من سيوف
قوله ما تبغي بها اي ما تريد بها
قوله ابن ظالم اي ابن عثمان
قوله قتل اخاها عوانا اي ظلما
قوله ابن ملك العشر اي ابن الخليفة
قوله عثمان الفزدق هو عثمان بن عفان رضي الله عنه
قوله جامع اي مركب
قوله وانما هو عثمان بن عفان رضي الله عنه
قوله وانما هو عثمان بن عفان رضي الله عنه

قوله تعالى الفزدق هجا سليمان بن عبد الملك بهذا الشعر
آه اقول هذا الشعر مما نظمه هجر بن لسان فزدق فلما مر سليمان بن
عبد الملك
فتقول وما تبغي بها
مستفهمة اي شيء تريد بها
بل قتله ظلما
بن ملك العشر عثمان الفزدق وهو خطأ نسبه
جامع وانما هو عثمان بن عفان رضي الله عنه

يريد بالسيف الذي ضربه به وقوله بعد قوله سيف جامع يدل على ان السيف
وصف بالجمع لانه كان مركبا من سيوف
قوله ما تبغي بها اي ما تريد بها
قوله ابن ظالم اي ابن عثمان
قوله قتل اخاها عوانا اي ظلما
قوله ابن ملك العشر اي ابن الخليفة
قوله عثمان الفزدق هو عثمان بن عفان رضي الله عنه
قوله جامع اي مركب
قوله وانما هو عثمان بن عفان رضي الله عنه
قوله وانما هو عثمان بن عفان رضي الله عنه

قوله القفا اى استعفر صنف خطاه الاول بهذه الابيات للامام علي عليه السلام
من الوافر
قوله لعلي اى اطلب قوله
بالذى اباه الجمل والسبيئة و
اشبه ضمير مجهم شبهاه وده والعنف بجهة
قوله شاهده ورداه على اهلك بكت اباه
قوله هنا اى بعضه وذلت والجمل الاحمر قوله ثنيتى اى الاولى
بعقرهما والفرق بين الجرين والعرق ما يصدر عنه الدم والعرق
قوله ون والا فهو قرش والا حمر الوبر وهنا بعد الجمع وهنا
قوله ثنيتى اى الاولى بعقرهما والفرق بين الجرين والعرق ما يصدر عنه الدم والعرق
قوله ون والا فهو قرش والا حمر الوبر وهنا بعد الجمع وهنا
حال من الواو
قوله لعلي اى اطلب قوله
بالذى اباه الجمل والسبيئة و
اشبه ضمير مجهم شبهاه وده والعنف بجهة
قوله شاهده ورداه على اهلك بكت اباه
قوله هنا اى بعضه وذلت والجمل الاحمر قوله ثنيتى اى الاولى
بعقرهما والفرق بين الجرين والعرق ما يصدر عنه الدم والعرق
قوله ون والا فهو قرش والا حمر الوبر وهنا بعد الجمع وهنا
حال من الواو

قوله اى قول الى العناهية مايل من قاله منقطعة وجيفة اجوه نتن حال اى ماينا يعتقدا عقد قول على عليه
الصلوة والسلام والابرين ادم والحر وانما اقول نطفة واجوه جيفة وان كان فرنا او حديثا فانما يكون
عقدا اذا غير تغييرا كثيرا لا يخفى مثله في الاقتباس ولم يغير تغييرا كثيرا ولكن شيوع الى آخر من الفرق
بالحديث وصح لا يكون على طريق الاقتباس كيف والشاعر انما نوى الذبح الذى استغفرت خطا واشهد
معشر قد شاهدوه فارت الله خلقا قبرا بانا عند لحد لا يشبه ابوجوه يقول اذا اندثم
بدين الى اجل مسمى فاكتبوه وكقول الامام الشافعي عند ذكر الخير عندنا كلمات اربع والفاجر
خير البرية اتقى الشيمات وازهد ومع ما ليس ينبغي واعمد بما ينبغي عقد قوله تعالى الحلال بين و
الحرام بينهما امور متشابهات وقوله ازهد في الدنيا يحبك الله وقوله ومن حسن اسلام
المرء تركه ما لا يعنيه وقوله اما الاعمال بالنيات واما الكل فهو ان يفترض وشرط كونه مقبولا ان
يكون سليما عن المحبطات والا يقاصر عن سنن النظم وان يكون حسن الوقع مستقيما في محل عن قولك كواكب
المغاوير فانها لما صحت فعلا مر وخطئت محلا اى مارت فارت فخلا من الحظ في الدنيا لم ينزل ولم الحق
بعباده اى يفوده الى تحيلات فاسدة وتوهمات باطلة ويصدق هو توهم الذى جياده اى
بعاوده ويراجعه فيعتقد توهم حمل قول الى الطبيب انى اشتهي ان اشتهي فصدق
بعتاده من توهم بنكر سبيا لذلك واستماعه قول الطبيب انى اشتهي اى انا تابع فعل الانسان فجعت ظنونه
فليس ظنه راجيا شره وصدق ما يخطر بقلبه من التوهم على الصاغره وانما التسليم مع تقديم اللام
على الميم من تحمد اذا اصوه وظن اليه وكثيرا ما تسمعهم يقولون في تقبيل الابيات في هذا البيت تسليم
الى قول فلان وقدح هذا البيت فلان الى غير ذلك من العبارات واما التسليم بتقديم الميم على اللام فهو
مسلم مع المناقشة الى ينبوع لحم وقد ذكرنا في باب التشبيه وهو هنا خطا محض شاء من قبل الله
العلامة حيث سوى بين التسليم والتقبيل وفسرها بان يتلقاه المقتضى او شعرتهم صار الغلط مشتهرا او
اخذ هذا العلم القبيح فقهان يتبارى في نحو هذا الكلام الى قصة او شعر او مثل سائر من غير ذكره
اى ذكر تلك القصة او الشعر او المثل فالضمير لواحد من القصة والشعر واسم التسليم مستكن انما
ان يكون في النظم او في النثر وعلى التقديرين فاما ان يكون اشارة الى قصة او شعر او مثل سائر في النظم
فالتسليم الى القصة كقول اى قول ابي تمام لجحا بأخويهم وقد جوعهم الغوى فلووا عهدا فيها وفرج
قردت علينا الشمس والليل داغم يشمرهم من جانب الخدر يطلع فقاضت عليها صيغة الدجنة
حواظوى ليمحيها ثوب السماء المجزع فوالله ما ذقنا لها الصبح طعما ولا دهانا اشار
المشرب نام كان في الوكيب يتبع

الضمير في اخويهم وله للاحجة المرتحلين وان لم يجر لهم ذكر في اللفظ وحام القطر على الماء وان
وحومه عنزة نفاذ هب به وان الضمير في صوبها وبحنها للشمس الطالعة من الخدر الدجنة
الظلمة ينطوي نظم الجمع ذو لونين وقوله احلام نائم استعظام لما راى واستغراب اشار الى قصة
يوشع بن نون فتى موسى عليه السلام واستيقاف الشمس اى طلبه وقوفها للشمس فانه روى انه قاتل
الجبارين يوم الجمعة ظن ان دون الشمس خمسان تغيب الشمس قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت
ولا يحل له قتالهم فيه فقال اللهم حتى فرغ له الشمس حتى فرغ من قتالهم وقوفها للشمس فانه روى انه قال
مع الرمضاء ارض ومضاء اى حارة يومض فيها القدم اى تحترق والنار تلتظى ارق من قلوا ذا
رحم وا حفى من حفى عليه يلطف وتشفق منك في ساعة الكرب اللام للابتداء وعمر ومبتدأ خبره اذا
ومع الرمضاء حال من الضمير في ارق والنار عطف على الرمضاء وتلتظى حال من النار واشار الى البيت
المشهور المشبهة اى المستغيث بغير وعند كوتبر الضمير للوصول اى الذى يستغيث عند كوتبر يعني
كالمستجير من الرمضاء بالنار وعمرو هو جساس بن مرة والد هذا البيت قصده وهي ان البسوس ناقة
اخت المهلهل وهي لجساس بجار لها اسمه سعد بن ذبيان لرعاة كليب فدخل ناقة كليب فقتلها فلم
يكن بوعاها الا ابل جساس لصاحبه فخرج في ابل جساس ناقة البوسى ترعى في حمى كليب فانكرها
كليب فرماها فاخترط ضرعها فولت حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها يتخف دما ولبنا وصاحت
البسوس واذلاه واغربتاه فقال جساس ابن اخي الحوة اهدك فوالله لا عقرن لخلاها هوا عقر على اهله
منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وبتا عد عن الحي فبلغ جساسا وهو في مجلس قومه
واتبعه فرسي صليبهم ووقف عليه فقال كليب يا عمرو اغثني بشربة ماء فاجهز عليه فقتل المستجير بعمرو
البيت وشب الشر بين تغلب وبكر اربعين سنة كلها تغلب على بكر ولهذا قيل اشأم من البسوس و
التسليم الى المثل كقول عمرو بن كلثوم ومردون ذلك خرط القتاد واشار الى المثل السائر دون
علبتار القتاد والخرط دون خرط القتاد يضرب للامر الشاق قالوا كليب اذا سمع قول جساس
لاعقرن لخلا يظن انه يعرض لها ليعقرها حتى يعلن والخرط ان تمد يدك على القتاد من اعلاها الى
اسفلها حتى ينثر شوكها واما اذا نوى التسليم الى القصة والى الشعر كقول الحوري قيت بليلة
نابغية واحوا ان يعقوبية اشار الى قول النابغة قيت كأني ساورتني ضئيلة من الرقش في انيابها
السم ناقع والى قصة يعقوب والتسليم الى المثل كقول العتبي قيل لها من هرة نعوذ ولادها اشار
الى المثل عوذ من القرة تاكل اولادها ومن التسليم ضرب ليس الغر كحار وروى ان تميما قال الشريك

من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة ما يقصر عن كنهه وصف العبارة واذا نظرت الى خواتيمها وجدتها
في غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين دعية ووصايا ومواعظ وتحميد وحمد وعبد الى
غير ذلك من الخواتم التي لا يبقى للنفوس بعدها تطلع ولا تشوق الى شيء اخر وكيف لا وكلام الله
عز وجل في الطرف الاعلى من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة وقد اعجز مصاقع البلغاء
اخرس شقاشق الفصحاء ولما كان في هذا نوع خفاء بالنسبة الى الاذهان بعض بعض حيث قضت
السور بذكر الاهوال والافزاع واحوال الكفار وامثال ذلك كقولهم يا ايها الناس اتقوا ربكم
ان زلزلة الساعة شيء عظيم وقولهم تبت يدا ابي لهب وغير ذلك وكذا خواتم بعض السور مثل
قولهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين وان شانئك هو الابتر ونحو ذلك اشار الى ان هذا
انما يظهر عند التامل والتذكر للاحكام المذكورة في علمي المعاني والبيان وان لكل مقام مقالا
لا يحسن في غيره ولا يقوم مقامه وهذا معنى قولهم يظهر ذلك بالتامل مع التذكر لما تقدم من
الاصول المذكورة في الفنون الثلثة وتفاصيل ذلك مما لا يفي بها الدفاتر بل لا يمكن الاطلاع
على كنهها الا العلام الغيوب هذا ما وعدنا جمعه من الفوائد وعظمه من العزائد مع توزع البال و
تشتت الاحوال وتفاقم الاحزان والحزن وتكاثر الافزاع والفتن وتواتر حوادث اورثت الطبع
ملالا والخواطر كلالا لكن الله جلت حكمته قد وفقنا للاتمام ورزقنا الفوز بهذا المرام ونحن
الفراغ من تعداد الى الباحثة يوم الاربعاء الحادي عشر من صفر سنة ثمان واربعين وسبع
مائة بحوبسترهرة صانها الله تعالى عن الافات وكان الامتاح يوم الاثنين الثاني من شهر
رمضان الواقع في سنة اثنين واربعين وسبعمائة بمحمية خوارزم حماها الله تعالى عن البليات

والحمد لله على التوفيق ومنه الهداية الى سواء الطريق والحمد لله اولا
واخرا وظاهرا وباطنا على ما وفق ولا تمام لدانا

اقل الطلاب **محمد شريف** بن حرم
المغفور فيض الله على حسابه عمدا
الاغنيا والفقرا اشرف الجامع
والمتوحا عمدا

تاريخ كتابه فرخ بشر سخ خامه رحمت وغفران پناه حاجي ابراهيم طاب الله ثراه وقابله

این رساله آقا شیخ محمد ...

برادر شیخ محمد ...

در تحقیق الفاظ مورد ...
محمد طاهر بن محمد باقر ...
سنه ۱۳۴۷

بیست از ماه جمادی الثانی

(شهور ۱۳۴۷)

بیان نمودن یک نکته مهم ...
که بسیاری از اوقات ...
که ظاهر گویندگان ...